



الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي

دراسة ميدانية ونوعية

إعداد

الدكتور محمد تركي بني سلامه

مراجعة وتقديم

د. نبيله حمزة وجمال الخطيب

تم تنفيذ هذه الدراسة من قبل مركز البديل للدراسات والأبحاث

بدعم من مؤسسة المستقبل

عمان - الأردن

٢٠١٣

الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي

فريق المشروع :

- د. محمد تركي بني سلامه، المؤلف
- علا خليل، مدير المشروع، مركز البديل للدراسات
- لبنى قرمش، السكرتاريا واالتنسيق، مركز البديل للدراسات
- رشا رمانه، مدخلة البيانات، مركز البديل للدراسات

ساهم في الإشراف والمتابعة والمراجعة

- د. نبيله حمزة، رئيسة مؤسسة المستقبل
- أ.وحيد قرمش، مدير مركز البديل للدراسات
- أ.جمال الخطيب، رئيس مركز البديل للدراسات
- أ. اسعد المسعدي،.مسؤول المتابعة و التقييم \ مؤسسة المستقبل
- آية مركة، مسوؤلة برامج المنح في الاردن، فلسطين و باكستان \ مؤسسة المستقبل

رقم الإيداع الإعداد:
مركز البديل للدراسات والأبحاث / الباحث د. محمد تركي بني سلامة
(الآراء الواردة في الدراسة لا تعبر بالضرورة عن مؤسسة المستقبل)
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية:
عدد الصفحات :

بيانات النشر : مؤسسة المستقبل ومركز البديل للدراسات والأبحاث - عمان - الأردن

Email:info@albadeeljordan.org
office :+962-6-5674804
www.foundationforfuture.org

تقديم مركز البديل للدراسات والأبحاث

لا تزال الدراسات عن الربيع العربي ومن ضمنه الربيع الأردني غير متوفرة وإذا وجدت فيغلب عليه الطابع السياسي أو التحليل العام وغير وذلك بسبب من إن هذا الربيع لا يزال في بداية طريقه، على الرغم من عديد الانجازات التي تحققت في أكثر من بلد كرحيل الرئيسين التونسي والمصري والرئيس اليمني وما تلا ذلك من عدد من الخطوات على طريق تحقيق الانتصار التام وتكريس مبدأ الشعب مصدرا للسلطات يمارسها من خلال البرلمان وتكريس مبادئ حقوق الإنسان على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما وان الربيع العربي ومساراته ليست متطابقة رغم العديد من السمات المشتركة لهذا الربيع سواء على صعيد الانطلاق من حيث عفويته أو طبيعة بناه التنظيمية ومدى التنسيق والتوحد في الرؤى والآفاق لهذا الحراك أو ذاك، أو من حيث طبيعة الحراك ومدى ديمويته أو عسكرته أو كونه بالأساس يقوم وينطلق من قاعدة إسقاط النظام أو إصلاح النظام كما هو الحال في الأردن.

وعلى مستوى الأردن، يرفع ويدعو الحراك الشبابي في الأردن مطالب وإصلاحات سياسية واقتصادية مختلفة عن بعضها البعض حيث التكوينات السياسية والاجتماعية لهذا الحراك، ويلاحظ التباين بين الرؤى والسياسات والتوجهات والشعارات والمسيرات والائتلافات والمكونات وطبيعة ومرجعية هذا الحراك، مما وضعها في أكثر من مأزق، ومما يشكل عقبة أما قدرتها على الإنجاز والتطور .

في ظل ذلك رأى مركز البديل للدراسات والأبحاث وشريكه مؤسسة المستقبل انطلاقا من دورهما كمؤسسات مجتمع المدني ضرورة إعداد دراسة استطلاعية على عينة من نشطاء الحراك الشبابي ومن مختلف محافظات المملكة وتحليلها كما ونوعا للوقوف على طبيعة نشأة وتكوين ومرجعية وأجندات هذا الحركات ومستقبلها، كما والتعرف على مدى انخراط المرأة الأردنية بهذا الحراك ومدى انعكاس مطالبها على شعارات ومضمون الحراك، وكذلك إجراء دراسة نوعية من خلال عقد ٣ جلسات مركزة (Focus Groups) في الشمال والوسط والجنوب لنشطاء الحراك الشبابي لتكون بمثابة استكمال للدراسة الميدانية وتغطية الموضوع بجوانبه المختلفة، والخروج بنتائج وتوصيات من شأنها أن تكون بمثابة استخلاصا لواقع الحراك وتوجهاته .

إن واقع الربيع العربي بحاجة مستمرة لدراسات معمقة كمية ونوعية وهو ما سعى إليه مركز البديل للدراسات من خلال هذا المشروع للتعرف على السمات المشتركة للحراك،وتزويد الباحثين وصناع القرار والحركة الإصلاحية بطبيعة ومضمون وآفاق الحراك،وبالمفاهيم والبني التنظيمية للحراك واستشراف مستقبل الحراك .

وأخيراً، لا بد من توجيه الشكر والامتنان لذوي الخبرة والاختصاص في جامعة اليرموك الذين زودوا الباحث الذي عكف على هذه الدراسة لنكون في أحسن حال بعدد من الآراء والملاحظات التي أسهمت في رفع سويتها.

كما ويتقدم فريق المشروع بالشكر للمساهمات والأفكار التي تقدمت بها الدكتورة نبيلة حمزة والآنسة آية مرقة من مؤسسة المستقبل، وجل الآراء والملاحظات التي تم تقديمها تم الأخذ بها أثناء الصياغة النهائية للدراسة.

جمال الخطيب

رئيس مركز البديل

تقديم مؤسسة المستقبل

يأتي هذا الجهد الذي بادر مركز البديل للدراسات والأبحاث إلى تنفيذه من منطلق المسؤولية الاجتماعية، كإحدى المحاولات الجادة القليله لاستنباط التحرك الجماهيري الذي ما زال يحاول لأكثر من عامين أن يبدو عفوياً في انطلاقته الشعبيّة، وفهم المكونات السياسية التي دفعت بفئات مختلفة من المجتمع العربي الى الشارع لتعبر عن رفضها لما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية من تردٍ أرتفع معه خط الفقر إلى درجات غير مسبوقة ، وسخطها على فساد السلطة.

وبإبرازها للعامل الاقتصادي كأهم الاسباب الموجبة للحراك الشبابي، تكون هذه الدراسة قد أوضحت وبأسلوب لا يجانبه الشك أن جوهر وأبعاد معاناة الشباب في الاردن هو في تأمين العيش الكريم والآمن لهذه الفئة الهامة من المجتمع، لتمكينها من التقدم نحو المستقبل بخطىٍ واثقة وعزم أكيد لتنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية مبنية على ثوابت لا تتزعزع من حكم القانون والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان في بيئة من الديمقراطية الحقيقية. وكما بينت الدراسة فانه لا يمكن تحقيق كل ذلك دون البدء بخطوات جادة وايجابية على طريق الاصلاح بكافة ابعاده السياسية والاقتصادية والمالية لتعزيز ثقة المواطنين بمؤسسات الحكم وخطابها السياسي . وهذا ما اكدته في ذات السياق دارسة مماثلة نفذها مركز الدارسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية بالشراكة مع مؤسسة المستقبل ووكالة التنمية الإسبانية حيث خلصت تلك الدراسة الى ضرورة منح مؤسسات المجتمع المدني صلاحيات أوسع للقيام بدورهم الطبيعي كرديف هام ومكمل للدور الحكومي في عمليات الاصلاح في البلاد.

إن المسؤولية التي تقع على كاهل الشباب جسيمة إذا ما اخذنا بعين الاعتبار الدور الهام الذي يضطلعون به في تقدم مجتمعهم ورفع شأنه والعمل ما أمكن لتطوير بلدهم ووضعه في مصاف الدول المتقدمة ويحاكي اساليب التكنولوجيا الحضارية كقاسم مشترك ولغة للحوار الرامي بين الشعوب.

إن ما نقدمه من دعم لمثل هذه التوجهات انما يعبر عن اهداف مؤسسة المستقبل في ترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الانسان من خلال مساعدتها لمبادرات مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة لترى النور ، وان تعبر بكل شفافية عن الحاجات الماسة للمجتمع بكافة اطيافه والتأكيد على المشاركة المدنية في كل القرارات المتعلقة بهم كأفراد وجماعات ضمن ما تمليه المبادئ العامة للمواطنة وحرية التعبير. وكلنا أمل أن تكون هذه

الدارسة بداية تعاون وتنسيق مثمرين بين مجموعات الحراك الشبابي في الاردن ، وأن يؤخذ بتوصياتها من قبل الجهات المعنية، سواءً كانت حكومية أو منظمات مجتمع مدني، أو حتى حراكات شعبيّة ، وأن تُتخذ خطوات جادّة على طريق الاصلاح في الاردن .

متمنين لهذه الدراسة ولمركز البديل للدراسات والأبحاث ولكل الجهود الخيرة المماثلة التوفيق في تحقيق اهدافها والمساهمة الفاعلة في التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة .

رئيسة مؤسسة المستقبل

نبيلة حمزة

ملخص الدراسة:

التوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي، من خلال التعرف على أسباب نشأة الحراك، وردود الفعل المتنوعة تجاه الحراك، وخطاب وأدوات وأساليب وأداء الحراك، والصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك، والإنجازات التي حققها الحراك ومستقبل الحراك.

كذلك تهدف إلى التعرُف على مدى تأثر تلك التوجهات بعوامل الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر، الإقليم، مكان الإقامة، الوظيفة، مستوى دخل الأسرة الشهري، المستوى التعليمي، العضوية في مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات والنوادي والمنتديات ومنظمات حقوق الإنسان ومراكز الدراسات والبحوث وغيرها، وكذلك الأحزاب السياسية والنقابات ومدى التعرض للاعتقال والمضايقات الأمنية، والصعوبة في الحصول على المعلومات السياسية، ومصادر المعلومات السياسية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والمشاركة في الانتخابات النيابية عام ٢٠١٣، ومدى الالتزام بممارسة الشعائر الدينية.

كما تهدف الدراسة إلى التعرف على أبرز الأولويات من وجهة نظر ناشطي الحراك على مستوى الحراك، وعلى مستوى الإصلاح السياسي في البلاد، وعلى المستوى الوطني، وعلى المستوى الإقليمي.

ولتحقيق ذلك، فقد تم تصميم استبيان محكمة وزعت على ٥٠٠ شخص من ناشطي الحراك الشبابي، وتمت معالجة البيانات من خلال تحليل (٤٣٤) استبيان من الاستبيانات المرتجعة والصالحة للتحليل، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المعروفة، وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أولا: تبين من خلال نتائج تحليل الدراسة الميدانية أن أكثر الأسباب تأثيراً على نشأة الحراك الشبابي في الأردن هي الأسباب الاقتصادية.

ثانياً: بينت الدراسة أن الاتجاه العام لردود الفعل الرسمي تجاه الحراك، ودور مؤسسات المجتمع المدني في نشأة الحراك وتطوره كان إيجابياً بدرجة متوسطة، في حين كان الاتجاه العام نحو ردود الفعل الشعبية تجاه الحراك من وجهة نظر القائمين علية إيجابياً بدرجة عالية.

ثالثاً: كان الاتجاه العام نحو خطاب وأدوات وأساليب وأداء الحراك إيجابياً لحد ما.

رابعاً: كان الاتجاه نحو استمرارية الحراك في المستقبل بدرجة عالية بغض النظر عن الضغوط الخارجية والداخلية لإنهائه.

خامساً: كانت درجة الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي بشكل عام بدرجة متوسطة.

سادساً: كانت الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي من وجهة نظر القائمين عاليه بدرجة متوسطة.

سابعاً: توصلت الدراسة بخصوص الصعوبات التي يواجها ناشطي الحراك و استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي، إن ما يقارب ربع المبحوثين قد تعرضوا للاعتقال و المضايقات الأمنية، و إن ما نسبته ٤٦,٥٪ من المبحوثين يجدون صعوبة في الحصول على المعلومات السياسية .

وقد كانت شبكة الانترنت هي المصدر الأساسي للحصول على المعلومات لما نسبته ٦٣,٢٪. كما بينت الدراسة ارتفاع نسبة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدى المبحوثين و بنسبة ٨٧,٨٪، أما فيما يتعلق باستخدام شبكة الانترنت فقد أجاب ما نسبته ٦٩,٥٪ من المبحوثين ان معدل استخدامهم للانترنت أكثر من ساعة باليوم، كما أجاب ما نسبته ٤٢,٧٪ من المبحوثين إنهم يستخدموا وسائل التواصل الاجتماعي بسبب ضعف مصداقية الإعلام الرسمي، فيما اعتبر ٣٣,٩٪ من المبحوثين إنهم يستخدموا وسائل التواصل الاجتماعي لسهولة الحوار و التواصل عبرها .

ثامناً: كانت أهم الأولويات التي يجب أن يركز عليها الحراك في المستقبل كما يلي:

- على مستوى الحراك نفسه: تتركز الأولويات على تطوير خطاب ووسائل وأدوات وأداء الحراك.
- على مستوى الإصلاح السياسي في الأردن: تتركز الأولويات على إجراء تعديلات جوهرية على الدستور الأردني.
- على المستوى الوطني: تتركز الأولويات على مكافحة الفساد بمختلف أشكاله.
- على المستوى الإقليمي: تتركز الأولويات على وجود حلّ عادل للقضية الفلسطينية.

وفي النهاية، خرجت الدراسة بتوصيات أهمها اعتبار الإصلاح ضرورة ومصلحة وطنية باعتباره الطريق الأنسب للخروج من المأزق الذي تعيشه البلاد، وكذلك تفعيل الشراكة بين الشباب ومؤسسات المجتمع المدني، وتنظيم وتطوير عمل الحراك الشبابي، وتعزيز دور المرأة فيه.

الفهـــــرس

الباب الثاني

الحراك الشبابي الأردني...حراك بلا هوية

الدراسة النوعية

الفصل الأول: الإطار النظري

مقدمة:

يشكل الحراك الشعبي الأردني أحد مظاهر التغيرات العميقة التي شهدها العالم العربي خلال السنوات القليلة الماضية، والتي أُصطلح على تسميتها بالربيع العربي. وقد بدأ الحراك الشعبي الأردني قبل أن تلمع بيارق الثورات الشعبية العربية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، ويتنبه المواطن العربي إلى حقه المشروع في الحياة الحرة الكريمة، وتثمر ثورته عن انتهاء حكم الطغاة في أكثر من بلد عربي. فقد شهد الأردن حراكاً شعبياً مطلبياً منذ عام ٢٠١٠ تمثل باعتصامات واحتجاجات عمال المياومة في وزارة الزراعة وميناء العقبة وغيرها[1]، إضافة إلى حراكات سياسية أخرى مثل المعلمين والمتقاعدين العسكريين.

لقد شكل هذا الحراك الشعبي مفاجأة مذهلة لصناع القرار في الدولة الأردنية، والتي استخدمت أساليب تراوحت بين الترغيب والترهيب لاحتواء هذا الحراك وإنهائه، وذلك بدلاً من الاستجابة للمطالب الشعبية المشروعة، والبحث عن الأسباب الحقيقية للحراك ومحاولة إيجاد حلول عملية للأزمة العميقة التي تمر بها البلاد.

ومع إطلالة الربيع العربي في أواخر عام ٢٠١٠، انطلق الحراك الشبابي في الأردن والذي يعد نقطة تحول هامة في مسيرة التجربة الديمقراطية في البلاد بشكل عام، ومسيرة الحراك الشعبي الأردني بشكل خاص. فالحراك الشبابي الأردني جاء رافضاً لكافة الأساليب والأدوات التقليدية التي اتبعتها القوى السياسية في البلاد في سعيها للإصلاح وتعميق التجربة الديمقراطية، والتي ركَّزت على أنشطة ثقافية وفكرية مثل عقد الندوات واللقاءات وتوقيع المذكرات والعرائض الشعبية وإصدار البيانات السياسية، ونقطة التحول الرئيسية التي جاء بها الحراك الشبابي في الأردن هي النزول إلى الشارع وتنظيم المسيرات والاعتصامات، واستخدام الصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي مثل: الفيس بوك والتويتر واليوتيوب وغيرها من أجل تنظيم المسيرات والاحتجاجات وتغطية كافة أنشطة وفعاليات الحراك بما فيها تنظيم محاكمات شعبية، ورفع شعارات وإصدار بيانات ذات سقف سياسي مرتفع جداً متجاوزاً للكثير من الخطوط الحمراء، وبذلك يكون الحراك الشبابي أول من كسر حاجز الخوف للمواطن الأردني،

(١) بلغ عدد الاحتجاجات العمالية التي شهدها الأردن عام ٢٠١٠ حوالي ١٤٠ احتجاج، وارتفع هذا العدد إلى ٨٢٩ احتجاج عام ٢٠١١ وإلى ٩٠١ عام ٢٠١٢، وهذا التزايد في عدد الاحتجاجات دليل واضح على تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد، لمزيد من المعلومات حول الاحتجاجات العمالية في الأردن يمكن الرجوع إلى تقارير المرصد العمالي الأردني للأعوام ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢، الصادرة عن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، عمان، الأردن.

فتحررت العقول والنفوس من الخوف والتردد، وقد تطور الخطاب السياسي لناشطي الحراك من المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية في الدولة الأردنية إلى انتقادات مباشرة إلى رأس الدولة الملك عبد الله الثاني وزوجته الملكة رانيا وأقربائها.

لقد نجح الحراك الشعبي في الأردن والحراك الشبابي جزء منه في إسقاط أكثر من حكومة، و كذلك حلّ مجلس النواب في عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢، واستجابة للضغوط الشعبية للحراك فقد تم أخذ بعض الخطوات الإصلاحية مثل إنشاء لجنة الحوار الوطني، وإجراء تعديلات دستورية شملت ما يقارب ثلث مواد الدستور الأردني، وإنشاء محكمة دستورية،و هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، وقد اعتبر البعض أن هذه التعديلات تمثل نقلة نوعية سياسية في مسيرة الدولة الأردنية عنوانها الإصلاح الشامل في كافة المجالات، غير أن ناشطي الحراك الشعبي في الأردن وفي مقدمتهم ناشطي الحراك الشبابي لا تزال تطالب بإجراء المزيد من الإصلاحات السياسية وفي مقدمتها التعديلات الدستورية، لأنها ترى أن هذه التعديلات التي تعرض لها الدستور شكلية عكست رؤية النظام السياسي، ولم تتضمن المطالب الرئيسية لناشطي الحراك وقوى المعارضة، ولا تنسجم مع المبادئ الديمقراطية وعلى رأسها الأمة مصدر السلطات.

ولكن الحراك الشعبي في الأردن والحراك الشبابي جزء منه لا زال يعاني من الكثير من الإشكاليات، وقد ارتكب بعض الأخطاء، فهو يواجه مصاعب وتحديات كثيرة، ولا سيما في ضوء الانتخابات النيابية التي أجريت في البلاد هذا العام وقاطعتها العديد من الحراكات، وبالتالي فقدت فرصة وجود ممثلين لها تحت قبة البرلمان، كما أن ما تعانيه بعض دول الربيع العربي من أزمات وتحديات جعلت الخيارات أمام الحراك محدودة والنظرة الشعبية له المشوبة أحيانا بالخوف والشك والريبة.

تتناول هذه الدراسة أهم المسائل التي تشغل ناشطي الحراك الشبابي في الأردن والتي تتمثل في التوجهات السياسية لناشطي الحراك حيال أسباب نشأة الحراك، وردود الفعل تجاه الحراك، وخطاب وأدوات وأساليب وأداء الحراك، والصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك، والإنجازات التي حققها الحراك، ومستقبل الحراك، والأولويات بالنسبة للحراك سواء على مستوى الحراك أو مستوى الإصلاح السياسي في الأردن أو على المستوى الوطني أو الإقليمي.

وعلى الرغم من الإصلاحات التي آجرتها الحكومات المتعاقبة منذ نشأة الحراك، وإجراء الانتخابات النيابية التي كان من المفترض أن تكون نقطة انطلاق الإصلاح الحقيقي، إلا أن ما شاب هذه الانتخابات من عيوب وأخطاء، أفقدها الكثير من بريقها وأهميتها، وما تبع ذلك من ممارسات غير ديمقراطية لأعضاء مجلس النواب السابع عشر - سواء تحت القبة أو خارجها –ومخيبة لآمال الأردنيين، أعطى للحراك دفعة قوية، فالحراك لا زال مستمرا في كافة أنحاء المملكة في الشمال والوسط والجنوب، وعلى أصحاب القرار في البلاد الاستجابة لآمال وتطلعات هذه الفئة الهامة الواعية من المجتمع الأردني

التي تعلق آمال كبيرة على إحداث إصلاحات جذرية في بنية النظام السياسي من خلال تعديل الدستور بما يضمن تلازم السلطة والمسؤولية، وتعزيز النهج الديمقراطي في البلاد، وتوفير الضمانات لحماية الحقوق والحريات، وأخيراً محاربة الفساد، وملاحقة الفاسدين، واستعادة الثروات المنهوبة.

إن من يتأمل نتائج هذه الدراسة سيجد أنَّ ناشطي الحراك الشبابي في الأردن وعلى اختلاف مستوياتهم السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وفي مختلف أرجاء الدولة الأردنية في الشمال والوسط والجنوب، في المدينة والريف والبادية والمخيمات، لا يزالون متشبثين بآمال الحرية والعدالة والتنمية ومكافحة الفساد واستعادة مصادر الدولة، وبناء دولة القانون والمؤسسات وإقامة مجتمع العدالة والمساواة.

خلفية الدراسة

أ- الربيع العربي... ثورة الشباب:

بدأ الربيع العربي بالتحديد بتاريخ ١٧ ديسمبر عام ٢٠١٠ في مدينة سيدي بوزيد في جنوب تونس، عندما أقدم الشاب محمد بوعزيزي على إضرام النار في جسده تعبيراً عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها الخضار لمساعدة أسرته على مواجهة الظروف المعيشية الصعبة، ثم قيام شرطية بصفعه على الملأ، مما شكل انتهاك صارخ لكرامته، قائلة له: "ارحل" فأصبحت تلك الكلمة شعاراً للثورة التي عرفت لاحقاً بثورة الحرية والكرامة، وبعد تلك الحادثة، اشتعلت الاحتجاجات والمظاهرات العارمة في شوارع سيدي بوزيد، ثم انتقلت إلى العاصمة تونس، وكافة أنحاء البلاد حتى هرب الرئيس التونسي زين العابدين إلى المنفى بتاريخ ٢٠١١/١/١٤ بعد ٢٣ عاماً من الحكم البوليسي[٢]، ومع نجاح الثورة التونسية، بدا أن المنطقة العربية مقبلة على زلزال شديد لم يكن متوقعاً من كل مراكز الرصد والدراسات، فأخذت المنطقة تمور بثورات شعبية من شرقها إلى غربها، كانت مصر محطتها الثانية.

في مصر، أثار مقتل الشاب خالد سعيد على أيدي الشرطة المصرية موجة غضب شعبية عارمة، وأدى مقتله إلى انخراط قطاعات واسعة من الشباب في العمل السياسي والحراك الاجتماعي، وكان في طليعة المحتجين يوم انطلاق الثورة المصرية بتاريخ ٢٥ يناير عام ٢٠١١ الكثير من النشطاء الذين انفعلوا لتلك الجريمة وبنو شبكاتهم حول صفحة خالد سعيد على الفيس بوك، وبعد خروج المتظاهرين إلى الشوارع في القاهرة وبقية المدن المصرية، رفعوا الشعار نفسه الذي رفعه التونسيين من قبل "ارحل" لإجبار الرئيس المصري حسني مبارك على ترك السلطة، وبالرغم من القمع العنيف الذي قامت به أجهزة الأمن للمتظاهرين، استمرت الاحتجاجات والمظاهرات ولا سيما في ميدان التحرير وسط القاهرة، وبعد ١٨ يوماً تنحى الرئيس مبارك عن الحكم ونقل السلطة إلى المؤسسة العسكرية[٣].

بعد نجاح ثورتي مصر وتونس في الإطاحة باثنين من أكثر الأنظمة استبداداً في العالم، استمرت وامتدت موجات الاحتجاج إلى جميع أنحاء الوطن العربي، حيث انتقلت الاحتجاجات إلى ليبيا واليمن والجزائر والأردن والكويت وعُمان والسعودية وسوريا والعراق، ولا تزال الاحتجاجات في معظم تلك البلدان، وتطورت في بعضها إلى حرب أهلية كما حدث في كل من ليبيا واليمن وسوريا، وقد أُصطلح على تسمية هذه التحولات التاريخية التي شهدها العالم العربي ثورات الربيع العربي.

---

(٢) لمزيد من المعلومات حول الثورة التونسية وأهم فصولها وأحداثها، انظر دراسة الباحث التونسي نزار شقرون بعنوان: رواية الثورة التونسية، دار محمد علي المحامي، صفاقس، تونس، ٢٠١١.

(٣) هناك كثير من الدراسات والكتب التي تناولت الثورة المصرية إلا أنه من أشهر الكتب التي تناولت الثورة من خلال دراسة تحليلية عميقة للوضع السياسي في مصر في مرحلة ما قبل الثورة، كتاب السياسي والروائي أحمد غانم، الثورة المصرية من منظور سياسي وسيسولوجي واقتصادي، دار الكتب و الوثائق القومية، ٢٠١٢ .

الربيع العربي حركة احتجاجية نبعت من الشباب، وسببته مجموعة من المظالم كالفقر والجوع والبطالة والظلم الاجتماعي، وعدم الرضا عن الأنظمة القمعية القائمة، والسؤال الذي يثور في الذهن في هذا السياق هو ما هي العوامل التي أدت إلى قيام هذه الحركة من الاحتجاجات والتي كانت مفاجأة كبيرة للمراقبين والمحللين والخبراء وكذلك السياسيين وصناع القرار؟

ب - لماذا تثور الشعوب؟

لسنوات عدة حاول علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع بما فيهم علماء الحركات الاجتماعية، تطوير نظريات رئيسية تساعد في فهم وتحليل حركات الاحتجاج، وقد تبلورت تلك الجهود في ظهور ثلاث نظريات رئيسية تفسر حركات الاحتجاج[٤] وهي:

١- نظرية الفرصة السياسية (Political Opportunity Theory)، والتي تركز على أهمية العوامل السياسية التي تعيق أو تسهّل ظهور وتطور الاحتجاجات.

٢- نظرية تعبئة الموارد (The Resource Mobilization Theory)، والتي تؤكد على أهمية تنظيم الاحتجاجات من خلال الشبكات والروابط بين قطاع السكان.

٣- نظرية التأطير (Framing Theory)، والتي تؤكد على ضرورة تحويل إدراك ووعي الناس من مجرد الشكاوى إلى الاحتجاجات.

النظريات السابقة نجحت في تفسير حركات الاحتجاجات التي اجتاحت دول أوروبا الشرقية في أواخر القرن الماضي، وكذلك حركات الاحتجاج التي شهدتها دول أخرى مثل الصين وإيران وبعض دول أمريكا اللاتينية[٥]، ولكن الربيع العربي له خصوصيته بحيث يمكن القول أن الأحداث الثورية التي شهدها العالم العربي مؤخراً، تتحدى النظريات السابقة، ولا سيما أن بعض العناصر الثورية لم تكن موجودة في ثورات الربيع العربي، مثل ما توفر في دول أوروبا الشرقية على سبيل المثال، فبعد سقوط تلك الأنظمة وَجد العلماء الذين درسوا تلك الأحداث وجود شبكات سرية كبيرة تعمل في الخفاء، وانقسام النخب

---

(٤) حول محاولات تفسير الربيع العربي من وجهة نظر علماء حركات الاحتجاج، انظر مثلاً:
Cedric Dupont and Florence Passy, «The Arab Spring or How to Explain those Revolutionary Episodes? Swiss Political Science Review (2011).

(٥) حول حركات الاحتجاج في إيران، انظر:
Chalres Kurzman. The Unthinkable Revolution in Iran, Harvard, Harvard University Press.
وحول الصين يمكن الرجوع إلى دراسة عالم الاجتماع:
Craig Calhoun, Neither Gods nor Emperors: Students and The Struggle for Democracy in China, Los Angeles, University of California Press, 1997.

الحاكمة، والشعور لدى المواطن بالقدرة على إحداث التغيير المطلوب في الحياة السياسية والاجتماعية[٦].

العامل الديمغرافي ربما يكون هو الأنسب لتفسير ثورات الربيع العربي، والذي يمكن وصفه كثورة شبابية بالمقام الأول، حيث لعب الشباب دوراً محورياً في إشعال الحركات الاحتجاجية التي اجتاحت الوطن العربي، والشباب كانوا وكلاء التغيير (Agents of Change) في هذه الثورات التاريخية الهامة التي يشهدها الوطن العربي في الوقت الحاضر.

إن تعداد السكان الشباب في الوطن العربي ينمو بشكل سريع جداً، فأكثر من نصف السكان في الوطن العربي اليوم هم تحت سن ٢٥ عاماً، و٦٠٪ من سكان الوطن العربي هم تحت سن ٣٠ عاماً، ولم يوجد في التاريخ العربي جيل شباب أكثر من هذه النسبة، إنها ثاني أكبر نسبة في العالم بعد جنوب الصحراء الكبرى شمال أفريقيا[٧]، والشكل التالي يوضح نسبة الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً في الوطن العربي.

الشكل رقم (١)

النسبة المئوية للسكان تحت عمر (30)

لعل من المفارقة أن معظم سكان الوطن العربي هم من الشباب، بينما معظم حكامهم الذين يفتقدوا إلى الشعبية قد تقدم بهم العمر، فمعدل العمر للحكام العرب مع بداية عام ٢٠١١ كان ٦٦,٦ سنة، وكلما زاد عمر الحاكم زادت درجة الاستبداد والفساد لديه، وزاد تشبثه بالسلطة باللجوء إلى كل الأساليب الصارمة والدموية[٨].

(٦) حول ثورات أوروبا الشرقية يمكن الرجوع إلى:

Kevin Medermott and Matthew Stibbe, Editors, Revolution and Resistance in Eastern Europe: Challenges to Communist Rule, Berg Publishers, New York, 2006.

(7) Michael Hoffman and Amaney Jamal, «The Youth and the Arab Spring: Cohort Differences and Similarities», Middle East Law and Governance, 4, 2012, p. 169.

(٨) مجموعة مؤلفين، الانفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٢، ص ١٦٦.

وزيادة نسبة الشباب في الدول العربية، لا يقابلها زيادة في فرص العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل البطالة، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لديها أكبر معدل بطالة في العالم[٩]، حيث تبلغ نسبة البطالة في الوطن العربي ٢٨٪[١٠]، ومما يزيد في تفاقم المشكلة سوءاً أن نسبة كبيرة جداً من هذه الجيوش من الشباب العاطل عن العمل لديها تعليم، ولكنها لا تستطيع تحويل تعليمها إلى عمل منتج، وهناك ارتباط واضح بين التعليم والبطالة، معظم الدراسات تؤكد أن النظام التعليمي في المنطقة لا يؤهل الشباب للحصول على فرص العمل المتوفرة في السوق، وبالمحصلة تؤدي هذه الظروف إلى زيادة حجم الإحباط لدى الشباب، وتجعلهم قنبلة موقوتة ولديها قابلية عالية للميل للعنف والانضمام للحركات الاحتجاجية، فهي أكثر فئات المجتمع تضرراً من هذه الظروف الاقتصادية التي لم تتمكن السلطات الحاكمة من معالجتها[١١].

وبشكل عام، يمكن القول أنه يوجد مشكلات اقتصادية مشتركة ما بين دول الربيع العربي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، فالنسبة الأكبر من السكان هم تحت خط الفقر، وتصل إلى ٦٠٪ في بعض الدول التي تتوفر فيها البيانات، وبالمجمل، فإنه يزيد عدد الفقراء في الوطن العربي عن ١٠٠ مليون، أي ما يعادل ثلث عدد السكان[١٢]، أما معدل البطالة في المنطقة العربية فهو أعلى معدل عالمي[١٣].

٢- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتراجع مستوى المعيشة، وعدم العدالة في توزيع عوائد التنمية.

٣- تراجع جودة الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والمواصلات، وانعكاس ذلك على جودة الحياة بالنسبة للمواطنين.

---

(9) Ellen Knickmeyer, «The Arab World›s Youth Army», Foreign Policy, 27 January 2011.

(10) www.executive_magazine.com/unemployment_middle_east_north_africa_ilo/.

(11) Mercurius Maghrebensi, «The Arab Spring and Youth». Marforioromano. Wordpress.com

(12) www.mid_east_today_blogspot.com/200911//poverty_in_arab_world.html

(١٣) حول معدلات الفقر والبطالة في الوطن العربي، انظر:

Nimrod Rphaeli, «Unemployment in the Middle East – Causes and Consequences», Middle East Media Research Institute, 10 Feb. 2006

وكذك:

Jack Shenker et al., “Young Arabs who can’t wait to throw off shackles of tradition, The Guardian, 14 February, 2011.

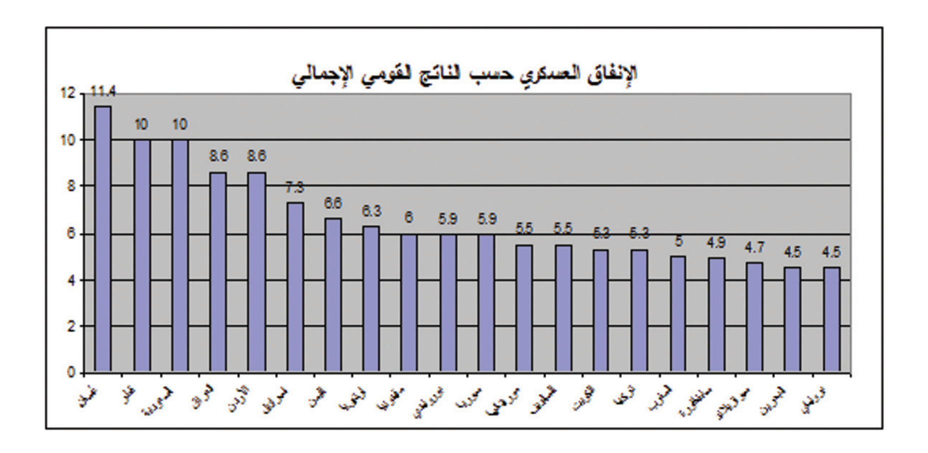
٤- ارتفاع معدلات التضخم مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع الأسعار، ونقص وسوء التغذية، وتفشي الأمراض.

٥- ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري بالنسبة لحجم الناتج القومي الإجمالي فأعلى ٥ دول في العالم في الإنفاق العسكري بالنسبة لحجم الناتج القومي الإجمالي هي دول عربية.

ولكي نتيح للقارئ أن ينظر إلى حجم الإنفاق العسكري بالنسبة لحجم الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية، قد يكون مناسبا أن نضع تحت بصره الشكل التالي :



الشكل رقم (٢)



المصدر: CIA World Factbook، ٢٠١٢.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن ١٠ دول عربية جاءت من ضمن أول ٢٠ دولة في حجم الإنفاق العسكري بالنسبة لحجم الناتج القومي الإجمالي، ويلاحظ تقدم بعض الدول العربية على دول مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين وإيران على سبيل المثال، كما يلاحظ من الشكل أن الأردن يحل المرتبة الخامسة على مستوى العالم بالرغم من توقيعه اتفاقية سلام مع إسرائيل.

إلى جانب الظروف الاقتصادية الصعبة، الشباب في الوطن العربي محبطين من الأوضاع السياسية القائمة، فدول الربيع العربي لديها أسوأ سجل على مستوى العالم بانتهاك حقوق وكرامة الإنسان، حيث القتل والتعذيب والاعتقالات، والقمع والقهر والاضطهاد، ونقص الحريات وتكميم الأفواه، وإقصاء المعارضة، وتزوير إرادة الشعب بالانتخابات، وغيرها من أوضاع وممارسات تؤكد عدم فاعلية النظام السياسي بشكل عام، وبالتالي فقدانه الشرعية.

الأحوال الاجتماعية ليست بأفضل من الظروف السياسية والاقتصادية، بل هي انعكاس أو نتاج للظروف السياسية والاقتصادية، والتي أفضت إلى أن انتشر بين صفوف الشباب مشاعر اليأس والإحباط والاغتراب والرغبة بالهجرة، فقد وجدت دراسة حديثة أن ٧٠٪ من الشباب في العالم العربي يريدوا أن يتركوا المنطقة ويهاجروا[١٤]، ويضاف لما سبق غياب العدالة والمساواة، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والإحساس بالظلم الاجتماعي، ونقص أو امتهان الكرامة، واستمرار المعاناة لدرجة أن أغلبية الناس في هذه المجتمعات يصنفوا بأشباه مواطنين[١٥].

الظروف السابقة أيقظت الشباب، وأدت إلى انفجار برميل البارود في الوطن العربي، وسحب الشرعية فجأة من السلطات القائمة، فقرر الناس وفي مقدمتهم الشباب الخروج إلى الشوارع والميادين من أجل إسقاط جدار الاستبداد، وإحداث التغيير المنشود الذي يُفضي إلى حكم القانون، والعدالة والمساواة، والشفافية وحرية العيش، ومنع الفساد، فبالرغم من وجود قيم وأهداف مختلفة بين فئات المحتجين، إلا أنه تعاون الجميع من الطلاب والعمال، العلمانيين والإسلاميين، اليساريين والقوميين، الرجال والنساء، الجميع احتجوا مع بعضهم البعض، وخرجوا إلى الشوارع والميادين العامة التي تحولت إلى منبر لهذه الجموع، وممثل سياسي لحقوقهم.

وقد لعبت التكنولوجيا الحديثة بما وفرته من وسائل التواصل والاتصال دوراً بارزاً في نشر الاحتجاج داخل الدولة الواحدة وخارج الحدود، فوسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والتويتر واليوتيوب وغيرها وفرت للشباب فضاء إلكتروني سهل لديهم فرصة التواصل والتفاهم والتنسيق، وتمكن الشباب من إنشاء مجتمعات إلكترونية بعيدة عن رقابة السلطات، كما ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في ربط وتواصل جيل الشباب في الوطن العربي مع العالم الخارجي، وفتحت أمامهم آفاق جديدة لما يمكن أن تكون عليه أوضاعهم في ظل حكومات رشيدة هذا الجيل من الشباب العربي هو جيل انطباعي وأكثر تأثرا بالمتناقضات التي تدور حوله أو يعيش في كنفها، وخاصة حينما يُصدم بالفجوة الضخمة بين ما ينبغي أن يكون و ما هو كائن بالفعل، لقد تغيرت رؤيته للعالم تماما، ولم يبق شيء كما كان عليه، وبالتالي أثرت وسائل التواصل الاجتماعي على شخصية وثقافة وسلوك الشباب بحيث تشكلت لديهم نوع من الرؤية للاندفاع نحو التغيير، والمشاركة في الاحتجاجات، من أجل أن يكون لهم دور وصوت وحضور في مجتمعاتهم، وهكذا نجحت وسائل التواصل الاجتماعي في جعل الشباب أكثر قابلية للاحتجاج والتظاهر، نتيجة المظالم التي كانوا يعانوا منها[١٦].

(14) Gavried Queenann, «Report: 70% of Arab Youth Want to Leave Region», Arutz Shevo, 16 November, 2011.

15) Sylvie Floris, «The Awakening of Civil Society in the Mediterranean, Youth, Those Anti Heroes of the Arab Spring», Dossier, Med. 2012.

١٦ () حول أثر وسائل التواصل الاجتماعي على الثورات العربية، انظر:
Philip N. Howard, Muzammi M. Hussein, Democracy's Fourth Wave: Digital Media and the Arab Spring. Oxford University Press, 2013•

"من شوارع القاهرة حتى مدريد كانت مواقع التواصل الاجتماعي هي القائد والمحرك لكل الفئات والشعوب في المنطقة، واكتسب الناشطون شهرة واسعة في كل من مصر وتونس عبر تلك المواقع، وقد كانت تلك الوسائل عناصر نجاح في استمرار وإدارة تلك المظاهرات والاحتجاجات التي انتشرت في تلك البلدان»[١٧].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض من الدراسات والمقالات الخاصة بثورات الربيع العربي وجدت ارتباط وثيق بين مدى استخدام شبكة الإنترنت واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ووقوع الثورات، ومن أهم هذه الدراسات، الدراسة التي قامت بها مجلة الايكونمست، والتي توصلت إلى نتيجة مفادها وجود علاقة إيجابية بين انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي في الدول العربية[١٨].

وعلاوة على وسائل التواصل الاجتماعي، لعبت أجهزة التلفاز والقنوات الفضائية ولا سيما قناة الجزيرة دوراً هاماً في تأجيج مشاعر الشعوب، ودعم هذه الثورات، وإسقاط أنظمة الطغاة في أكثر من بلد عربي[١٩].

أما بخصوص الأردن، وكما تمت الإشارة سابقاً فقد بدأت الاحتجاجات في البلاد قبل ثورات الربيع العربي، ومع نجاح الثورات في تونس ومصر زاد حجم المظاهرات والاحتجاجات التي لم تبدأ في العاصمة عمان، وإنما بدأت في جنوب البلاد الذي يتسم بطبيعة البدوية والغالبية الساحقة من سكانه من أصول شرق أردنية، ويعانون من أوضاع معيشية صعبة نتيجة إهمال الحكومات المتعاقبة في تحقيق التوازن في التنمية بين هذه المناطق والعاصمة عمان أو المدن الرئيسية في البلاد، الفجوة بين الريف والمدن كانت من أهم أسباب قيام الثورة في تونس.

وكما هو الحال في بقية دول الربيع العربي، شارك في الاحتجاجات التي شهدها الأردن حتى الآن الكثير من فئات المجتمع، من رموز وطنية، ومفكرين وصحفيين، ودعاة حقوق إنسان وعمال، وعاطلين عن العمل، ومتقاعدين مدنيين وعسكريين وغيرهم، وكانت أغلب الاحتجاجات ذات طابع سلمي، رغم بعض أحداث الشغب التي رافقت بعض تلك الاحتجاجات، فالمتظاهرين عموماً لا يهدفوا إلى تغيير النظام على النحو الذي حدث في بعض دول الربيع العربي، والسبب الاساسي وراء هذه الاحتجاجات هو سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد.

---

17 (1) Vincent Cannistraro, «Arab Spring: A Partial Awakening», Mediterranean Quarterly, 22: 4, 2011.

(18) www.globalsherpa.org/arab-countries-revolution-index-ranking

(19) Johanthan Gornall, Arab Spring Brings Al Jazeera to Full Bloom. www.thenational.ae/news/world/middle_east

لم يلجأ النظام السياسي في الأردن إلى القمع، واستخدام القوة العسكرية كما هو الحال لدى الزعماء الآخرين في دول الربيع العربي، وقد أثمرت تلك الاحتجاجات عن إجراء بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ولكنها من وجهة نظر المعارضة السياسية والحراك الشعبي والشبابي إصلاحات شكلية غير كافية حيث يطالب المحتجين بإجراء إصلاحات دستورية جوهرية تسهم في تخلي الملك عن بعض صلاحياته وتفويضها للحكومة، وإعادة النظر ببعض القوانين الناظمة للحياة السياسية وفي مقدمتها قوانين الانتخاب والأحزاب السياسية، وكذلك إعادة النظر بالنهج الاقتصادي بما يسهم في تخفيض نسب الفقر والبطالة، وإيقاف غلاء الأسعار، ومكافحة الفساد.

وكما هو الحال في بقية دول الربيع العربي، شارك الشباب الأردني في تلك الاحتجاجات بشكل واسع، ودوافعهم للمشاركة هي انتقاد الأوضاع السائدة والسعي لتغييرها، واستخدم الشباب في هذه الاحتجاجات الشوارع والميادين العامة، ولا سيما يوم الجمعة وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الإلكتروني لتغطية أنشطتهم والتنسيق فيما بينهم، ومن ابرز الحركات الشبابية التي تركت بصمات على مسيرة الاحتجاجات هي الجبهة الوطنية للإصلاح، و أحرار الطفيلة، الأردن حركة جايين، وحركة ٢٤ آذار، وحركة دستور عام ١٩٥٢، وتيار ٣٦، والمتقاعدين العسكريين.

ج- البيئة السياسية في الأردن:

منذ نشأة الدولة الأردنية عام ١٩٢١، عبّر الأردنيون في كثير من المناسبات وبأدوات وأساليب مختلفة، عن رغبتهم بإقامة حكم نيابي ملكي وراثي يكفل لهم حقوقهم وحرياتهم وكرامتهم الإنسانية، ويحفظ لهم هويتهم الوطنية الأردنية في ظل انتمائهم للقومية العربية[٢٠]. إلا أن تلك الرغبات لم تجد آذاناً صاغية لدى أمير البلاد حين ذاك، والذي عبَّر عن توجهاته العربية الوحدوية بمقولته الشهيرة: "إن الأردن لم يكن يوماً ملكاً لأهله فقط، بقدر ما كان وسيبقى حقاً عربياً مشاعاً عاماً"[٢١]. وهكذا تم استبعاد الأردنيين من المشاركة في صنع القرار في كثير من القضايا الوطنية والمصيرية.

ومع تولي الملك طلال سلطاته الدستورية عام ١٩٥٠، تم تبني دستور جديد في البلاد اشتمل على العديد من النصوص والمبادئ الديمقراطية، وفي مقدمتها سيادة الأمة والفصل والتوازن بين السلطات، وأكد على حقوق وحريات الأردنيين. وشهدت البلاد في أوائل سنوات نفاذ الدستور تجربة ديمقراطية حقيقية توصف بالعصر الذهبي للتجربة الديمقراطية الأردنية، حيث عاش المجتمع الأردني حالة فريدة من الانسجام والتصالح مع النظام السياسي الذي كان على الدوام مدركاً لأبعاد المسؤولية وأمانة الحكم وحريصاً كل الحرص على مصالح البلاد والعباد، فكانت نزاهة الحكم واحترام المؤسسات الدستورية مبعث الأمل والاطمئنان في النفوس مما انعكس على الأمن والاستقرار وتماسك المجتمع والنظام، فواجهت البلاد الكثير من الأزمات والتحديات واستطاعت تجاوزها.

---

(٢٠) حول نضال الأردنيين في حقبة الأمير عبد الله بن الحسين، انظر مثلاً دراسة الدكتور عصام محمد السعدي، الحركة الوطنية الأردنية ١٩٢١-١٩٤٦، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، ٢٠١١.

(١٢) تيسير ضبيان، الملك عبد الله كما عرفته، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٦٧، ص ٢٨٠.

إلا أن تلك التجربة لم يكتب لها الاستمرار، فتعرض الدستور لكثير من التعديلات التي أطاحت بالمبادئ الديمقراطية ولا سيما الفصل بين السلطات، وأفرغت الدستور من الكثير من المبادئ الديمقراطية[٢٢]، وترسخت هيمنة السلطة التنفيذية. ونتيجة ظروف ومتغيرات داخلية وإقليمية ابرزها حرب عام ١٩٦٧، توقفت المسيرة الديمقراطية وأُعلنت الأحكام العرفية، وتم حظر الأحزاب السياسية ومطاردة أعضائها، وتم تعطيل الحياة النيابية حتى عام ١٩٨٩[٢٣].

بعد هبَّة نيسان المجيدة عام ١٩٨٩، استأنف الأردن مسيرته الديمقراطية، حيث تم إلغاء الأحكام العرفية والقوانين المقيّدة للحريات العامة مثل قوانين الطوارئ والأحكام العرفية، وتم عودة الحياة النيابية حيث تم إجراء انتخابات نيابية نزيهة، أفرزت مجلس نيابي نشط، حاول القيام بالدور المنوط به دستورياً من حيث الرقابة والمحاسبة وسن تشريعات رشيدة تعزز التحول الديمقراطي في البلاد، حيث صدر قانون للأحزاب السياسية عام ١٩٩٢ بعد ما يقارب أربعة عقود من حظر النشاط الحزبي في البلاد، وتمتع المواطنين بحرية الرأي والتعبير والاجتماع، وبدا ذلك واضحاً في حرية الصحافة، حيث شهدت البلاد ثورة في عدد الصحف الأسبوعية التي وصلت إلى ما يقارب ٢٠ صحيفة تمتعت بنوع من الاستقلالية، وارتفاع سقف الحرية، وهذا العدد من الصحف الأسبوعية دليل على رغبة المواطنين في التعبير عن آرائهم في صحفهم الخاصة بعيداً عن رقابة وتدخلات السلطة، كما تم نبش بعض ملفات المسئولين القدامى المتهمين بالفساد وتقديمهم للقضاء[٢٤].

وقد كان المستفيد الأول من هذا التحول الديمقراطي هو النظام السياسي الذي عزز من شرعيته، وأصبح يقدم نفسه كدولة نموذج ومثال يحتذى في المنطقة، وبدا متيناً متماسكاً أثناء حرب الخليج الثانية فنال إعجاب العرب والعالم[٢٥].

لقد كانت آمال الأردنيين تتجه نحو تعميق وتعزيز هذه التجربة الديمقراطية، وبناء دولة الحق والعدل وسيادة حكم القانون، وإقامة مجتمع العدالة والمساواة، وإحداث التغيير المطلوب في بنية الدولة والمجتمع، غير أن هذه الآمال سرعان ما بدأت بالتبخر بسبب الصعوبات والعقبات التي واجهتها التجربة الديمقراطية الناشئة، وذلك بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل المعروفة بمعاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤، ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم شهدت التجربة الديمقراطية تراجع وانكفاء، ودخلت البلاد في أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية حادة تزداد عمقاً يوماً بعد يوم، وذلك بفعل السياسات التي

---

(٢٢) د. محمد بني سلامة، نحو ميلاد دستوري جديد في الأردن، دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط، السنة التاسعة، العدد ١٣، كانون ثاني، ٢٠٠٧.

(٢٣) حول التجربة الديمقراطية في الأردن في أوائل سنوات حكم الملك حسين، انظر مثلاً:

Kamal Salibi, History of Jordan, London: IB. Touris and Co. Ltd., 1993, p. 88.

(٤٢) د. علي محافظة، الديمقراطية المقيّدة: حالة الأردن ١٩٨٩-١٩٩٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.

(٢٥) سعد الدين ابراهيم، الأردن سندريلا العربية، صحيفة الرأي، ١٩٨٩/١١/٢٠.

انتهجتها الحكومات المتعاقبة، مثل: إقرار قانون الصوت الواحد وقوانين المطبوعات والنشر، التي فرضت قيوداً مالية وعقوبات مشددة على الصحف، وبالتالي حدّت من حرية الرأي والتعبير، ويتضح ذلك من خلال نصوص القوانين وعدد القضايا التي رفعت على الصحف والتي زادت عن ١٠٠ قضية[٢٦].

شهدت البلاد خلال تلك الحقبة انتخابات نيابية في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧ وفق قانون الصوت الواحد، وسط مقاطعة المعارضة السياسية احتجاجاً على ذلك القانون، وعلى التزوير الذي رافق تلك الانتخابات، وأسفرت تلك الانتخابات عن مجالس نيابية هزيلة كانت أداة طيعة للحكومات المتعاقبة مانحة لها الثقة ومنفذة لرغباتها، وشكلت تلك المجالس عقبة أمام تطور المسيرة الديمقراطية في البلاد، مما أدى إلى تراجع دور وأداء المجالس النيابية، وفقدان المواطنين الثقة بها، واستمرت السلطة التنفيذية في الهيمنة على الحياة السياسية، وسيطرت ثقافة الصمت والقبول والخوف والسلبية على الغالبية من المواطنين.

في أوائل عام ١٩٩٩ توفي الملك حسين وتولى الملك عبد الله الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية، وأخذت الأنظار تتجه إلى الملك الشاب في تعزيز وتعميق التجربة الديمقراطية لا سيما أن الملك الشاب تلقى تعليمه في الغرب، ويوصف بأنه ليبرالي ومتنور ومن أنصار الإصلاح والتغيير نحو الأفضل، ولكن استمرت الأساليب القديمة في إدارة شؤون البلاد، فقانون الانتخاب الذي كان منذ إقراره عام ١٩٩٣ حتى اليوم عقبة كبيرة أمام تطور الحياة السياسية، بقي على حاله دون اي تغيير جوهري على مضمونه، وهذا القانون هو محط اهتمام مختلف الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والهيئات الشعبية والقوى الوطنية المطالبة بإلغائه وتبني قانون انتخاب عصري يكون رافعة حقيقية للديمقراطية، ويحقق المزيد من العدالة في توزيع الدوائر الانتخابية، ويوسع قاعدة المشاركة الشعبية، ويفرز مجلس نيابي يمثل المجتمع الأردني تمثيلاً حقيقياً، بحيث يستعيد البرلمان ثقة المواطن الأردني.

تراجعت المسيرة الديمقراطية في الأردن نتيجة للتحولات الدولية والإقليمية والتي أثرت على البلاد سياسياً واقتصادياً، ولا سيما بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ وبدأ ما يسمى بالحرب على الإرهاب[٢٧]، حيث تم حلّ مجلس النواب وتغييب الحياة البرلمانية والتضييق على الحريات العامة، وتبنت الدولة الأردنية خطاباً سياسياً مناوئاً للإرهاب أدى إلى هيمنة وتغول المؤسسات الأمنية وسيادة الخطاب الأمني على مفاصل الحياة في البلاد، ووفق المثل الشعبي (عادت حليمة لعادتها القديمة)، واستمر توق الأردنيين إلى التغيير والمشاركة في صنع القرار ولكن بلا جدوى.

(٢٦) لمزيد من المعلومات حول حرية التعبير في الأردن، انظر مثلاً دراسة:
Azzam Elananza, Freedom of Expression in Jordan, Ph.D. Thesis, Dublin City University, 2005.

(٢٧) بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ أخذ المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يركز على الأمن والاستقرار في العالم العربي بدلاً من التحول الديمقراطي خشية وصول الإسلاميين المتشددين إلى السلطة. لمزيد من المعلومات حول تغيير نهج المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة لتعزيز الديمقراطية، انظر مثلاً:
Roberto Menotti, «Democratize but Stabilize – Democracy in the Middle East›, Middle East Quarterly, Summer, 2006.

وقد شهدت البلاد في عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠ انتخابات نيابية شابها الكثير من الإخلالات، وتعرضت للتزوير بشكل فاضح، وذلك على نحو مخالف لنصوص وأحكام الدستور التي تنص على سرية وسلامة ونزاهة الانتخاب، فضلاً عن مخالفة الأحكام والمواثيق الدولية المتعلقة بحرية ونزاهة الانتخابات.

وبمراجعة مختلف القوانين والتشريعات الناظمة للحياة السياسية في هذه الحقبة مثل قوانين الأحزاب السياسية والاجتماعات العامة والمطبوعات والنشر وقانون منع الإرهاب وغيرها من القوانين، نجد أنها جميعاً صيغت بروح الشك والحذر والتعقيد، ولا تحقق الغايات المنشودة في تعزيز النهج الديمقراطي والتنمية السياسية في البلاد، ولا تنسجم مع روح ونصوص الدستور، ولا تتفق مع المعايير والاتفاقيات الدولية التي التزم بها الأردن[٢٨]، الأمر الذي يعكس غياب الإرادة السياسية الجادة في تحقيق الإصلاح، والقادرة على قراءة الأحداث وتحليلها بصورة موضوعية بعيداً عن الارتجالية والمزاج الشخصي؛ فالإصلاح الحقيقي لا زال بعيداً عن المشهد السياسي في البلاد.

وفي نهاية عام ٢٠١٠ عندما اجتاحت العالم العربي موجة الاحتجاجات العنيفة والثورات الشعبية التي أُصطلح على تسميتها الربيع العربي، تحول الحراك الشعبي الأردني الذي كان قد سبق الربيع العربي من حراك مطلبي محدود ذو دوافع اقتصادية بالمقام الأول، إلى حراك شعبي على مستوى البلاد له أهداف سياسية، تتلخص بالمشاركة الحقيقية في صنع القرار السياسي، وإحداث إصلاحات جذرية في بنية النظام السياسي من خلال إجراء تعديلات دستورية تلائم التطور الذي شهدته البلاد، وتضمن إقامة نظام ديمقراطي قائم على التعددية وتداول السلطة بطريقة قانونية، وإعادة النظر في النهج الاقتصادي بتأكيد دور الدولة في التنمية الاقتصادية ورفض سياسات الخصخصة، واعتماد إستراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد بكافة أشكاله، واستعادة الثقة بالدولة ومؤسساتها وترسيخ الوحدة الوطنية والدفاع عنها، والحفاظ على الأمن والاستقرار وتماسك المجتمع، والإيمان بالمعارضة وضرورة وجودها كركن من أركان الديمقراطية.

واستجابة لهذه المطالب الشعبية المشروعة، قام النظام السياسي ببعض المناورات السياسية مثل تشكيل اللجان، وإقالة الحكومات، وحل مجالس النواب، وإجراء الانتخابات النيابية، إلا أنه تمت الاستعانة بما يسمى بالمحافظين أو الحرس القديم في إدارة الأزمة في البلاد، فجاءت الإصلاحات التي قام بها النظام السياسي بعيدة عن تطلعات القوى الوطنية، وقد أسهمت هذه السياسيات في إقناع المواطن الأردني بأن النظام السياسي قد تراجع عن مشروع الإصلاح الوطني، وأعاد ترميم نفسه وباشر في مخططه الهادف إلى وقف عملية الإصلاح واحتواء نتائجها بما يتناسب مع برامجه وأهدافه، فأصبحت المناورات السياسية وشراء الوقت والمراهنة على انتهاء موسم الربيع العربي هي الأجندة التي يسعى النظام لتنفيذها، وهذه حسابات تنُم عن سوء تقدير للموقف.

---

(٢٨) لمزيد من المعلومات حول هذه القوانين، انظر مثلاً تقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان حول أوضاع حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية في الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

وبالمجمل يمكن القول أنه خلال العقدين الماضيين، شهد الأردن الكثير من الأزمات والأحداث التي كان لها آثارها السلبية على المجتمع والدولة في آن واحد، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١- تراجع وانكفاء المسيرة الديمقراطية، وتغليب الطابع الأمني على الدولة واستهتار الحكم بحقوق وحريات المواطنين التي كفلها الدستور، واستمرار العبث بالدستور.

٢- فقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم وفقدان الثقة بالحكومات المتعاقبة نتيجة غياب الشفافية والمصداقية في إدارة الشأن العام، وهيمنة وتغول السلطة التنفيذية على بقية السلطات في البلاد، وتهميش مؤسسات الدولة، والانفراد بالرأي والقرار.

٣- فقدان هيبة الدولة وتراجع ثقة المواطنين بالكثير من مؤسسات الدولة وعلى رأسها البرلمان، وذلك نتيجة استمرار تزوير الانتخابات وطغيان ظاهرة المال السياسي،و فشل البرلمان في القيام بالدور المنوط به بالرقابة و المسائلة و التشريع .

٤- ارتفاع المديونية الخارجية إلى ما يقارب ٢٥ مليار دولار، وارتفاع العجز إلى ما يقارب ٥ مليارات، وما يترتب على ذلك من ارتفاع الأسعار، وزيادة نسب الفقر والبطالة والجوع.

٥- نهب الثروات الوطنية، وبيع المؤسسات العامة للبلاد، وذلك تحت مسميات الخصخصة وذرائع جذب الاستثمارات.

٦- استشراء الفساد بمختلف أشكاله المالي والإداري والتشريعي والسياسي والأخلاقي في كافة مفاصل الدولة والمجتمع.

٧- زيادة إحباط وقلق وغضب الأردنيين من جراء الأزمة في البلاد، واستمرار إبعادهم عن المشاركة الحقيقية في صنع القرار مما أدى إلى زيادة مستوى العنف الاجتماعي في البلاد، بما في ذلك المشاجرات في الجامعات والاشتباكات العشائرية.

٨- تراجع الإدارة العامة، واستمرار حالة التخبط والارتباك في إدارة شؤون البلاد، وإدارتها أحياناً بالولائم والمكارم والأعطيات، وتقديم الولاء على الانتماء، والثقة على الكفاءة في إشغال المواقع القيادية في الإدارة العامة.

٩- تنامي الشعور العام بعدم فاعلية وكفاءة النظام السياسي، وإن الهدف النهائي للسياسات العامة هو إضعاف وإذلال وتجويع الأردنيين من أجل ترويضهم وتهيئتهم لمشهد جديد يتم فيه تقديم المزيد من التنازلات على حساب مشروعهم الوطني وأجيالهم المستقبلية.

١٠- زيادة ضعف وهشاشة الدولة وتصاعد وتيرة الأطماع الصهيونية تجاهها، وتراجع الدور الإقليمي للأردن ولا سيما في محيطه العربي.

وهكذا شكلت العوامل والظروف السابقة الحاضنة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية لنشوء حركة الاحتجاجات في البلاد، وولد الحراك الشبابي من رحم هذه الظروف. فالاستبداد والفساد شكَّلا البيئة الخصبة والمناخ الدافئ لنشوء الثورات الشعبية العربية، والأردن ليس استثناءاً. لقد جاء الحراك الشبابي بعد أن وصلت الأمور إلى مرحلة اللاعودة وبعد أن فشلت الأحزاب والقوى السياسية في فرض أجندتها الإصلاحية على النظام السياسي، الذي بدأت شرعيته بالتآكل نتيجة عجزه عن مواجهة الأزمة التي تعشيها البلاد .

أهمية الدراسة

يشكل البحث في الثورات الديمقراطية والانتفاضات الشعبية وحركات الاحتجاج حقلاً معرفياً مميزاً في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، فدراسة أسباب ومجريات ونتائج هذه الثورات والاحتجاجات، وكذلك دراسة آراء وتوجهات وقيم وعادات الأفراد وسلوكهم السياسي، وانعكاس ذلك على الواقع، وعلى الحياة السياسية بشكل عام، أمرٌ لا بدَّ منه لفهم هذه الثورات والاحتجاجات. وقد تطورت أدوات وأساليب ومناهج البحث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية لتصبح على درجة كبيرة من حيث القدرة على التنبؤ الدقيق بمسار الأحداث والتطورات ونتائجها، ناهيك عن التفسير العلمي والموضوعي لعوامل ومحددات هذه الثورات والانتفاضات والتغيرات السريعة والمفاجئة التي يمر بها المجتمع.

واليوم تعدّ استطلاعات الرأي العام أحد أهم الميادين الاساسية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، وتنشط استطلاعات الرأي العام بصورة واضحة في المجتمعات التي يتوفر فيها قدر من حرية الرأي والتعبير بدون قيود، ولا سيما في ضوء التغيرات والتطورات التي تمر بها تلك المجتمعات، مثل: مواسم الانتخابات والانتفاضات الشعبية والاحتجاجات وغيرها.

وظاهرة استطلاعات الرأي العام في الأردن ليست حديثة، حيث تُجري الكثير من مراكز الأبحاث والدراسات ومؤسسات المجتمع المدني، والأكاديميين، وغيرهم دراسات وتقارير استطلاعية للكثير من القضايا التي تهم الرأي العام، وهذا نتاج طبيعي لحالة الانفتاح السياسي التي تعيشها البلاد منذ استئناف المسيرة الديمقراطية عام ١٩٨٩.

وبالمقابل نلاحظ أنه منذ بدء الحراك الشعبي في البلاد في عام ٢٠١٠ حتى اليوم لم يلقَ هذا الحراك الاهتمام الكافي من الدارسين والباحثين، حيث لم يتم إجراء أية دراسات أو استطلاعات تناولت هذا الحراك، على الرغم من أهمية هذا الحراك، واستمراره لمدة تزيد على عامين، وانتشاره في كافة أنحاء البلاد تقريباً، وبناءاً على ذلك تبرز أهمية هذه الدراسة التي يمكن لها أن تكون نقطة انطلاق في مجال البحث المتجدد عن الحراك الشبابي في الأردن، وذلك في ضوء المستجدّات والمتغيرات السياسية والاجتماعية التي تشهدها البلاد.

ويمكن القول أيضاً أنَّ إجراء دراسة استطلاعية حول التوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي في الأردن يعبِّر عن حاجة أساسية، وضرورية للانتقال بالحراك من حالة الفوضى والشرذمة وجمود الأساليب والأدوات، وضعف وهشاشة البنية التنظيمية للحراك، إلى حالة جديدة أكثر وعياً وتنظيماً وإيماناً بالديمقراطية. فالحراك اليوم أحوج ما يكون إلى إعادة تقييم مسيرته وبناء تصورات موضوعية حول برامجه وأدواته، وكيفية مواجهة العقبات والتحديات بعيداً عن الانفعالية والارتجال وأسلوب الفزعة وردود الفعل، وذلك من أجل تجنب المفاجآت وتنظيم شؤونه على نحو يتصف بالمرونة والقدرة على التكيف والفعالية بما يحقق أهدافه وغاياته.

وتكتسب هذه الدراسة طابع الأهمية والخصوصية من حيث المعلومات التي يمكن أن تقدمها لصناع القرار في البلاد، من حيث كيفية التعامل مع الحراك على نحو جديد تغيب عنه الأساليب القديمة التي عفى عليها الزمن، وذلك بوضع استراتيجيات قائمة على الفهم الرصين والموضوعي لأبعاد وأدوات وأهداف الحراك الشبابي في البلاد، وكيفية استثماره لتحقيق الأهداف الوطنية والمصالح العليا وذلك لخدمة العملية السياسية برمتها في البلاد.

أخيراً، تزخر المكتبات الأردنية بالدراسات عن الإصلاح السياسي والفساد والبطالة والفقر والشباب ومشكلاتهم واهتماماتهم، بينما لم تنل ظاهرة الحراك الشعبي في الأردن والحراك الشبابي جزء منه ما تستحق من اهتمام، حيث أنه لا يوجد بحدود علم الباحث أية دراسة تناولت موضوع الحراك في البلاد بحيث توَجه فيها الأسئلة إلى ناشطي الحراك بشكل مباشر لأخذ آرائهم في موضوع الحراك، لذلك تخلو المكتبات الأردنية من الدراسات التي تناولت الحراك الشعبي أو الشبابي وتوجهاته السياسية، وعليه، فإن هذه الدراسة تعدُّ من الدراسات الرائدة في هذا المجال، إذ تهدف إلى توسيع المعرفة النظرية في هذا الموضوع من خلال رصد و تحليل و تفسير ظاهرة الحراك الشبابي الأردني، وقد تفتح مجالاً لمزيد من البحث والاستقصاء، حيث تُشكل هذه الدراسة حلقة جديدة في نسق البحث العلمي، وخطوة مهمة في مجال الرصد السياسي للحراك الشبابي في ضوء المتغيرات التي تشهدها البلاد.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف عديدة أهمها:

١- الكشف عن أسباب نشأة الحراك الشبابي في الأردن، من وجهة نظر القائمين عليه.

٢- رصد ردود الأفعال الرسمية والشعبية ومؤسسات المجتمع المدني تجاه الحراك الشبابي في الأردن، من وجهة نظر القائمين عليه.

٣- الكشف عن أدوات و خطاب وأساليب وأداء الحراك الشبابي في الأردن، من وجهة نظر القائمين عليه.

٤- استطلاع آراء ناشطي الحراك الشبابي في الأردن حول التحديات والصعوبات التي تواجه الحراك.

٥- الكشف عن الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي في الأردن، من وجهة نظر القائمين عليه.

٦- استشراف مستقبل الحراك الشبابي في الأردن، من وجهة نظر القائمين عليه.

٧- رصد وتحليل الأولويات بالنسبة للحراك على مستوى الحراك، وعلى مستوى الإصلاح السياسي في الأردن، وعلى المستوى الوطني وعلى المستوى الإقليمي، من وجهة نظر القائمين عليه.

٨- الكشف عن المضايقات و الاعتقالات التي تعرض لها ناشطي الحراك .

٩- رصد ابرز مصادر المعلومات السياسية لناشطي الحراك و مدى استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي .

١٠-وضع توصيات عملية لكل من : صناع القرار في الدولة و ناشطي الحراك و مؤسسات المجتمع المدني، تسهم في مشاركة الجميع في تحمل مسؤولياتهم لمواجهة التحديات و الازمة التي تمر بها البلاد .

أسئلة الدراسة:

تأتي هذه الدراسة للكشف عن التوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي في الأردن والعوامل المؤثرة فيها، ولمعرفة مدى وجود فروق في هذه التوجهات تعزى لمجموعة من المتغيرات المستقلة، وكذلك الكشف عن المضايقات التي تعرض لها ناشطي الحراك، ومصادر المعلومات السياسية لديهم ومدى استخدام ناشطي الحراك لوسائل التواصل الاجتماعي، وأبرز الأولويات على مستوى الحراك والإصلاح السياسي وعلى المستوى الوطني وعلى المستوى الإقليمي.

وبشكل محدد، فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما هي أسباب نشأة الحراك الشبابي في الأردن من وجهة نظر القائمين عليه؟

٢. هل يوجد اختلاف في أسباب نشأة الحراك تبعاً للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر، الإقليم، مكان الإقامة، الوظيفة، مستوى الدخل، المستوى التعليمي، العضوية في الأحزاب السياسية، العضوية في مؤسسات المجتمع المدني، المشاركة في الانتخابات النيابية عام ٢٠١٣، ومدى الالتزام بممارسة الشعائر الدينية)؟

٣. ما الاتجاه السياسي العام لناشطي الحراك الشبابي في الأردن بشكل عام والاتجاهات الفرعية المكونة له: الاتجاه نحو ردود الفعل تجاه الحراك، الاتجاه نحو خطاب وأدوات وأداء وأساليب الحراك، والاتجاه نحو مستقبل الحراك؟

٤. ما مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي من وجهة نظر القائمين عليه.

٥. هل تختلف الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي باختلاف المتغيرات الديمغرافية (الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر، الإقليم، مكان الإقامة، الوظيفة، مستوى الدخل، المستوى التعليمي، العضوية في الأحزاب السياسية، العضوية في مؤسسات المجتمع المدني، المشاركة في الانتخابات النيابية عام ٢٠١٣، ومدى الالتزام بممارسة الشعائر الدينية)؟

٦. ما مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي من وجهة نظر القائمين عليه؟

٧. هل يوجد اختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي باختلاف المتغيرات الديمغرافية (الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر، الإقليم، مكان الإقامة، الوظيفة، مستوى الدخل، المستوى التعليمي، العضوية في الأحزاب السياسية، العضوية في مؤسسات المجتمع المدني، المشاركة في الانتخابات النيابية عام ٢٠١٣، ومدى الالتزام بممارسة الشعائر الدينية)؟

٨. ما مدى تعرض ناشطي الحراك الشبابي في الأردن للاعتقال أو المضايقات الأمنية، ومدى مراقبة هواتفهم الشخصية؟

٩. هل يجد ناشطي الحراك الشبابي في الأردن صعوبة في الحصول على المعلومات السياسية وما هي مصادر المعلومات السياسية لديهم؟

١٠. هل يستخدم ناشطي الحراك الشبابي في الأردن وسائل التواصل الاجتماعي، وما معدل استخدامهم لهذه الوسائل، وأسباب ذلك؟

١١. ما هي أهم الأولويات التي ينبغي أن يركز عليها الحراك في المستقبل من وجهة نظر ناشطي الحراك على مستوى الحراك، على مستوى الإصلاح السياسي في الأردن، على المستوى الوطني، وعلى المستوى الإقليمي؟

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تجرى الدراسة على ناشطي الحراك الشبابي في الأردن ممن لا تتجاوز أعمارهم ٣٥ عاماً.

الحدود الزمنية: أجريت الدراسة في أوائل عام ٢٠١٣.

مفاهيم الدراسة:

إن وضع تعريفات علمية لظواهر جديدة في حقل العلوم الإنسانية ينطوي على مصاعب نظرية ومنهجية، وهو الأمر الذي يجعل الباحثين يُقدِمون عليها بحذر شديد رغم أهمية هذه التعريفات للظواهر محل الدراسة، وبناء على ذلك فإن الباحث سيقدم تعريفات أقرب إلى الوصف لمفاهيم الدراسة وذلك على النحو التالي:

١- التوجهات السياسية: هي ميول وآراء واهتمامات الأفراد وأنشطتهم السياسية في ظل النظام السياسي القائم، وتشمل التوجهات السياسية، التفضيلات والقيم والمحددات التي يرى بها الأفراد الدور المناسب للنظام السياسي، وضوابط ومحددات هذا الدور.

٢- ناشطي الحراك: مجموعة غير رسمية من الأفراد تشكلت على أساس جغرافي أو اجتماعي أو فرابي، وخضعت هذه المجموعة لخبرة تاريخية مشتركة ساهمت في تشكيل وعيهم واتجاهاتهم السياسية، وتهدف إلى تحقيق مطالب مشتركة تخص الشأن العام وتستخدم وسائل الضغط والاحتجاج وغيرها من الأساليب التي تترجم حضورها في المشهد السياسي.

٣- الشباب: يشير مفهوم الشباب إلى فترة الانتقال من الطفولة والتي تتميز بالتبعية إلى مرحلة البلوغ التي تتميز بالاستقلالية، ويُعَد العمر أفضل طريقة لتحديد فئة الشباب، وتختلف تصنيفات الفئة العمرية للشباب من مجتمع إلى آخر إلا أنها بشكل عام الفئة العمرية بين ١٥-٣٥ عاماً.

٤- الربيع العربي: هو موجة الاحتجاجات الشعبية العنيفة التي شهدتها الدول العربية وبدأت في تونس في أواخر عام ٢٠١٠، ثم انتقلت إلى معظم الدول العربية مدفوعة بسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية في تلك البلاد، وأدت إلى سقوط عدد كبير من الأنظمة السياسية مثل تونس ومصر وليبيا واليمن.

الدراسات السابقة:

التوجهات السياسية وتأثيرها على السلوك السياسي للأفراد والجماعات، وعلى الحياة السياسية والعملية السياسية برمتها في المجتمع والدولة على حد سواء، كانت ولا تزال موضع اهتمام المفكرين وعلماء السياسية وعلم الاجتماع الغربيين بشكل عام، والأمريكيين على وجه الخصوص، وقد تبلور الاهتمام بالتوجهات السياسية وتأثيرها على النظام السياسي بشكل علمي على يد عدد من علماء السياسية الأمريكان وفي مقدمتهم الرواد أمثال جبرائيل الموند (Gabriel Almond) وسيدني فيربا (Sidney Verba) وغيرهم[٢٩].

فالتوجهات السياسية للأفراد والجماعات تعطي معنى وقيمة للعملية السياسية، وتحدد معايير وقواعد سلوك الأفراد داخل النظام السياسي، ولذلك جاءت الكثير من الدراسات، وعُقدت الكثير من الندوات و المؤتمرات العلمية حول توجهات الأفراد نحو النظام السياسي، وقدرة وكفاءة النظام السياسي على التفاعل مع توجهات الأفراد[٣٠].

وبالمجمل يمكن القول أن علماء السياسية الغربيين قد وضعوا حجر الأساس للدراسات التي تناولت التوجهات السياسية والثقافة السياسية والتنمية السياسية، والتحديث وغيرها، من خلال الدراسات والأبحاث التي قدمها عدد من علماء السياسة في حقل السياسة المقارنة من أمثال لوسيان باي (Lucian Pye) و روي ماكريدس (Roy Macridis) وديفيد ايستون (David Easton) ودونالد ديفاين (Donald Devine) وديفيد ابتر (David Apter) وغيرهم[٣١].

وفي العالم العربي فإن الدراسات في مجال التوجهات السياسية محدودة جداً، وهي في معظمها دراسات وصفية نظرية، ومن أوائل الدراسات العربية في هذا الصدد دراسة كمال المنوفي حول الثقافة

(٢٩) انظر: الدراسة الشهيرة الثقافة المدنية:

Gabriel A. Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, The Little, Brown Series in Comparative Politics, Boston, 1965.

(٣٠) حول دراسات كفاءة النظام السياسي، انظر مثلاً:

Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, Jr. Comparative Politics: System, Process and Policy, little, Brown and Company, Second Edition, 1978.

(١٣) انظر بهذا الخصوص:

Lucian Pye and Sidney Verba, Political Culture and Political Development, Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1965, and Roy Macridis, Interest Groups in Comparative Analysis", Journal of Politics, XXIII, 1961. and David Easton, A Framework for Political Analysis, New Jersey: Prentice-Hall, 1965, and Donald Devine, The Political Culture of the United States. Little brown, Boston, 1977, and David Apter, The Politics of Modernization, Chicago, University of Chicago Press, 1964.

السياسية للفلاحين المصريين قبل وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢[٣٢]، ودراسة سعد الدين ابراهيم بعنوان اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة العربية: دراسة ميدانية[٣٣].

أما على الصعيد الأردني، فمن الدراسات القليلة المباشرة في هذا الموضوع، دراسة أحمد ظاهر حول توجهات أفراد المجتمع الأردني نحو الهوية وبناء الدولة[٣٤]. ومن الدراسات الحديثة جداً دراسة مهنا المشاقبة حول الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية[٣٥]، ودراسة مازن غرايبة حول نمط الثقافة السياسية السائد لدى طلبة جامعة اليرموك، دراسة ميدانية[٣٦]، ودراسة عبد المجيد العزام حول اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية[٣٧].

أما بخصوص الشباب، فقد عنيت الدراسات الأجنبية بموضوع الشباب وصراع الأجيال منذ عشرينات القرن الماضي، وتعدّ دراسة كارل مانهايم (Karel Manhiem) بعنوان: "مشكلة الأجيال" من الدراسات الرائدة في هذا المجال، والتي خلص فيها الباحث إلى أن الأحداث التاريخية الكبرى في كلّ عصر تشكل عميقاً الوعي السياسي والاجتماعي للشباب لتصل إلى النضج في حقبة معينة[٣٨].

ومع تنامي حركة الاحتجاجات الطلابية في الستينات من القرن الماضي أصبحت موضوعات الشباب وحركات الاحتجاج محط اهتمام الكثير من الأكاديميين، ولا سيما مع ظهور حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لعدم المساواة في المجتمع الأمريكي[٣٩].

---

(٣٢) كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨٠.

(٣٣) سعد الدين ابراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة العربية: دراسة ميدانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠.

(٣٤) أحمد ظاهر، «اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني: دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٣، ١٩٨٦.

(٥٣) أمين مشاقبة، «الاتجاهات السياسية للطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية»، ابحاث اليرموك، المجلد التاسع، العدد الأول، ١٩٩٣.

(٣٦) مازن غرايبة، «نمط الثقافة السياسية السائد لدى طلبة جامعة اليرموك: دراسة ميدانية»، ابحاث اليرموك، المجلد العاشر، العدد الأول، ١٩٩٤.

(٣٧) عبد المجيد العزام، «اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية»، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٠، العدد ٢، ٢٠٠٣.

(٣٨) حول أفكار كارل مانهايم في موضوع الشباب، يمكن الرجوع إلى:

Jane Pilcher, «Mannheim›s Sociology of Generation: an Undervalued Legacy». The British Journal of Sociology, Vol. 45, No. 3, Sept. 1994.

(٣٩) للوقوف بالتفصيل على تأثير حركة الحقوق المدنية في الستينات على الحركات الاحتجاجية للشباب يمكن الرجوع إلى:

Andre B. Lewis: The Shadows of Youth: The Remarkable Journey of the Civil Rights Generation, Hill and Wang, 2009.

وقد تطور حقل دراسات الشباب في الغرب في الثمانينات والتسعينات ليتناول موضوعات تخص الشباب مثل تنمية الشباب، ثقافتهم، حقوقهم، تمكينهم، مشاركتهم، علاقاتهم، أدوارهم ومسؤولياتهم في المجتمعات الأوسع التي يعيشوا فيها، ومن الرواد في دراسات الشباب الحديثة مايك ميلز (Mike Males) صاحب كتاب: "جيل كبش الفداء" والذي اعتمد فيه على التحليل الإحصائي لتبديد الكثير من الخرافات الشعبية عن الشباب في عقد التسعينات(٤٠).

وفي الآونة الأخيرة، وبعد تراجع وضمور حركات الشباب الاحتجاجية ذات المضامين السياسية والاقتصادية، أصبح مجال دراسات الشباب في المجتمعات الغربية يكاد ينحصر في القضايا والمشكلات الاجتماعية والأخلاقية والصحية والنفسية مثل: قضايا المخدرات، والعنف، والاكتئاب، والانتحار، والإجهاض، والاستغلال الجنسي، وقضايا مثيلي الجنس وغيرها(٤١).

أما في العالم العربي، فإن دراسة قضايا الشباب وحاجاتهم، ودورهم في المجتمع، فهذه المسألة لم تلقَ العناية والاهتمام الكافي من الباحثين العرب إلا في الآونة الأخيرة، ومن أقدم الدراسات في هذا المجال، دراسة عاطف عضيبات بعنوان: "الاغتراب وصراع القيم في محيط الشباب العربي: دراسة حالة الأردن"، والتي كشف فيها الباحث عن حالة الاغتراب واللامبالاة والهامشية التي يعيشها الشباب الأردني(٤٢).

ودراسة حجازي بعنوان: "الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها"، وقد كشفت الدراسة عن علاقة غير صحية تربط الشباب ببعض التنظيمات الاجتماعية الشبابية التي يشاركون فيها، الأمر الذي ينعكس سلباً على الشباب حيث تعطي التجربة للشباب إحساس بالغربة وتدفعهم إلى السلبية واللامبالاة(٤٣).

أما على الصعيد الأردني فقد أُجريت حديثاً بعض الدراسات تناولت بعض قضايا الشباب مثل: الشباب والمشاركة السياسية، والشباب والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، ومعوقات مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية(٤٤) كما أجريت بعض الدراسات الميدانية على الاتجاهات السياسية لطلبة

---

(40) Mike A. Miles, The Scapegoat Generation: America's War on Adolescents, Common Courage Press, 1996.

(٤١) حول مشاكل الشباب في المجتمعات الغربية في الوقت الحاضر، انظر مثلاً:

Paul Goodman, Growing Up Absurd: Problems of Youth in the Organized Society, NYRB Classics, 2012.

(٤٢) عاطف عضيبات، «الاغتراب وصراع القيم في محيط الشباب العربي، دراسة حالة الأردن»، ندوة الشباب العربي وهموم المجتمع في العالم المعاصر، الرباط، ١٩٨٧.

(٤٣) زت حجازي، الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧.

(٤٤) حول الدراسات التي تناولت المشاركة السياسية للشباب، انظر مثلاً: جمال مرعي، الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦، وكذلك دراسة بارعة النقشبندي وذياب مخادمة، «المشاركة السياسية لطلبة الجامعات الأردنية: دراسة ميدانية لطلبة العلوم السياسية، في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية»، دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٢٩، العدد الأول، ٢٠٠٢.

الجامعات، ومدى تأثرها بعوامل سياسية وديمغرافية واقتصادية واجتماعية[٤٥]، وقد خلصت معظم هذه الدراسات إلى نتائج متشابهة منها سيادة مشاعر الاغتراب والإحباط والشعور بالإقصاء والتهميش لدى فئة الشباب الأردني وضعف الوعي السياسي والعزوف عن العمل السياسي، بسبب المناخ السياسي العام السائد في البلاد.

وفيما يتعلق بالربيع العربي، فقد بدأ الاهتمام بدراسة هذا الحدث التاريخي الهام منذ نجاح الثورة التونسية، والتي كانت فاتحة لثورات الربيع العربي، وحققت معجزة بإسقاطها أحد أقوى الدكتاتوريات البوليسية في العالم في أقل من شهر، ومن الدراسات التي وثقت هذه الثورة دراسة بعنوان: "الثورة في عيني مؤرخ"[٤٦]، وقد تناول فيها الباحث أسباب الثورة، ومسارها وشعاراتها ونتائجها وآفاتها.

ومع نجاح الثورة في تونس انكسر حاجز الخوف، وبدت الأنظمة القمعية المنيعة، هشة وضعيفة من الداخل، وانتزع الشباب العربي زمام المبادرة من ايدي الجميع وانتقلت الثورة إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين وغيرها من الدول العربية، وقد اهتم الكثير من المفكرين والساسة والكُتاب العرب بهذه الثورات، ومن الدراسات التي تناولت ثورات الربيع العربي دراسة عبد الحسين شعبان بعنوان: "الشعب يريد... تأملات فكرية في الربيع العربي"، استعرض فيها الباحث عدد من المسائل التي تخص الربيع العربي مثل العلاقة بين الحاكم والمحكوم والدعوة إلى فكرة عقد اجتماعي عربي جديد، والشباب وخلفيات التغيير، واستعادة الوعي العربي، وإشكاليات ومعوقات الإصلاح في العالم العربي[٤٧].

ومن الدراسات الجادة التي تناولت موضوع الربيع العربي دراسة بعنوان: "الانفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية"[٤٨]، وقد حاولت تفسير التحولات التي جرت في الوطن العربي، والتي أطلق عليها (الانفجار الكبير)، مستعينة بمؤشرات ثقافية واقتصادية واجتماعية، مثل فشل سياسات التنمية والتحديث، وإشكاليات الهوية واللغة، والشبكات الاجتماعية، والمواطنة الرقمية في العالم العربي.

أما الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع الربيع العربي فهي غزيرة وقد غلب عليها الطابع السياسي، ومن أوائل هذه الدراسات، دراسة مارك لينش (Marc Lynch) بعنوان:" الانتفاضة العربية: الثورات التي لم تكتمل في الشرق الأوسط الجديد"[٤٩]، استعرض فيها الكاتب موجة الاحتجاجات الشعبية التي هزت العالم

---

(٤٥) حول الدراسات التي تناولت الاتجاهات السياسية لطلبة الجامعات، انظر مثلاً: مصطفى الواكد، اتجاهات طلبة الجامعة الأردنية نحو المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، إضافة إلى دراسة الغرايبة والمشاقبة، مراجع سبق ذكرها.

(٤٦) عميرة عليّه الصغير، الثورة في عيني مؤرّخ، المغاربة للطباعة وإشهار الكتاب، تونس، ٢٠١٢.

(٤٧) د. عبد الحسين شعبان، الشعب يريد...! تأملات فكرية في الربيع العربي، أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي، بيروت، لبنان، ٢٠١٢.

(٤٨) مجموعة مؤلفين، الانفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية، مرجع سابق.

(49) March Lynch, The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East, Public Affairs First Edition, 2012.

العربي، وأسقطت حكم الطغاة الطويل، وأشار الكاتب إلى أن اكبر التحولات فيما يسمى بالربيع العربي لم تأتِ بعد، فسقوط القادة هو أقل التحولات التي ستنتج عن هذه الاحتجاجات، فالشباب العربي المحبط أدرك الآن أن الاحتجاجات يمكن أن تُحدث التغيير.

وحاولت بعض الدراسات الأجنبية تفسير ظاهرة الربيع العربي في دول تتصف بالقوة بينما مجتمعاتها ضعيفة مثل دراسة ليزا اندرسون (Lisa Anderson) بعنوان: إزالة الغموض عن الربيع العربي: تحليل الاختلافات بين تونس ومصر وليبيا[٥٠]، كما تناولت بعض الدراسات الأجنبية دور الشباب في ثورات الربيع العربي، وقد اعتبرت هذه الدراسات ثورات الربيع العربي ثورات شبابية بالمقام الأول، مدفوعة بالمظالم والبطالة وعدم الرضا من الأنظمة القائمة[٥١].

وفيما يتعلق بالأردن، فقد تناولت الكثير من الدراسات مسيرة الإصلاح والديمقراطية في البلاد مثل دراسة كورتس رايان (Curtis R. Ryan) بعنوان: المعارضة السياسية وائتلافات الإصلاح في الأردن[٥٢]، أشار فيها الباحث إلى حقيقة أنَّ الأردن شهد عقوداً من النشاط السياسي المؤيد للإصلاح والديمقراطية، لكن التغيرات التي حدثت في النظام السياسي لا تكاد تُذكر، والدراسة حاولت إيجاد تفسير لماذا وكيف قاوم النظام حدوث إصلاحات حقيقية في البلاد، واكتفى بإجراء إصلاحات شكلية أقرب إلى عمليات التجميل؟، كما بحثت الدراسة في تفاصيل السبل القديمة والجديدة للنشاط الإصلاحي للمعارضة في البلاد المكونة من الأحزاب السياسية اليسارية والجماعات الإسلامية، وأشكال جديدة من النشاط لدعاة الإصلاح والديمقراطية مثل الحركات الشبابية ونشاطاتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي دراسة أخرى مشابهة بعنوان: وعد الأردن الدائم بالإصلاح[٥٣]، استعرض الباحث مسيرة الإصلاح في البلاد، وأشار إلى أن حركة الاحتجاجات الشعبية بدأت في الأردن مبكراً، قبل بدءها في تونس ودول الربيع العربي، وسقوط أنظمة زين العابدين وحسني مبارك والقذافي وغيرهم، إلا أن الأردن استطاع تجنب ما حدث في دول الربيع العربي وذلك نتيجة اعتدال النظام أولاً، ورغبة الملك عبد الله في الإصلاح، إلا أنّ عملية الإصلاح في البلاد لا تزال بطيئة أو حتى متعثرة، وأكدت الدراسة أنّ الأردن لا زال

(50) Lisa Anderson, «Demystifying the Arab Spring: Parsing the Differences between Tunisia, Egypt, and Libya», Foreign Affairs, May/June, 2011.

(51) Michael Hoffman and Amaney Jamal, «The Youth and the Arab Spring: Cohort Differences and Similarities», Middle East law and Governance, 4, 2012.

وكذلك:

Rama Halaseh, Civil Society, "Youth and the Arab Spring", www.um.edu.mt/.../chapter_13... Rama_halaseh

(52) Curtis R. Ryan, «Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan», British Journal of Middle Eastern Studies, 38:3, 2011.

(53) Achim Vogt, «Jordan›s Eternal Promise and Reform», library.fes.de/pdf_files/ipg/…408-/a-vogt-eng.pdf

يملك الفرصة للخروج من حالة الفوضى التي تعيشها المنطقة وتقديم نفسه كدولة أنموذج في المنطقة في التحول الديمقراطي السلمي؛ ولكن هذا كله يعتمد بالدرجة الأولى والأخيرة على الملك عبد الله الثاني نفسه.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة التوجهات السياسية للأفراد، ومشكلات الشباب سواء في المجتمعات الغربية أو العربية، والقسم الآخر تناول الربيع العربي بعيون عربية وأجنبية، وأخيراً مسيرة الإصلاح المتعثرة في الأردن وما تتميز به الدراسة الحالية عن غيرها أنها الدراسة الأولى التي تتناول الحراك الشبابي في الأردن في ظل الربيع العربي، فبالرغم من الأهمية التي يكتسبها موضوع الحراك الشبابي في الأردن، إلا أنه لم يتم إجراء دراسات أكاديمية حول هذا الموضوع لغاية الآن. ويمكن تفسير غياب الدراسات حول الحراك بأسباب عديدة منها: حداثة الظاهرة، فالحراك انطلق مع موجات الثورات التي اجتاحت دول الربيع العربي أي منذ أواخر عام ٢٠١٠، ومنها أن هذا الحراك شكل خروجاً على المألوف، وعلى قواعد اللعبة السياسية في البلاد، وبالتالي هناك نوع من الخوف والتردد عند الباحثين في دخول هذا الميدان، لا سيما في ظل نقص الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية، وربما فقدان الثقة بجدوى وفعالية الحراك الشبابي في إحداث التغيير المنشود في البلاد، ولا سيما أنَّ الحراك لا زال حديث العهد، وخبرته السياسية في بداياتها، والسلطة لا تزال مهيمنة على مجريات الأحداث، وربما تراهن على نهاية وزوال الحراك بعد انتهاء موسم الربيع العربي.

ويقابل هذا الغياب أو النقص الشديد في البحث العلمي حول ظاهرة الحراك الشبابي في الأردن نوع من الوفرة الصحفية في هذا المجال، حيث نجد في الساحة كم هائل من المقالات الصحفية ولا سيما في الصحافة الإلكترونية، التي تتناول ظاهرة الحراك الشبابي بشكل سريع وخاطف يعتمد على وجهات نظر فردية وأيدولوجية.

وبالمجمل يمكن القول أنَّ هناك نقصاً كبيراً أو حتى ندرة في الدراسات الميدانية ذات الطابع العلمي، التي تناولت ظاهرة الحراك الشعبي والشبابي الذي تشهده البلاد منذ عام ٢٠١٠ حتى الآن، وبالتالي تكون هذه الدراسة هي الأولى التي تتناول موضوع الحراك الشبابي في الأردن في ظل الربيع العربي.

الفصل الثاني

منهجية وإجراءات الدراسة

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على أكثر من منهج، حيث تمَّ استخدام منهج البحث المسحي بالعينة، وهو من أكثر المناهج البحثية استخداماً في دراسة التوجهات والظواهر الاجتماعية، واستطلاعات الرأي العام، حيث تمَّ اختيار عينة ممثلة للحراك الشبابي في الأردن الذي يشكل مجتمع الدراسة، لغايات الحصول على البيانات المتعلقة بالتوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي في الأردن.

كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive and Analytical Survey)، ويُعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم؛ بوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة"[(٥٤)]، وبالتالي يساعد هذا المنهج في رصد الظاهرة المدروسة كمياً وإحصائياً، وذلك بتحليل البيانات، والكشف عن العلاقات المتبادلة بين المتغيرات، واستخلاص أبعادها ودلالاتها، ومن ثم الوصول إلى نتائج أو تعميمات تساعد في فهم الظاهرة محل الدراسة.

أداة الدراسة

استخدمت هذه الدراسة استبيان تمَّ تصميمه خصيصاً لأغراض الدراسة، وقد تكونت من ثلاثة أجزاء، الجزء الأول تضمن المعلومات الشخصية والديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمبحوثين، في حين تضمن القسم الثاني (٥٢) سؤالاً موزعة على ستة اتجاهات. وقد اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي، حيث يمكن للناشط أن يقدم إجابته وفقاً لتدرج خماسي (موافق بدرجة كبيرة جداً، موافق بدرجة كبيرة، موافق بدرجة متوسطة، موافق بدرجة قليلة، موافق بدرجة قليلة جداً)، أما الجزء الثالث فيتعلق بالأولويات بالنسبة لناشطي الحراك على مستوى الحراك، على مستوى الإصلاح السياسي في الأردن، وعلى المستوى الوطني والمستوى الإقليمي.

(٤٠) سامي ملحم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ٢٠٠٠.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من ناشطي الحراك الشبابي في الأردن في كافة محافظات المملكة التي شهدت فعاليات، وأنشطة متنوعة للحراك باستثناء محافظة العقبة، وتمَّ استثناء هذه المحافظة وذلك لضعف أو ربما ندرة الحراك الشبابي فيها، وقد يكون لطبيعة المحافظة كمنطقة سياحية بالدرجة الأولى السبب الأساسي في ضعف الحراك فيها.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من ٥٠٠ ناشط وناشطة من مختلف المحافظات الأردنية، واختيرت العينة من كل محافظة بما يتناسب وحجم وزخم وفعالية الحراك الشبابي فيها وفق ما يسمى بالتوزيع المتناسب (Proportional Allocation)، وقد اختارت الدراسة ناشطي الحراك من كل محافظة باستخدام العينة القصدية، حيث تمّ اختيار أبرز الناشطين في كل محافظة، والذين هم على معرفة تامة وتواصل دائم بزملائهم من ناشطي الحراك. والجدول (١) يوضح توزيع عينة الدراسة على المحافظات الأردنية:

جدول (١)

توزيع عينة الدراسة على المحافظات الأردنية

اسم المحافظة	عدد الاستبانات الموزعة	النسبة المئوية
العاصمة	١٠٠	٢٠٪
اربد	٨٠	١٦٪
مادبا	٥٠	١٠٪
الكرك	٥٠	١٠٪
الطفيلة	٥٠	١٠٪
معان	٣٠	٦٪
السلط	٣٠	٦٪
جرش	٣٠	٦٪
الزرقاء	٣٠	٦٪
المفرق	٣٠	٦٪
عجلون	٢٠	٤٪
المجموع	٥٠٠	١٠٠٪

صدق وثبات الأداة

تمّ التأكد من صدق الأداة الظاهري بعرضها على عدد من المحكمين المختصين، الذين أبدوا رأيهم في مدى قدرة الأداة على قياس الأغراض التي تهدف إلى قياسها، كما في مدى سلامة اللغة والمحتوى،

وتغطية كافة جوانب موضوع الدراسة، وقد أُخذت ملاحظات المحكمين بعين الاعتبار، حيث تم إجراء بعض التعديلات على الاستبيان ليصبح أكثر وضوحاً وصدقاً، في قياس موضوع الدراسة.

وبعد ذلك تم تطبيق الاستبيان على عينة تجريبية من الناشطين، بلغت ٣٠ ناشطاً وناشطة؛ وذلك لقياس مدى وضوح الاستبيان والصعوبات التي يمكن للمبحوثين أن يواجهوها، وقد تم تعديل بعض بنود الاستبيان وفقاً لمعطيات هذه الدراسة التجريبية.

ومن ثم تمَّ حساب صدق المضمون وفقاً لمصفوفة الارتباط والاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، وقد بينت مصفوفة الارتباط الخاصة بالأداة أن الارتباط بين مختلف العبارات كان ٩٥٪ وفي مستوى دلالة ٠,٠١ وهذا يدل على درجة عالية من الصدق الداخلي، كما تمَّ حساب معامل الثبات وفقاً لمعادلة (كرونباخ ألفا)، وقد بلغ معامل الثبات للأداة (٠,٨٤٠٨) وأُعتبرت هذه النسبة مناسبة لغايات هذه الدراسة.

المعالجة الإحصائية

تمَّ توزيع ٥٠٠ استبيان على عينة الدراسة، وقد تمَّ استعادة ٤٥٥ استبيان، وبعد مراجعتها تم استبعاد ١٢ استبيان غير صالحة، وبذلك كان عدد الاستبيانات التي تم استخدامها هو ٤٤٣ استبيان أي ما نسبته ٩٠٪ تقريبا من الاستبيانات الموزعة، وهذه نسبة معقولة جداً في حقل الدراسات الميدانية.

ثم فُرِّغت الإجاباتُ، وأُدخلت في ذاكرة الحاسب الآلي، ومن ثم أُستخدم برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) وقد تم استخدام اختبار (ت)، واختبار تحليل التباين الأحادي، واختبار توكي للمقارنات البعدية، للإجابة عن أسئلة الدراسة، وكذلك تمَّ استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون، ومعامل (كرونباخ ألفا)، للتحقق من صدق أداة الدراسة.

وتم الاعتماد في تصحيح الأداة على مقياس ليكرت الخماسي وفق الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

مقياس ليكرت الخماسي

درجة التأثير	الحدود
بدرجة قليلة جداً	١ – أقل من١,٥
بدرجة قليلة	١,٥ –أقل من ٢,٥
بدرجة متوسطة	٢,٥- أقل من ٣,٥
بدرجة كبيرة	٣,٥ – أقل من ٤,٥
بدرجة كبيرة جداً	٤,٥ -٥

وقد أُعطيت الإجابات موافق بدرجة كبيرة جداً (٥) درجات، موافق بدرجة كبيرة (٤) درجات، موافق بدرجة متوسطة (٣) درجات، موافق بدرجة قليلة (٢) درجة، موافق بدرجة قليلة جداً (١) درجة لكافة الفقرات الايجابية، أما الفقرات السلبية فقد أعطيت الإجابات موافق بدرجة كبيرة جداً (١) درجه، موافق بدرجة كبيرة (٢) درجه، موافق بدرجة متوسطة (٣) درجات، موافق بدرجة قليلة (٤) درجات، موافق بدرجة قليلة جداً (٥) درجات.

صعوبات الدراسة

كانت الصعوبة الأساسية في هذه الدراسة تكمن في عملية توزيع واستعادة الاستبيانات الموزعة، حيث استغرقت استعادة الاستبيانات الموزعة فترة ثلاثة أسابيع تقريباً، وكان هناك تخوف من حدوث أية تطورات سياسية في البلاد خلال تلك الفترة، تؤثر على اتجاهات ناشطي الحراك، مثل: رفع الأسعار، أو اعتقال المزيد من ناشطي الحراك، أو كشف مزيد من قضايا الفساد، أو أي تطورات على الصعيد الخارجي تتعلق بثورات الربيع العربي بشكل عام أو الأزمة السورية بشكل خاص أي ان الدراسة تم أجرائها في فترة حرجة و ليست خلال فترة طبيعية او عادية في تاريخ المجتمع الأردني، كما رفض بعض ناشطي الحراك تعبئة الاستبيان في موقف غير مفهوم، ومن الصعوبات التي واجهت الدراسة كيفية التواصل مع الإناث في مجتمع محافظ مثل المجتمع الأردني، علاوة على قلة عدد الإناث المشاركات أصلاً في الحراك الشبابي.

الفصل الثالث:
نتائج الدراسة

الخصائص العامة لعينة الدراسة

قبل الحديث عن نتائج الدراسة المتعلقة بالإجابة عن أسئلتها، سيتم وصف الخصائص العامة لعينة الدراسة كما في الجداول ذوات الأرقام (٣)، (٤)، (٥).

لوصف خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية، الجدول رقم (٣) يوضح ذلك:

جدول رقم (٣)

خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية

المتغيرات الشخصية	مستويات المتغير	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	355	80.1%
	أنثى	88	19.9%
الحالة الاجتماعية	أعزب	204	46.0%
	متزوج	230	51.9%
	مطلق	9	2.0%
العمر	18 -23	93	21.0%
	24 – 29	158	35.7%
	30 – 35	192	43.3%
الإقليم	الشمال	146	33.0%
	الوسط	188	42.4%
	الجنوب	109	24.6%
مكان الإقامة	مدينة	283	63.9%
	قرية	150	33.9%
	بادية	5	1.1%
	مخيم	5	1.1%
المستوى التعليمي	أساسي	15	3.4%
	ثانوي	92	20.8%
	جامعي	294	66.4%
	دراسات عليا	42	9.5%
التخصص	علوم إنسانية	214	48.3%
	علوم تطبيقية	122	27.5%
	أقل من جامعي	107	24.2%
الالتزام بالدين	ملتزم تماماً	131	29.6%
	ملتزم نسبياً	245	55.3%
	غير ملتزم تماماً	67	15.1%

يتضح من الجدول رقم (٣) أنَّ عدد أفراد عينة الدراسة كان ٤٤٣ ناشطا وناشطة، حيث بلغ عدد الناشطين الذكور ٣٥٥ وبنسبة ٨٠,١٪، في حين بلغ عدد الناشطات الإناث ٨٨ وبنسبة ١٩,٩٪. وهذه النسب تعكس واقع التركيبة النوعية لناشطي الحراك الشبابي في الأردن، فالغالبية الساحقة منهم من الذكور، ويعود ذلك لطبيعة المجتمع الأردني كمجتمع محافظ، ولا تزال المشاركة السياسية للمرأة فيه محدودة، وهي مُغيبة عن العمل السياسي، والناشطات من النساء ينشطن غالباً في مجالات اجتماعية بعيداً عن السياسة.

هذا وقد كان ٢٠٤ شخص من أفراد عينة الدراسة من غير المتزوجين، بنسبة ٤٦,٠٪ من إجمالي عينة الدراسة، في حين بلغ عدد المتزوجين ٢٣٠ شخصا بنسبة ٥١,٩٪ من إجمالي عينة الدراسة، أما المطلقين فقد بلغ عددهم ٩ أشخاص بنسبة ٢,٠٪.

وُزِّعَ أفراد عينة الدراسة على ثلاثة فئات عمرية، حيث بلغ عدد الأشخاص من ذوي الفئة ١٨ – ٢٣ سنة ٩٣ فرداً وبنسبة ٢١,٠٪، في حين كان عدد الأشخاص من ذوي الفئة ٢٤ – ٢٩ سنة ١٥٨ فرداً وبنسبة ٣٥,٧٪، أما بقية أفراد عينة الدراسة فقد كانت أعمارهم تتراوح ما بين ٣٠ -٣٥ سنة، حيث بلغ ١٩٢ فرداً وبنسبة ٤٣,٣٪. نلاحظ ارتفاع نسبة ناشطي الحراك من الفئة العمرية الثالثة الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠-٣٥ عاماً، ونستطيع هنا أن نجتهد في تفسير هذه النتيجة بالقول أن أفراد هذه الفئة هم الأكثر وعياً ونضوجاً، وكذلك تحملاً للمسؤولية، فأفراد هذه الفئة معظمهم متزوجون ولديهم أُسر، وبالتالي هم الأكثر معاناة من سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد.

وقد تم توزيع عينة الدراسة على ثلاثة أقاليم هي الشمال، والوسط، والجنوب، وقد كان عدد أفراد عينة الدراسة من إقليم الشمال ١٤٦ فرداً وبنسبة ٣٣,٠٪ من إجمالي عينة الدراسة، في حين بلغ عدد أفراد العينة من إقليم الوسط ١٨٨ فرداً وبنسبة ٤٢,٤، أما إقليم الجنوب فقد كان عددهم ١٠٩ وبنسبة ٢٤,٦٪. وهذه النسب تتوافق كلياً مع نسب توزيع الاستبيانات على محافظات المملكة كما هو موضح في الجدول رقم (١).

وقد تركز مكان إقامة أغلبية عينة الدراسة في المدن والقرى، حيث بلغ أفراد العينة الذين يسكنون في المدينة ٢٨٣ شخصا وبنسبة ٦٣,٩٪ كما بلغ عدد الذين يسكنون في القرى ١٥٠ شخصا وبنسبة ٣٣,٩٪، في حين توزع ١٠ أشخاص على البادية والمخيمات وبنسبة ١,١٪ لكل منهما. إن التفسير الأولي لانخفاض نسبة ناشطي الحراك في البادية الأردنية هو نتاج طبيعي للعلاقة التاريخية الوثيقة التي تربط أبناء البادية بالنظام السياسي، فهم قاعدة أساسية لدعم النظام، وباستثناء بعض حراكات البادية الشمالية، فإنه لا يوجد حراك في البادية الجنوبية، أما بخصوص البادية الوسطى فإن الحراك فيها يقتصر على عدد محدود من الأشخاص وهم ليسوا من فئة الشباب، أما بخصوص

انخفاض نسبة ناشطي الحراك من سكان المخيمات، فإن التفسير الوحيد الذي يمكن تقديمه في هذا الصدد هو أن سكان المخيمات الذين تعود أصولهم إلى فلسطين فإنه تم تحييدهم عن العمل في المجال السياسي، وخاصة المعارضين منهم منذ زمن طويل، وهم ينظرون إلى أنفسهم كضيوف وبالتالي انسحب هؤلاء من الحياة السياسية بشكل عام، فلا يكترثون بها ولا يعنيهم أمرها، وما يهتمون به هو تأمين لقمة العيش لهم ولأبنائهم.

بلغ عدد أفراد عينة الدارسة من ذوي المستوى التعليمي الأساسي ١٥ فرداً وبنسبة ٣,٤٪، كما بلغ عدد الأفراد للمستوى التعليمي الثانوي ٩٢ شخصا وبنسبة ٢٠,٨٪، أما مستوى الدراسات العليا فقد بلغ عددهم ٤٢ وبنسبة ٩,٥٪، في حين كان أكثرية أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي الجامعي، حيث بلغ عددهم ٢٩٤ فرداً وبنسبة ٦٦,٤٪. وهذه النسب منسجمة مع واقع المجتمع الأردني كمجتمع متعلم ونسبة الأمية فيه منخفضة جداً، حيث تبلغ ٨,٩٪ وهي ثالث أدنى نسبة في العالم العربي بعد الكويت والأراضي الفلسطينية، ويحتل نظام التعليم في الأردن المرتبة الأولى في العالم العربي. وقد بلغ عدد الذين تخصصهم علوم إنسانية ٢١٤ فرداً وبنسبة ٤٨,٣٪، في حين كان عدد أفراد عينة الدراسة الذين تخصصهم علوم تطبيقية ١٢٢ فرداً وبنسبة ٢٧,٥٪، من إجمالي عينة الدراسة.

أما من ناحية الالتزام بالدين فقد فكان عدد الملتزمين تماماً ١٣١ وبنسبة ٢٩,٦٪، كما كان عدد الملتزمين نسبياً ٢٤٥ وبنسبة ٥٥,٣٪، في حين بلغ عدد غير الملتزمين تماما ٦٧ وبنسبة ١٥,١٪ من إجمالي عينة الدراسة. يظهر من النسب السابقة ارتفاع درجة التدين لدى ناشطي الحراك، وهذا يعود لسببين أساسيين هما: أن نسبة كبيرة من ناشطي الحراك الشبابي هم من جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي حزب جبهة العمل الإسلامي، وكذلك الدور المركزي الذي يلعبه الدين في حياة الشباب والمجتمع بشكل عام.

جدول رقم (٤)

خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الاقتصادية

المتغيرات الاقتصادية	مستويات المتغير	التكرار	النسبة
الوظيفة	قطاع عام	١٦٢	٣٦,٦٪
	قطاع خاص	١٧٠	٣٨,٤٪
	بلا عمل	١١١	٢٥,١٪
مستوى الدخل	أقل من ٥٠٠	٢٥٢	٥٦,٩٪
	٥٠١ - ٩٩٩	١٤١	٣١,٨٪
	١٠٠٠ فأكثر	٥٠	١١,٣٪

يتضح من الجدول رقم (٤) ان عدد أفراد عينة الدراسة الذين يعملون في القطاع العام ١٦٢ فرداً وبنسبة ٣٦,٦٪ من عينة الدراسة، في حين كان عدد أفراد العينة الذين يعملون في القطاع الخاص ١٧٠ فرداً وبنسبة ٣٨,٤٪. أما الأفراد الذين لا يعملون فقد بلغ عددهم ١١١ فرداً وبنسبة ٢٥,١٪ من إجمالي عينة الدراسة. يظهر من هذه النسب، ارتفاع نسبة البطالة في صفوف ناشطي الحراك الشبابي والتي بلغت ٢٥,١٪،وهذه النسبة هي ضعف نسبة البطالة في البلاد وفق الإحصاءات الرسمية، وهي إحصاءات ربما لا تعكس النسبة الحقيقية للبطالة في البلاد وكذلك زيادة نسبة العاملين في القطاع الخاص عن العاملين في القطاع العام، وربما هذا عائد للنهج الاقتصادي الجديد للدولة الأردنية حيث تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي بفعل السياسات الليبرالية الجديدة التي تمّ تبنيها في العقد الماضي.

وقد كانت مستويات دخولهم موزعه على ثلاثة مستويات، حيث بلغ أفراد عينة الدراسة الذين مستوى دخلهم أقل من ٥٠٠ دينار ٢٥٢ فرداً وبنسبة ٥٦,٩٪، في حين كان عدد الذين مستوى دخلهم ما بين ٥٠١ – ٩٩٩ دينار ١٤١ فرداً وبنسبة ٣١,٨٪، أما الأفراد الذين مستوى دخلهم ١٠٠٠ دينار فأكثر فقد بلغ عددهم ٥٠ فرداً وبنسبة ١١,٣٪ من إجمالي عينة الدراسة. تُبين النسب السابقة انخفاض مستوى الدخل لناشطي الحراك حيث أن أكثر من نصف أفراد العينة تقل دخولهم عن ٥٠٠ دينار شهرياً، وهذا يعني أنهم إما تحت خط الفقر أو بالقرب منه وذلك اعتماداً على عدد أفراد أسرهم.

جدول رقم (٥)

خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات السياسية

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة
عضو في حزب سياسي	نعم	94	21.2%
	لا	349	78.8%
عضو في مؤسسات مجتمع مدني	نعم	236	53.3%
	لا	207	46.7%
الاعتقال	نعم	114	25.7%
	لا	329	74.3%
مراقبة الهاتف	نعم	180	40.6%
	لا	87	19.6%
	لا ادري	176	39.7%
صعوبة الحصول على المعلومات السياسية	نعم	206	46.5%
	لا	237	53.5%
مصدر المعلومات السياسية	انترنت	280	63.2%
	قنوات فضائية	116	26.2%
	صحف	47	10.6%
المشاركة في الانتخابات النيابية عام 2013	نعم	169	38.1%
	لا	274	61.9%

يتضح من معطيات الجدول السابق أن عدد أفراد عينة الدراسة الذين ينتمون إلى أحزاب سياسية ٩٤ فرداً وبنسبة ٢١,٢٪، في حين كان عدد الأفراد الذين لا ينتمون إلى أحزاب سياسية ٣٤٩ فرداً وبنسبة ٧٨,٨٪ من إجمالي عينة الدراسة. إن انخفاض نسبة ناشطي الحراك المنتسبين للأحزاب السياسية تنسجم مع الواقع العملي، فعلى سبيل المثال تشير الإحصائيات إلى أنّ نسبة العضوية في الأحزاب السياسية في الأردن تقل عن ١٪ من أفراد المجتمع.

أما بالنسبة إلى الانتماء إلى مؤسسات المجتمع المدني، فقد بلغ عدد المنتمين إلى هذه المؤسسات ٢٣٦ فرداً وبنسبة ٥٣,٣٪، في حين كان عدد غير المنتمين إلى هذه المؤسسات ٢٠٧ شخصا وبنسبة ٤٦,٧٪ من إجمالي عينة الدراسة.

وحسب إجابات أفراد عينة الدراسة، فقد بلغ عدد الذين تم اعتقالهم ١١٤ شخصا وبنسبة ٢٥,٧٪، في حين كان عدد الذين لم يتم اعتقالهم ٣٢٩ فرداً وبنسبة ٧٤,٣٪ من إجمالي عينة الدراسة. وقد ارتفعت أعداد المعتقلين من ناشطي الحراك بعد موجة الاحتجاجات التي عمت البلاد بعد قرار الحكومة برفع أسعار المحروقات.

وقد صرح ١٨٠ من أفراد عينة الدراسة وبنسبة ٤٠,٦٪ بأن هواتفهم النقاله مراقبة، في حين أجاب ٨٧ فرداً وبنسبة ١٩,٦٪ من أفراد عينة الدراسة بأن هواتفهم غير مراقبة، أما بقية أفراد العينة والذين بلغ عددهم ١٧٦ فرداً وبنسبة ٣٩,٧٪ فقد أجابوا بأنهم لا يعلمون.

بلغ عدد أفراد عينة الدراسة الذين يجدون صعوبة في الحصول على المعلومات ٢٠٦ شخصا وبنسبة ٤٦,٥٪، في حين بلغ عدد الذين لا يجدون صعوبة في الحصول على المعلومات ٢٣٧ شخصا وبنسبة ٥٣,٥٪. وقد كان مصدر الحصول على المعلومات ل ١١٦ شخصا وبنسبة ٢٦,٢٪ من القنوات الفضائية، في حين كان مصدر الحصول على المعلومات ل ٤٧ فرداً وبنسبة ١٠,٦٪ هي الصحف، أما أغلبية العينة فقد كان مصدر المعلومات بالنسبة إليها هي الإنترنت، حيث بلغ عددهم ٢٨٠ فرداً وبنسبة ٦٣,٢٪ من إجمالي عينة الدراسة.

وأخيراً فقد بلغ عدد المشاركين في الانتخابات من أفراد عينة الدراسة ١٦٩ شخصاً وبنسبة ٣٨,١٪، في حين بلغ عدد غير المشاركين ٢٧٤ فرداً وبنسبة ٦١,٩٪ من إجمالي عينة الدراسة. وهذه الأرقام تبين انخفاض نسبة المشاركين في الانتخابات النيابية السابقة، وذلك في ضوء مقاطعة العديد من الحراكات الشبابية، والقوى السياسية للانتخابات النيابية عام ٢٠١٣.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

تحليل النتائج وعرضها في ضوء تساؤلات الدراسة:

النتائج المتعلقة بأسباب نشأة الحراك:

السؤال الأول: ما هي أسباب نشأة الحراك الشبابي في الأردن من وجهة نظر القائمين عليه؟

للتعرف على أسباب نشأة الحراك الشبابي في الأردن من وجهة نظر القائمين عليه فالجداول ذوات الأرقام (٦) (٧) (٨) توضح ذلك:

أولاً: الأسباب السياسية:

للتعرف على الأسباب السياسية التي أدت إلى نشأة الحراك الشبابي في الأردن، فقد تمَّ حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب السياسية كما في الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب السياسية

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
تعثر وبطء مسيرة الإصلاح ساهم في نشأة الحراك	٤,٤١٩	٠,٩٣٩	بدرجة عالية
جاء الحراك نتيجة تراجع المسيرة الديمقراطية	٤,٢٠٠	١,١٠٤	بدرجة عالية
ساهم تزوير الانتخابات في نشأة الحراك	٤,١٤٠	١,٠٩٤	بدرجة عالية
نقص الحريات وعدم احترام حقوق الإنسان	٤,٠٩٠	١,١٥١	بدرجة عالية
ساهم فشل الأحزاب في نشأة الحراك	٣,٨٩٦	١,١٩١	بدرجة عالية
الحراك استجابة للربيع العربي	٣,٦٥٢	١,٣٤٠	بدرجة عالية
الفقرات مجتمعة	٤,٠٦٦	٠,٧٥١	بدرجة عالية

ن = ٤٤٣

يتضح من الجدول رقم (٦) أن الأسباب السياسية كان لها تأثير واضح على نشأة الحراك السياسي في الأردن بدرجة عالية، حيث بلغ الوسط الحسابي إلى مجموع الفقرات ٤,٠٦٦ وبانحراف معياري ٠,٧٥١، كما كان الوسط الحسابي لجميع الفقرات ما بين ٣,٥ – أقل من ٤,٥ الأمر الذي يعني أنها كانت تؤثر بدرجة عالية، بحيث سيتم ذكر هذه الأسباب مرتبة حسب الأهمية كما يلي:

- تعثر وبطء مسيرة الإصلاح في البلاد.
- تراجع المسيرة الديمقراطية في الأردن.
- التزوير الذي حصل في الانتخابات البرلمانية في أعوام ٢٠٠٧، و ٢٠١٠م.
- نقص الحريات وعدم احترام حقوق الإنسان.
- فشل الأحزاب السياسية في الأردن.
- انتقال الربيع العربي إلى البلاد الأردنية.

نلاحظ من معطيات الجدول (٦) أن الأسباب السياسية قد لعبت دوراً بارزاً في نشأة الحراك، وقد جاءت بدرجة عالية، وهذا الرأي يعكس درجة كبيرة من الواقعية السياسية في ضوء تعثر وتراجع مسيرة الإصلاح والديمقراطية في البلاد، ولذلك يطالب ناشطي الحراك باستمرار بتسريع عجلة الإصلاح في البلاد، وبخصوص تزوير الانتخابات ونقص الحريات كأسباب سياسية لنشأة الحراك، جاءت في المرتبة الثانية من حيث الترتيب في الأهمية في قائمة الأسباب السياسية لنشأة الحراك وبدرجة عالية، وذلك نتاج مباشر لتعثر وتراجع مسيرة الإصلاح والديمقراطية في البلاد، فالانتخابات النيابية التي تمت في عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠ شابها الكثير من الاختلالات والتجاوزات وذلك على النحو الذي اعترف به أكثر من مسؤول أردني، وكذلك تراجعت الحريات العامة في البلاد في السنوات الماضية، وذلك على النحو الذي وثقته الكثير من تقارير المنظمات الوطنية والعربية والدولية المعنية برصد حالة الحريات وحقوق الإنسان في الأردن.

ثم جاءت الفقرة التي تعزو نشأة الحراك إلى فشل الأحزاب السياسية في البلاد في المرتبة قبل الأخيرة وبدرجة عالية لتعكس واقع التجربة الحزبية في البلاد، فبالرغم من أن الأحزاب السياسية مؤسسات وطنية، ورافعة من روافع الديمقراطية، إلا أنها في الأردن لا تزال تعاني من الضعف والشرذمة، وعزوف الجماهير عنها، وعدم الإيمان بدورها في إحداث الإصلاح المنشود، وبفشل الرهان على الأحزاب السياسية في إحداث نقلة نوعية في المسيرة الديمقراطية في البلاد، أصبح الحراك الشعبي وعلى رأسه الحراك الشبابي ضرورة لسد الفراغ الناجم عن شبه غياب الأحزاب السياسية وعجزها وضعفها، وخصوصا تلك التي تُصنف بأحزاب وسطية .

وأخيراً، جاءت الفقرة التي تعزو نشأة الحراك في الأردن إلى ثورات الربيع العربي في المرتبة الأخيرة، وأيضاً بدرجة عالية لتعكس استجابة المواطن الأردني لما يحدث في البيئة الإقليمية، مع الإشارة إلى خصوصية الحراك في الأردن بعدم ارتباطه بجدول أعمال الربيع العربي، ولا سيما أن الحراك في الأردن يرفع شعار إصلاح النظام وليس تغييره، بالرغم من ظهور بعض الشعارات الغوغائية حول إسقاط النظام في مراحل معينة، إلا أنها أفقدت الحراك الكثير من أنصاره والمتعاطفين معه.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية:

للتعرف على الأسباب الاقتصادية فقد تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب الاقتصادية كما في الجدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب الاقتصادية

الأسباب الاقتصادية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
الخصخصة ونهب مقدرات البلاد	٤,٦١٦	٠,٧٤١	بدرجة عالية جداً
الفساد الاقتصادي وسوء توزيع عوائد التنمية	٤,٥٨٤	٠,٧٤٥	بدرجة عالية جداً
غياب التنمية الاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة	٤,٥٣٢	٠,٧٩٦	بدرجة عالية جداً
الفقرات مجتمعة	٤,٥٧٧	٠,٦٧٢	بدرجة عالية جداً

ن = ٤٤٣

يتضح من الجدول رقم (٧) أن الأسباب الاقتصادية كان لها الأثر الأكبر في التأثير على نشأة الحراك الشبابي في الأردن، حيث كان الوسط الحسابي لمجموع فقرات الأسباب الاقتصادية ما بين ٤,٥ – ٥، الأمر الذي يعني ان تأثير الأسباب الاقتصادية كان بدرجة عالية جداً، كما كان الوسط الحسابي لجميع الفقرات ما بين ٤,٥ – ٥ وهذا يعني أيضاً أنها كانت تؤثر بدرجة عالية جداً في نشأة الحراك، وسيتم ذكر هذه الأسباب مرتبة حسب الأهمية كما يلي:

- الخصخصة، ونهب مقدرات البلد.
- الفساد الاقتصادي، وسوء توزيع عوائد التنمية.
- غياب التنمية الاقتصادية، وانتشار الفقر والبطالة.

إن تأثير الأسباب الاقتصادية على نشأة الحراك كان بدرجة عالية جداً، وهذا الأمر كان متوقعاً ولا ينطوي على جديد، فالحراك ذو خلفية اقتصادية بالمقام الأول، إن الأزمة الاقتصادية العميقة التي تعاني منها البلاد هي نتاج النهج الاقتصادي الجديد المرتهن لاملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين، ضمن ما سمي ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طُبق في السنوات الماضية، وتبني ما أُصطلح على تسميته بالليبرالية الجديدة، وترتكز هذه الفلسفة الاقتصادية على رفع يد الدولة كلياً عن الاقتصاد، وتبني برامج خصخصة القطاع العام، وهذه الأفكار فيها نوع من التطرف الاقتصادي، وتتجاهل التاريخ الاقتصادي للدولة الأردنية، وقد ألحقت أضراراً جسيمة بالاقتصاد الوطني والمجتمع الأردني، فرفع يد الدولة عن الاقتصاد أدى إلى تخلي الدولة عن واجباتها في دعم المواد الأساسية التي هي أساس معيشة الفئات ذات الدخل المحدود، وأدى وقف الدعم الحكومي عن الكثير من السلع والخدمات المقدمة إلى المواطنين إلى

ارتفاع كبير في أسعارها، وأصبح المواطنون يحصلون على هذه السلع والخدمات بأسعارها العالمية فيما دخولهم المحلية متدنية، وبالمجمل تحولت الدولة من دولة الرعاية إلى دولة الجباية بفرض المزيد من الضرائب.

أما سياسات الخصخصة، فقد أدت إلى التفريط بمؤسسات القطاع العام، والثروات الوطنية، وفي مقدمتها الفوسفات، والبوتاس، والإسمنت، وشركات الاتصالات، والكهرباء، والمياه، وميناء العقبة، والملكية الأردنية وغيرها، وفي ضوء استشراء الفساد في البلاد، وغياب معايير الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة، فقد كانت الخصخصة ستاراً لنهب مقدرات الشعب، وهكذا تعرضت البلاد لأكبر عملية سرقة في تاريخها الحديث.

ومع غياب الخطط الوطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتوزيع عوائد ومكتسبات التنمية بعدالة، انتشر الفقر، والجوع، والبطالة، والتفاوت الطبقي، وارتفعت الأسعار، وانهارت الطبقة الوسطى، فيما استأثرت بالثروات الوطنية وأثّرت بطريقة غير مشروعة فئة محدودة جداً من المتنفذين، والتجار الجشعين ولصوص المال العام، الذين تُرك لهم الحبل على الغارب لينهبوا مقدرات الشعب.

وبالمجمل كان لهذه السياسات الاقتصادية تداعياتها المدمرة للدولة والمجتمع على حد سواء، وشكلت البيئة الخصبة لنشوء حركات الاحتجاج في البلاد وفي مقدمتها الحراك الشبابي، فالأوضاع الاقتصادية الصعبة اخترقت وعي الشباب و ثقافتهم، وأقنعتهم بضرورة الاحتجاج عليها والسعي لتغييرها، ووضع حد للبطالة والفقر والجوع والاستغلال الاقتصادي .

ثالثا : الأسباب الاجتماعية:

للتعرف على الأسباب الاجتماعية التي أثرت على نشأة الحراك الشبابي في الأردن، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب الاجتماعية كما في الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب الاجتماعية

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
غياب العدالة والمساواة	4.381	0.949	بدرجة عالية
التهميش والإقصاء والحرمان	4.277	1.009	بدرجة عالية
الفساد الأخلاقي وتدهور قيم المجتمع	3.607	1.405	بدرجة عالية
الفقرات مجتمعة	4.088	0.860	بدرجة عالية

ن = ٤٤٣

يتضح من الجدول رقم (٨) أنَّ الأسباب الاجتماعية كان لها تأثير على نشأة الحراك السياسي في الأردن بدرجة عالية، حيث بلغ الوسط الحسابي إلى مجموع الفقرات ٤,٠٨٨ وبانحراف معياري ٠,٨٦٠، كما كان الوسط الحسابي لجميع الفقرات التي تُعبر عن الأسباب الاجتماعية ما بين ٣,٥ – أقل من ٤,٥، الأمر الذي يعني أنها كانت تؤثر بدرجة عالية، وسيتم ذكر هذه الأسباب مرتبة حسب الأهمية كما يلي:

- غياب العدالة والمساواة.
- التهميش والحرمان والإقصاء.
- الفساد الأخلاقي وتدهور القيم.

الأسباب الاجتماعية المتمثلة بغياب العدالة، والمساواة، والشعور بالإقصاء والحرمان وتدهور قيم المجتمع، كانت من العوامل التي ساهمت في نشأة الحراك بدرجة عالية أيضاً، وهذا الأمر طبيعي حيث أن الظروف الاجتماعية مرتبطة بشكل وثيق بالظروف السياسية والاقتصادية وهي نتاج لها بمعنى أن الوضع السياسي هو الذي يحدد الوضع الاجتماعي و ما يترتب عليه من امتيازات و مكاسب، فالوضع السياسي والاقتصادي الذي ساد في السنوات الماضية أضرّ بشكل كبير بمنظومة القيم الوطنية والاجتماعية، وهو المسؤول عن غياب العدالة وانتشار الواسطة والمحسوبية في كافة مؤسسات الدولة، فهناك حالة دائمة من التغييب القصدي لمبدأ الاستحقاق والجدارة من الواقع الأردني، بحيث صارت القاعدة هي أن يثب إلى الأمر من ليس أهلاً له، وأن توسيد من يستحق مسألة استثنائية، الكثير من الأردنيين زرعوا ولم يحصدوا، وآخرون لم يزرعوا شيئاً من أجل الوطن لكنهم حصدوا الكثير، وجمعوا ثروات طائلة دون وجه حق، وفي ظل هذا الواقع الاجتماعي الفاسد والظالم، انتشرت مشاعر الإحباط والحقد والكراهية والغضب بين صفوف المواطنين، لا سيما المحرومين والجوعى، الذين ليس بوسعهم سوى المعاناة والشكوى، إلى أن أطل الربيع العربي، ونشأ الحراك الذي أصبح منبراً ومتنفساً لهذه الفئات المهمشة في المجتمع.

هذا وقد تبين من خلال الجداول الثلاث السابقة أن أكثر الأسباب تأثيراً على نشأة الحراك الشبابي في الأردن هي الأسباب الاقتصادية، حيث كان وسطها الحسابي ٤,٥٧٧ وبتقدير عالٍ جداً، يليها الأسباب السياسية بوسط حسابي ٤,٠٨٨ وبتقدير عالٍ، وأخيراً الأسباب الاجتماعية بوسط حسابي ٤,٠٦٦ وبتقدير عالٍ.

النتائج المتعلقة بأسباب نشأة الحراك، وعلاقتها بمتغيرات الدراسة:

السؤال الثاني: هل يوجد اختلاف في أسباب نشأة الحراك تبعاً للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر، الإقليم، مكان الإقامة، الوظيفة، مستوى الدخل، المستوى التعليمي، العضوية في الأحزاب السياسية، العضوية في مؤسسات المجتمع المدني، المشاركة في الانتخابات النيابية عام ٢٠١٣، ومدى الالتزام بممارسة الشعائر الدينية)؟

للإجابة عن سؤال الدراسة والمتضمن معرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك تبعاً للمتغيرات الديمغرافية، قام الباحث باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية كما يلي:

أولا: لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك الشبابي تبعاً لمتغير الجنس فقد تمَّ استخدام اختبار (ت) كما في الجدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار (ت) لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك الشبابي تبعاً لمتغير الجنس

	الجنس	عدد أفراد العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأسباب السياسية	ذكر	٣٥٥	٤,٠٥٨٢	٠,٧٦٧٢٨	٠,٤٧٠	٤٤١	٠,٦٣٨
	أنثى	٨٨	٤,١٠٠٤	٠,٦٨٩٥٢			
الأسباب الاقتصادية	ذكر	٣٥٥	٤,٦٠٦٦	٠,٦٣٦٩٢	١,٨٠٩	٤٤١	٠,٠٧١
	أنثى	٨٨	٤,٤٦٢١	٠,٧٩٣٣٨			
الأسباب الاجتماعية	ذكر	٣٥٥	٤,٠٩٧٧	٠,٨٦٨٥٦	٠,٤٣٥	٤٤١	٠,٦٦٤
	أنثى	٨٨	٤,٠٥٣٠	٠,٨٣١٨٢			

يتضح من الجدول رقم (٩) أنه لا يوجد اختلاف في أسباب نشأة الحراك الشبابي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، تبعاً لمتغير الجنس، حيث بلغت قيمة (ت) لهذه الأسباب ٠,٤٧٠، ١,٨٠٩، ٠,٤٣٥ على التوالي، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، الأمر الذي يعني أنه يوجد شبه إجماع من جميع أفراد العينة بغض النظر عن جنسهم في التأكيد على أن هذه الأسباب كان لها الدور الأكبر في نشأة الحراك الشبابي في البلاد.

ثانياً: لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك الشبابي تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية فقد تم استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
الأسباب السياسية	**بين المجموعات**	0.520	٢	٠,٢٦٠	٠,٤٥٩	٠,٦٣٢
	داخل المجموعات	٢٤٩,٣٧٧	٤٤٠	٠,٥٦٧		
	الكلي	٢٤٩,٨٩٧	٤٤٢			
الأسباب الاقتصادية	**بين المجموعات**	٠,٣٨٧	٢	٠,١٩٤	٠,٤٢٧	٠,٦٥٣
	داخل المجموعات	١٩٩,٤٥٤	٤٤٠	٠,٥٤٣		
	الكلي	١٩٩,٨٤١	٤٤٢			
الأسباب الاجتماعية	**بين المجموعات**	١,٠٥٥	٢	٠,٥٢٨	٠,٧١١	٠,٤٩٢
	داخل المجموعات	٣٢٦,٣٤١	٤٤٠	٠,٧٤٢		
	الكلي	٣٢٧,٣٩٧	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (١٠) أنه لا يوجد اختلاف في أسباب نشأة الحراك السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة (ف) لها ٠,٤٥٩، ٠,٤٢٧، ٠,٧١١ على التوالي وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، وهذا يعني أنه يوجد شبه إجماع من أفراد عينة الدراسة بأنّ هذه الأسباب لها الدور الأكبر في نشأة الحراك الشبابي، بغض النظر عن الحالة الاجتماعية لهم.

ثالثاً: لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك الشبابي تبعاً لمتغير العمر فقد تم استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (١١) .

جدول رقم (١١)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك تبعاً لمتغير العمر

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
الأسباب السياسية	بين المجموعات	٢,٢١٣	٢	١,١٠٧	١,٩٦٦	٠,١٤١
	داخل المجموعات	٢٤٧,٦٨٣	٤٤٠	٠,٥٦٣		
	الكلي	٢٤٩,٨٩٧	٤٤٢			
الأسباب الاقتصادية	بين المجموعات	٢,٦٩٧	٢	١,٣٤٩	٣,٠١٠	٠,٥٠
	داخل المجموعات	١٩٧,١٤٤	٤٤٠	٠,٤٤٨		
	الكلي	١٩٩,٨٤١	٤٤٢			
الأسباب الاجتماعية	بين المجموعات	٦,٨٨١	٢	٣,٤٤١	٤,٧٢٣	٠,٠٠٩
	داخل المجموعات	٣٢٠,٥١٥	٤٤٠	٠,٧٢٨		
	الكلي	٣٢٧,٣٩٧	٤٤٢			

يتبين من خلال الجدول رقم (١١) أنه لا يوجد اختلاف في الأسباب السياسية والأسباب الاقتصادية المؤثرة على نشأة الحراك الشبابي تبعاً لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة (ف) لهما ١,٩٦٦، ٣,٠١٠ على التوالي وهما غير دالتين إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، وهذا يعني إجماع عينة الدراسة على هذه الأسباب بغض النظر عن العمر، في حين كان هناك اختلاف في الأسباب الاجتماعية تبعاً لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة (ف) ٤,٧٢٣ وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥ . ولمعرفة الفروق بين مستويات متغير العمر فالجدول رقم (١٢) يوضح ذلك .

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار توكي لمعرفة الفروق بين مستويات متغير العمر في الأسباب الاجتماعية

أسباب نشأة الحراك	العمر أ	العمر ب	الفرق بين وسطي (أ) و (ب)
الأسباب الاجتماعية	٣٠ - ٣٥	١٨ - ٢٣	٠,٢٦٦٧٥ (*)
		٢٤ - ٢٩	٠,٢٤١٤٥ (*)

يتبين من الجدول رقم (١٢) أنه يوجد اختلاف بين الناشطين في تقديرهم للأسباب الاجتماعية تبعاً لمتغير العمر، حيث كان هذا الاختلاف بين النشاطين الذين أعمارهم ٣٠ – ٣٥ سنة وبين كل من الناشطين الذين أعمارهم ١٨ – ٢٣ سنة و ٢٤ – ٢٩ سنة، ولصالح الذين أعمارهم ما بين ٣٠ – ٣٥ سنة، حيث كان الفرق بين أوساطهم الحسابية ٠,٢٦٦، ٠,٢٤١ على التوالي، وهذا يعني أن الشباب من ذوي الفئة العمرية ٣٠ -٣٥ سنة يعتقدون بأن الأسباب الاجتماعية كان لها دور في نشأة الحراك أكثر من غيرهم.

رابعا: لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك الشبابي تبعاً لمتغير الإقليم فقد تم استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (١٣) .

جدول رقم (١٣)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك تبعاً لمتغير الإقليم

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
الأسباب السياسية	بين المجموعات	١,٢٣٣	٢	٠,٦١٧	١,٠٩١	٠,٣٣٧
	داخل المجموعات	٢٤٨٣,٦٦٣	٤٤٠	٠,٥٦٥		
	الكلي	٢٤٩,٨٩٧	٤٤٢	١,١٠٩	٢,٤٦٨	٠,٠٨٦
الأسباب الاقتصادية	بين المجموعات	٢,٢١٧	٢	٠,٤٤٩		
	داخل المجموعات	١٩٧,٦٢٤	٤٤٠			
	الكلي	١٩٩,٨٤١	٤٤٢	٠,٨٥١	١,١٤٩	٠,٣١٨
الأسباب الاجتماعية	بين المجموعات	١,٧٠١	٢	٠,٧٤٠		
	داخل المجموعات	٣٢٥,٦٩٥	٤٤٠			
	الكلي	٣٢٧,٣٩٧	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (١٣) أنه لا يوجد اختلاف في أسباب نشأة الحراك الشبابي السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية تبعاً لمتغير الإقليم، حيث بلغت قيمة (ف) ١,٠٩١، ٢,٤٦٨، ١,١٤٩ على التوالي،

وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، الأمر الذي يعني أنه هنالك شبه إجماع في تقدير عينة الدراسة لتأثير هذه الأسباب في نشأة الحراك الشبابي.

خامساً: لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك الشبابي تبعاً لمتغير مكان الاقامة فقد تم استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (١٤) .

جدول رقم (١٤)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك تبعاً لمتغير مكان الاقامة

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
الأسباب السياسية	بين المجموعات	٤,٠٠٨	٣	١,٣٣٦	٢,٣٨٥	٠,٠٦٩
	داخل المجموعات	٢٤٥,٨٨٩	٤٣٩	٠,٥٦٠		
	الكلي	٢٤٩,٨٩٧	٤٤٢			
الأسباب الاقتصادية	بين المجموعات	٥,٤٣٤	٣	١,٨١١	٤,٠٩٠	٠,٠٠٧
	داخل المجموعات	١٩٤,٤٠٧	٤٣٩	٠,٤٤٣		
	الكلي	١٩٩,٨٤١	٤٤٢			
الأسباب الاجتماعية	بين المجموعات	٣,٦٢٥	٣	١,٢٠٨	١,٦٣٨	٠,١٨٠
	داخل المجموعات	٣٢٣,٧٧٢	٤٣٩	٠,٧٣٨		
	الكلي	٣٢٧,٣٩٧	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (١٤) أنه لا يوجد اختلاف في أسباب نشأة الحراك السياسية والاجتماعية تبعاً لمتغير مكان الإقامة، حيث بلغت قيمة (ف) ٢,٣٨٥، ١,٦٣٨ على التوالي وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥ بمعنى أنه يوجد اتفاق بين أعضاء عينة الدراسة حول الأسباب السياسية والاجتماعية بغض النظر عن مكان الإقامة. في حين يوجد اختلاف بين أعضاء عينة الدراسة حول الأسباب الاقتصادية، وقد بلغت قيمة (ف) ٤,٠٩٠ وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥. ولمعرفة الفروق بين مستويات متغير مكان الإقامة، فقد تم استخدام اختبار توكي كما في الجدول رقم (١٥) .

جدول رقم (١٥)

نتائج اختبار توكي لمعرفة الفروق بين مستويات متغير مكان الاقامة

الاسباب	مكان الاقامة أ	مكان الاقامة ب	الفرق بين مكان الاقامة (أ) و (ب)
الأسباب الاقتصادية	مدينة	قرية	٠,٢٣٥١٦ (*)

يتبين من الجدول رقم (١٥) أنه يوجد اختلاف بين ناشطين الحراك الذين يسكنون في المدينة، والناشطين الذين يسكنون في القرى في تقديرهم للأسباب الاقتصادية، حيث بلغ الفرق بين الوسطين ٠,٢٣٥، وقد كان الفرق لصالح من يسكنون في المدن، الأمر الذي يعني ان الناشطين الذين يسكنون في المدن أكثر تقديراً للأسباب الاقتصادية من القاطنين في القرى في التأثير على نشأة الحراك الشبابي.

سادساً: لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك الشبابي تبعاً لمتغير الوظيفة فقد تم استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (١٦) .

جدول رقم (١٦)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك تبعاً لمتغير الوظيفة

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
الأسباب السياسية	بين المجموعات	٣,٩٣٨	٢	١,٩٦٩	٣,٥٢٣	٠,٠٣٠
	داخل المجموعات	٢٤٥,٩٥٨	٤٤٠	٠,٥٥٩		
	الكلي	٢٤٩,٨٩٧	٤٤٢			
الأسباب الاقتصادية	بين المجموعات	١,٤٧١	٢	٠,٧٣٦	١,٦٣٢	٠,١٩٧
	داخل المجموعات	١٩٨,٣٧٠	٤٤٠	٠,٤٥١		
	الكلي	١٩٩,٨٤١	٤٤٢			
الأسباب الاجتماعية	بين المجموعات	٢,٩٣٢	٢	١,٤٦٦	١,٩٨٨	٠,١٣٨
	داخل المجموعات	٣٢٤,٤٦٤	٤٤٠	٠,٧٣٧		
	الكلي	٣٢٧,٣٩٧	٤٤٢			

يتضح من الجدول رقم (١٦) أنه لا يوجد اختلاف في الأسباب الاقتصادية، والأسباب الاجتماعية تبعاً لمتغير الوظيفة، حيث بلغت قيمة (ف) ١,٦٣٢، ١,٩٨٨ على التوالي وهما غير دالتين إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥ الأمر الذي يعني أنّه يوجد اتفاق بين عينة الدراسة على أن هذه الأسباب لها تأثير على نشأة الحراك، في حين كان هناك فروق بين مستويات متغير الوظيفة في تقدير عينة الدراسة لتأثير الأسباب السياسية في نشأة الحراك الشبابي، والجدول رقم (١٧) يوضح ذلك.

جدول رقم (١٧)

نتائج اختبار توكي لمعرفة الفروق بين مستويات متغير الوظيفة

الأسباب	الوظيفة أ	الوظيفة ب	الفرق بين وسطي (أ) و (ب)
الأسباب السياسية	لا اعمل	قطاع خاص	٠,٢٢٤٧٠(*)

يتبين من الجدول رقم (١٧) أنه يوجد فروق بين ناشطي الحراك الذين لا يعملون وبين الناشطين الذين يعملون في القطاع الخاص، حيث بلغ الفرق بين الوسطين ٠,٢٢٤ ولصالح الذين يعملون في القطاع الخاص، الأمر الذي يعني أن أفراد عينة الدراسة الذين يعملون في القطاع الخاص أكثر تقديرا للأسباب السياسية في التأثير على نشأة الحراك الشبابي.

سابعا: لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك الشبابي تبعاً لمتغير مستوى الدخل، فقد تم استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (١٨) .

جدول رقم (١٨)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك تبعاً لمتغير مستوى الدخل

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
الأسباب السياسية	بين المجموعات	٠,٥٨٨	٢	٠,٢٩٤	٠,٥١٩	٠,٥٩٥
	داخل المجموعات	٢٤٩,٣٠٨	٤٤٠	٠,٥٦٧		
	الكلي	٢٤٩,٨٩٧	٤٤٢			
الأسباب الاقتصادية	بين المجموعات	٠,٤٢٥	٢	٠,٢١٢	٠,٤٦٩	٠,٦٢٦
	داخل المجموعات	١٩٩,٤١٦	٤٤٠	٠,٤٥٣		
	الكلي	١٩٩,٨١	٤٤٢			
الأسباب الاجتماعية	بين المجموعات	١,١٩٤	٢	٠,٥٩٧	٠,٨٠٥	٠,٤٤٨
	داخل المجموعات	٣٢٦,٢٠٢	٤٤٠	٠,٧٤١		
	الكلي	٣٢٧,٣٩٧	٤٤٢			

يتضح من الجدول رقم (١٨) أنه لا يوجد اختلاف في تقدير عينة الدراسة لأسباب نشأة الحراك السياسية والاقتصادية والاجتماعية تبعاً لمتغير مستوى الدخل، حيث بلغت قيمة (ف) لها ٠,٥١٩، ٠,٤٦٩، ٠,٨٠٥ على التوالي، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، وهذا يعني اتفاق جميع أفراد العينة على أن هذه الأسباب لها تأثير على نشأة الحراك الشبابي.

ثامناً: لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك الشبابي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي فقد تم استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (١٩) .

جدول رقم (١٩)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
الأسباب السياسية	بين المجموعات	٤,١٧٠	٣	١,٣٩٠	٢,٤٨٣	٠,٠٦٠
	داخل المجموعات	٢٤٥,٧٢٧	٤٣٩	٠,٥٦٠		٠,٠٢٤
	الكلي	٢٤٩,٨٩٧	٤٤٢			
الأسباب الاقتصادية	بين المجموعات	٤,٢٦٢	٣	١,٤٢١	٣,١٨٩	
	داخل المجموعات	١٩٥,٥٧٩	٤٣٩	٠,٤٤٦		
	الكلي	١٩٩,٨٤١	٤٤٢			
الأسباب الاجتماعية	بين المجموعات	٤,٥٧٦	٣	١,٥٢٥	٢,٠٧٤	٠,١٠٣
	داخل المجموعات	٣٢٢,٨٢٠	٤٣٩	٠,٧٣٥		
	الكلي	٣٢٧,٣٩٧	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (١٩) أنّه لا يوجد اختلاف في تقدير أفراد عينة الدراسة لأسباب نشأة الحراك السياسية والاجتماعية. حيث بلغت قيمة (ف) لهما ٠,٠٦٠، ٠,١٠٣ على التوالي وهما غير دالتين إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، في حين يوجد اختلاف في الأسباب الاقتصادية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة (ف) لها ٠,٢٤ وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، ولمعرفة الفروق بين مستويات المستوى التعليمي، فقد تمَّ استخدام اختبار توكي كما في الجدول رقم (٢٠).

جدول رقم (٢٠)

نتائج اختبار توكي لمعرفة الفروق بين مستويات متغير المستوى التعليمي

الأسباب	المستوى التعليمي أ	المستوى التعليمي ب	الفرق بين وسطي (أ) و (ب)
الأسباب الاقتصادية	ثانوي	اساسي	٠,٠٣١٦٤
		جامعي	-٠,٢١٩٨٣ (*)

يتبين من الجدول رقم (٢٠) أنَّ الفروق كانت بين المستوى التعليمي الثانوي والمستوى التعليمي الجامعي، ولصالح المستوى التعليمي الجامعي، حيث بلغ الفرق بين وسطيهما ٠,٢١٩، الأمر الذي يعني أنَّ أفراد عينة الدراسة الجامعيين يعتقدون بأن الأسباب الاقتصادية تؤثر بدرجة عالية جداً على نشأة الحراك الشبابي أكثر من المستوى التعليمي الثانوي.

عاشراً: لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك الشبابي تبعاً لمتغير العضوية في الأحزاب السياسية فقد تمَّ استخدام اختبار (ت) كما في الجدول رقم (٢١) .

جدول رقم (٢١)

نتائج اختبار (ت) لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك تبعاً لمتغير العضوية في الأحزاب السياسية

	العضوية	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأسباب السياسية	نعم	٩٤	٤,١٣١٢	٠,٧٠٠٦٩	٠,٩٣٩	٤٤١	٠,٣٤٨
	لا	٣٤٩	٤,٠٤٩٢	٠,٧٦٥١٥			
الأسباب الاقتصادية	نعم	٩٤	٤,٦٤٥٤	٠,٥٩٨٣٠	١,٠٩٧	٤٤١	٠,٢٧٣
	لا	٣٤٩	٤,٥٥٩٧	٠,٦٩٠٦٧			
الأسباب الاجتماعية	نعم	٩٤	٤,١٥٢٥	٠,٧٨٣١٣	٠,٨٠٨	٤٤١	٠,٤١٩
	لا	٣٤٩	٤,٠٧١٦	٠,٨٨٠٦٣			

يتبين من الجدول رقم (٢١) أنّه لا يوجد اختلاف في الأسباب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية تبعاً لمتغير العضوية في الأحزاب السياسية، حيث بلغت قيمة (ت) لها ٠,٩٣٩، ١,٠٩٧، ٠,٨٠٨ على التوالي، الأمر الذي يعني إجماع عينة الدراسة حول الأسباب المؤثرة في نشأة الحراك الشبابي بغض النظر عن العضوية في الأحزاب السياسية.

حادي عشر: لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك الشبابي تبعاً لمتغير العضوية في مؤسسات المجتمع المدني فقد تم استخدام اختبار (ت) كما في الجدول رقم (٢٢).

جدول رقم (٢٢)

نتائج اختبار (ت) لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك تبغا لمتغير العضوية في مؤسسات المجتمع المدني

الأسباب	العضوية	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأسباب السياسية	نعم	٢٣٦	٤,١٢١٥	٠,٦٩٥٨٧	١,٦٤٣	٤٤١	٠,١٠١
	لا	٢٠٧	٤,٠٠٤٠	٠,٨٠٨٢٧			
الأسباب الاقتصادية	نعم	٢٣٦	٤,٦٣٧٠	٠,٥٩٥٩٤	١,٩٨٣	٤٤١	٠,٠٤٨
	لا	٢٠٧	٤,٥١٠٥	٠,٧٤٥٩٢			
الأسباب الاجتماعية	نعم	٢٣٦	٤,٠٦٩٢	٠,٨٢٠٧٨	٠,٥١١	٤٤١	٠,٦١٠
	لا	٢٠٧	٤,١١١١	٠,٩٠٥٤٦			

يتبين من الجدول رقم (٢٢) أنه لا يوجد اختلاف في الأسباب السياسية والأسباب الاجتماعية تبعاً لمتغير العضوية في مؤسسات المجتمع المدني، حيث بلغت قيمة (ت) لهما ١,٦٤٣، ٠,٥١١ على التوالي، الأمر الذي يعني إجماع عينة الدراسة حول هذه الأسباب بغض النظر عن العضوية لمؤسسات المجتمع المدني، ويتبين من الجدول نفسه أنه يوجد اختلاف بين أفراد عينة الدراسة الذين ينتمون إلى مؤسسات المجتمع المدني، والذين لا ينتمون إلى مؤسسات المجتمع المدني في تقديرهم لتأثير الأسباب الاقتصادية في نشأة الحراك الشبابي، حيث بلغ الوسط الحسابي للذين ينتمون إلى مؤسسات المجتمع المدني ٤,٦٣٧، في حين بلغ الوسط الحسابي للذين لا ينتمون إلى مؤسسات المجتمع المدني ٤,٥١٠، وقد كانت الفروق لصالح الذين ينتمون إلى مؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يعني أنَّ الذين ينتمون إلى مؤسسات المجتمع المدني من أفراد عينة الدراسة يعتقدون بأنّ الأسباب الاقتصادية لها تأثيرٌ واضح على نشأة الحراك الشبابي أكثر من غيرهم.

ثاني عشر: لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك الشبابي تبعاً لمتغير المشاركة في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣، فقد تمَّ استخدام اختبار (ت) كما في الجدول رقم (٢٣).

جدول رقم (٢٣)

نتائج اختبار (ت) لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك تبعا لمتغير المشاركة في الانتخابات البرلمانية

الأسباب	المشاركة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
السياسية	نعم	١٦٩	٣,٨٩١٥	٠,٨٢٣٣٩	٣,٩١٠	٤٤١	٠,٠٠٠
	لا	٢٧٤	٤,١٧٤٦	٠,٦٨٣٧٢			
الاقتصادية	نعم	١٦٩	٤,٤٧١٤	٠,٧٠٠٠٦	٢,٦٣٥	٤٤١	٠,٠٠٩
	لا	٢٧٤	٤,٦٤٣٦	٠,٦٤٧٣٦			
الاجتماعية	نعم	١٦٩	٣,٩٣٨٩	٠,٩١٩١٢	٢,٩٠٤	٤٤١	٠,٠٠٤
	لا	٢٧٤	٤,١٨١٣	٠,٨١٠٤٩			

يتبين من الجدول رقم (٢٣) أنه يوجد اختلاف في تقدير أفراد العينة لتأثير الأسباب السياسية على نشأة الحراك بين المشاركين في الانتخابات النيابية وغير المشاركين، حيث بلغ الوسط الحسابي للمشاركين ٣,٨٩١، في حين كان الوسط الحسابي لغير المشاركين، ٤,١٧٤. وقد كانت الفروق لصالح غير المشاركين، بمعنى أن أفراد عينة الدراسة غير المشاركين يعتقدون بأن الأسباب السياسية لها تأثير واضح على نشأة الحراك الشبابي أكثر من المشاركين. ويتبين من الجدول نفسه أنه يوجد اختلاف في تقدير أفراد العينة لتأثير الأسباب الاقتصادية على نشأة الحراك بين المشاركين في الانتخابات النيابية، وغير المشاركين، حيث بلغ الوسط الحسابي للمشاركين ٤,٤٧١، في حين كان الوسط الحسابي لغير المشاركين، ٤,٦٤٣، وقد كانت الفروق لصالح غير المشاركين، بمعنى أنَّ أفراد عينة الدراسة غير المشاركين يعتقدون بأنَّ الأسباب الاقتصادية لها تأثير واضح على نشأة الحراك الشبابي أكثر من المشاركين.

ويبين الجدول نفسه أنه يوجد اختلاف في تقدير أفراد العينة لتأثير الأسباب الاجتماعية على نشأة الحراك بين المشاركين في الانتخابات النيابية، وغير المشاركين، حيث بلغ الوسط الحسابي للمشاركين ٣,٩٣٨، في حين كان الوسط الحسابي لغير المشاركين، ٤,١٨١، وقد كانت الفروق لصالح غير المشاركين، بمعنى أن أفراد عينة الدراسة غير المشاركين يعتقدون بأن الأسباب السياسية لها تأثيرٌ واضح على نشأة الحراك الشبابي أكثر من المشاركين في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣.

ثالث عشر: لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك الشبابي تبعاً لمتغير الالتزام بالدين، فقد تم استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (٢٤).

جدول رقم (٢٤)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك تبعاً لمتغير الالتزام بالدين

الأسباب	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
السياسية	بين المجموعات	١,٨٧٧	٢	٠,٩٣٩	١,٦٦٥	٠,١٩٠
	داخل المجموعات	٢٤٨,٠١٩	٤٤٠	٠,٥٦٤		
	الكلي	٢٤٩,٨٩٧	٤٤٢			
الاقتصادية	بين المجموعات	٢,٨٢٨	٢	١,٤١٤	٣,١٥٨	٠,٠٤٣
	داخل المجموعات	١٩٧,٠١٣	٤٤٠	٠,٤٤٨		
	الكلي	١٩٩,٨٤١	٤٤٢			
الاجتماعية	بين المجموعات	١,٦٩٠	٢	٠,٨٤٥	١,١٤١	٠,٣٢٠
	داخل المجموعات	٣٢٥,٧٠٧	٤٤٠	٠,٧٤٠		
	الكلي	٣٢٧,٣٩٧	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (٢٤) أنّه لا يوجد اختلاف في تأثير الأسباب السياسية، والأسباب الاجتماعية على نشأة الحراك الشبابي تبعاً لمتغير الالتزام بالشعائر الدينية، حيث بلغت قيمة (ت) لهما ١,٦٦٥، ١,١٤١ وهما غير دالتين إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، الأمر الذي يعني أنه يوجد إجماع من أفراد عينة الدراسة حول الأسباب السياسية والاجتماعية في تأثيرهما على نشأة الحراك. ويتبين من الجدول نفسه أنه يوجد اختلاف في تأثير الأسباب الاقتصادية على نشأة الحراك تبعاً لمتغير الالتزام بالشعائر الدينية، ولمعرفة الفروق بين مستويات متغير الالتزام بالدين، فقد تم استخدام اختبار توكي كما في الجدول رقم (٢٥) .

جدول رقم (٢٥)

نتائج اختبار توكي لمعرفة الفروق بين مستويات متغير الالتزام بالشعائر الدينية

الأسباب	الالتزام بالدين أ	الالتزام بالدين ب	الفرق بين وسطي (أ) و (ب)
الأسباب الاقتصادية	غير ملتزم تماما	ملتزم تماما	٠,٢٤٩٨٦ (*)

يتضح من الجدول رقم (٢٥) أنَّ الفروق كانت بين افرد العينة غير الملتزمين دينيا وبين الملتزمين، ولصالح غير الملتزمين، حيث بلغ الفرق بين أوساطهما ٠,٢٤٩، الأمر الذي يعني أن أفراد العينة غير

الملتزمين بالدين يعتقدون بأن الأسباب الاقتصادية لها تأثيرٌ واضحٌ على نشأة الحراك السياسي، أكثر من الملتزمين بالشعائر الدينية.

لقد جاءت النتائج حول إذا كان هناك اختلاف في أسباب نشأة الحراك تبعاً لمتغيرات الدراسة على النحو السابق، ولن نعيد ما ورد ذكره في الفقرات السابقة، ولكن نود الإشارة إلى بعض الحقائق المهمة، ومنها:

١- غياب أثر متغيرات الجنس، والحالة الاجتماعية، والعمر، والإقليم، ومستوى الدخل والعضوية في الأحزاب السياسية في التأثير على آراء ناشطي الحراك حول أسباب نشأة الحراك، فناشطي الحراك من مختلف الخلفيات الديمغرافية مجمعون على أسباب نشأة الحراك، وهذا يعكس درجة عالية من التجانس و التوحد في المواقف و الاتجاهات بين ناشطي الحراك.

٢- كان هناك تأثير لمتغيرات مكان الإقامة، والمستوى التعليمي، والعضوية في مؤسسات المجتمع المدني، ودرجة الالتزام الديني في التأثير على آراء الناشطين في تأكيدهم على دور العامل الاقتصادي في نشأة الحراك، فسكان المدن والعاملون في القطاع الخاص والجامعيون من ناشطي الحراك، والأعضاء في مؤسسات المجتمع المدني أكثر تقديراً للعوامل الاقتصادية في نشأة الحراك من سكان القرى، الذين مستواهم التعليمي أقل من جامعي وغير الأعضاء في مؤسسات المجتمع المدني، وغير الملتزمين دينياً.

٣- كان هناك تأثير لمتغيرات الوظيفة، والمشاركة في الانتخابات في التأثير على آراء الناشطين بتأكيدهم على دور العامل السياسي في نشأة الحراك، فالذين يعملون في القطاع الخاص والذين قاطعوا الانتخابات النيابية عام ٢٠١٣ يميلون أكثر إلى الأسباب السياسية في نشأة الحراك من العاملين في القطاع العام، والذين شاركوا في الانتخابات النيابية عام ٢٠١٣.

٤- البيانات السابقة تعكس معدلاً مرتفعاً – للغاية – من التجانس والتوافق بين ناشطي الحراك، هذه القواسم المشتركة بين ناشطي الحراك تتسق مع التجانس السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لناشطي الحراك، حيث لا توجد فروق جوهرية بينهم و كذلك يمكن أن يرد ذلك إلى تشابه ظروف وخبرات وتطلعات وأهداف ناشطي الحراك.

النتائج المتعلقة بالتوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي في الأردن:

السؤال الثالث: ما الاتجاه السياسي العام لناشطي الحراك الشبابي في الأردن بشكل عام والاتجاهات الفرعية المكونة له: الاتجاه نحو ردود الفعل تجاه الحراك، والاتجاه نحو خطاب وأدوات وأساليب وأداء الحراك، والاتجاه نحو مستقبل الحراك .

للتعرف على الاتجاه السياسي العام لناشطي الحراك الشبابي في الأردن بشكل عام والاتجاهات الفرعية المكونة له فالجداول ذوات الأرقام (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) توضح ذلك:

أولاً: اتجاهات ناشطي الحراك نحو ردود الفعل الرسمية تجاه الحراك .

للتعرف على اتجاهات ناشطي الحراك الشبابي نحو ردود الفعل الرسمية تجاه الحراك، فقد تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات كما في الجدول رقم (٢٦) .

الجدول رقم (٢٦)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات ردود الفعل الرسمية تجاه الحراك

الفقرة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تعاملت السلطة مع الحراك بعقلانية	٤٤٣	٢,٩٥٩	١,٣٨١
احتوت السلطة الحراك	٤٤٣	٢,٦٦٥	١,٣٣٢
استخدمت السلطة أساليب ناعمة في التعامل مع الحراك	٤٤٣	٢,٦٢٥	١,٣٥٣
استجابت السلطة لمطالب الحراك	٤٤٣	٢,٢٣٩	١,٣١٨
كان الحراك متوقع بالنسبة للسلطة	٤٤٣	٢,٢١٦	١,٠٩٦
الاتجاه العام	٤٤٣	٢,٥٤١	٠,٨٠٢

يتبين من الجدول رقم (٢٦) أن اتجاهات عينة الدراسة نحو ردود الفعل الرسمي تجاه الحراك تراوحت ما بين الايجابي والسلبي، حيث بلغ الوسط الحسابي للاتجاه العام ٢,٥٤١ وبانحراف معياري ٠,٨٠٢، حيث كان الوسط الحسابي ما بين ٢,٥ – أقل من ٣,٥، الأمر الذي يعني أن الاتجاه العام لردود الفعل الرسمي تجاه الحراك كان إيجابياً بدرجة متوسطة. ويتبين من الجدول نفسه أن تعامل السلطة مع الحراك بعقلانية، احتواء السلطة للحراك، استخدام السلطة لأساليب ناعمة في التعامل مع الحراك، كان إيجابياً بدرجة متوسطة، حيث وقع الوسط الحسابي لهما بين ٢,٥ – أقل من ٣,٥ حسب تدريج ليكرت الخماسي. ويتبين من الجدول نفسه أن استجابة السلطة لمطالب الحراك، وأن الحراك كان متوقع بالنسبة للسلطة كانت إيجابية بدرجة قليلة، حيث وقع الوسط الحسابي بين ١,٥ – أقل من ٢,٥، الأمر الذي يعني أنها كانت إيجابية بدرجة قليلة.

إذا تأملنا الجدول (٢٦) نجد أن اتجاه ناشطي الحراك نحو رد الفعل الرسمي تجاه الحراك كان بدرجة متوسطة، وفي تقديرنا أن هذه النتيجة تعود للمواقف المتضاربة بين ناشطي الحراك والجهات الرسمية في البلاد، فناشطي الحراك استمروا في استخدام النهج السلمي في التعبير عن آرائهم، وفي سعيهم لتحقيق أهدافهم ومطالبهم، بينما كان هناك عداء صريح من السلطات تجاه ناشطي الحراك، حيث تم استخدام سياسة القمع واعتقال الناشطين وتقديمهم إلى محكمة الدولة بتهم مثل محاولة تقويض النظام وإطالة اللسان وغيرها، كما تعرض الكثير من ناشطي الحراك إلى اعتداءات ممنهجة كما حدث في سلحوب والمفرق وجرش وساكب وساحة النخيل ودوار الداخلية وغيرها، لدرجة أن رئيس الجبهة

الوطنية للإصلاح السيد أحمد عبيدات علق على هذه الاعتداءات بقوله: "إن البلطجة أصبحت جزءاً من السلوك الرسمي للدولة".

وباستثناء بعض الحوارات السرية التي أجريت مع بعض قادة التيار الإسلامي، لم تحاول السلطة حوار قادة الحراك، أو محاولة احتوائهم بالاستجابة لمطالبهم بفتح ملفات الفساد، أو بتبني قانون انتخاب جديد يلبي مطالب الحراك والقوى الوطنية، بل أصرت على إجراء انتخابات نيابية وفق قانون لم يتجاوز مبدأ الصوت الواحد، بالرغم من مقاطعة الكثير من الحراكات والقوى السياسية المعارضة، كما تمَّ سن قانون جديد للمطبوعات والنشر، وصف بأنه عرفي ومكمم للأفواه.

ثانيا: اتجاهات ناشطي الحراك نحو ردود الفعل الشعبية تجاه الحراك .

لمعرفة اتجاهات ناشطي الحراك نحو ردود الفعل الشعبية تجاه الحراك، فقد تمَّ حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول رقم (٢٧) .

جدول رقم (٢٧)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاتجاه نحو ردود الفعل الشعبية تجاه الحراك

الفقرة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الحراك استجابة لأمور داخلية	٤٤٣	٤,٠١١	١,٣٤٢
الرأي العام الأردني متعاطف مع الحراك	٤٤٣	٣,٥٩٨	١,١٢٢
لا يوجد حواجز بين الحراك والشعب الأردني	٤٤٣	٣,٣٢٢	١,١٩٦
الاتجاه العام	٤٤٣	٣,٦٤٤	٠,٧٠٧

يتبين من الجدول رقم (٢٧) فقرة الحراك كان استجابة لأمور داخلية كانت إيجابية بدرجة عالية، حيث بلغ الوسط الحسابي لها ٤,٠١١ وبانحراف معياري ١,٣٤٢، كما جاءت الفقرة التي تنص على أن الرأي العام الأردني متعاطف مع الحراك في المرتبة الثانية، حيث بلغ الوسط الحسابي لها ٣,٥٩٨ وبانحراف معياري ١,١٢٢، الأمر الذي يعني أنها كانت أيضاً إيجابية بدرجة عالية، في حين احتلت الفقرة الثالثة المرتبة الأخيرة والتي تنص على أنه لا يوجد حواجز بين الحراك والشعب الأردني، حيث بلغ الوسط الحسابي لها ٣,٣٢٢، الأمر الذي يعني أنها كانت إيجابية بدرجة متوسطة. وبالنظر إلى الاتجاه العام نحو ردود الفعل الشعبية تجاه الحراك من وجهة نظر القائمين عليه، فقد كانت إيجابية بدرجة عالية، حيث بلغ الوسط الحسابي للاتجاه العام ٣,٦٤٤ وبانحراف معياري ٠,٧٠٧.

اعتبر ناشطي الحراك رد الفعل الشعبي تجاه الحراك بشكل عام إيجابياً بدرجة عالية، وهذا يعكس نوع من الثقة بالمجتمع بالرغم من أن هناك أعداء أو مناوئين للحراك، وهؤلاء ليسوا شركاء في

الإصلاح وهم قلة في المجتمع، إن التعاطف الشعبي مع الحراك مبعثه الدوافع الوطنية لناشطي الحراك، والتي تلقى تأييداً من الغالبية الساحقة من أبناء المجتمع.

ثالثاً: اتجاهات ناشطي الحراك نحو ردود فعل مؤسسات المجتمع المدني تجاه الحراك

لمعرفة اتجاهات ناشطي الحراك نحو ردود فعل مؤسسات المجتمع المدني تجاه الحراك فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول رقم (٢٨) .

جدول رقم (٢٨)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات نحو ردود فعل مؤسسات المجتمع المدني تجاه الحراك

الأسباب	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
لعبت مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في نشأة الحراك وتطوره	٤٤٣	٢,٩٢٣	١,٢٥٤
ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في تشجيع الحوار بين الحكومة والحراك	٤٤٣	٢,٨٤٤	١,٣١٦
الاتجاه العام	٤٤٣	٢,٨٨٣	١,١٥٧

يتبين من الجدول رقم (٢٨) أنّ دور مؤسسات المجتمع المدني في نشأة الحراك وتطوره كان إيجابياً بدرجة متوسطة، حيث بلغ الوسط الحسابي لها ٢,٩٢٣ وبانحراف معياري ١,٢٥٤، كما أن دور هذه المؤسسات في تشجيع الحوار بين الحراك والحكومة كان إيجابياً بدرجة متوسطة أيضاً، حيث بلغ الوسط الحسابي ٢,٨٤٤ وبانحراف معياري ١,٣١٦، أما الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة نحو ردود فعل مؤسسات المجتمع المدني تجاه الحراك، فقد كان إيجابياً بدرجة متوسطة، حيث بلغ الوسط الحسابي لها ٢,٨٨٣، وبانحراف معياري ١,١٥٧.

يرى ناشطي الحراك أن تأثير مؤسسات المجتمع المدني على الحراك كان إيجابياً بدرجة متوسطة وربما يعود تدني فعالية مؤسسات المجتمع المدني على الحراك إلى أسباب متعددة منها ما يتعلق بالحراك مثل: حداثة نشوئه، وضعف خبرات القائمين عليه في بناء التحالفات ومهارات الاتصال وغيرها، وكذلك توزيع الحراك على مختلف محافظات المملكة، ومنها ما يتعلق بالعقبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني، مثل: ضعف الإمكانات المالية، وتركز معظم هذه المؤسسات في العاصمة عمان.

الاتجاه نحو خطاب وأدوات وأساليب وأداء الحراك:

لمعرفة اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو خطاب وأدوات وأساليب الحراك، فقد تمَّ حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول رقم (٢٩).

جدول رقم (٢٩)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات نحو خطاب وأدوات واساليب الحراك

الفقرة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
استخدم الحراك أدوات سلمية وحضارية	٤٤٣	٤,٣٥٨	٠,٩٨٦
نجح الحراك باستخدام وسائل الاتصال الاجتماعي	٤٤٣	٤,١٣٠	١,٠٢٠
نجح الحراك بالوصول إلى مناطق جديدة في البلاد	٤٤٣	٤,١١٢	١,٠٣٨
حاول الحراك استقطاب الشخصيات الوطنية	٤٤٣	٣,٨٤٢	١,٠٩٨
شعارات الحراك ذات سقف مرتفع	٤٤٣	٣,٨٣٥	١,١٥٤
طور الحراك أساليبه وأدواته في التعبير عن مطالبه	٤٤٣	٣,٦٧٤	١,١٤٤
حدد الحراك مساره ورفض ربطه بالربيع العربي	٤٤٣	٣,٥٠١	١,٢٦٩
يملك الحراك برامج سياسية واقتصادية واجتماعية	٤٤٣	٣,١٢٦	١,٤٠٥
الاعتداء على الممتلكات ألعامه لم يضر بصورة الحراك	٤٤٣	٢,٩٧٧	١,٥٤٢
استخدم الحراك أساليب أخرى غير النزول للشارع يوم الجمعه	٤٤٣	٢,٩٣٢	١,٣٤١
الاتجاه العام	٤٤٣	٣,٦٤٩	٠,٦٢٢

يتبين من الجدول رقم (٢٩) أن الفقرات: استخدم الحراك أدوات سلمية وحضارية، نجح الحراك باستخدام وسائل الاتصال الاجتماعي، نجح الحراك بالوصول إلى مناطق جديدة في البلاد، حاول الحراك استقطاب الشخصيات الوطنية، شعارات الحراك ذات سقف مرتفع، طور الحراك أساليبه وأدواته في التعبير عن مطالبه، حدد الحراك مساره ورفض ربطه بالربيع العربي، كانت إيجابية بدرجة كبيرة، حيث كان الوسط الحسابي لها ٤,٣٥٨، ٤,١٣٠، ٤,١١٢، ٣,٨٤٢، ٣,٨٣٥، ٣,٦٧٤، ٣,٥٠١ على التوالي، في حين كانت الفقرات: يملك الحراك برامج سياسية واقتصادية واجتماعية، الاعتداء على الممتلكات العامة لم يضر بصورة الحراك، استخدم الحراك أساليب أخرى غير النزول للشارع يوم الجمعه، إيجابية بدرجة متوسطة، حيث بلغ الوسط الحسابي لها ٣,١٢٦، ٢,٩٧٧، ٢,٩٣٢ على التوالي. أما الاتجاه العام نحو خطاب وأدوات وأساليب الحراك، فقد كانت إيجابية بدرجة عالية، حيث بلغ الوسط الحسابي لها ٣,٦٤٩ وبانحراف معياري ٠,٦٢٢.

كان الاتجاه العام نحو خطاب وأدوات وأساليب الحراك إيجابياً بدرجة عالية، وهذه النظرة فيها نوع من الترويج لبرنامج وأطروحات الحراك وأدواته وأساليبه وبذلك يسعى الحراك إلى سحب البساط من تحت أقدام القوى السياسية المعارضة له، والتي تحاول شيطنة الحراك، وربطه بأجندات خارجية خاصة في ظل تدهور الأوضاع في بعض دول الربيع العربي.

الاتجاه نحو مستقبل الحراك:

لمعرفة اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو مستقبل الحراك فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول رقم (٣٠) .

جدول رقم (٣٠)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاتجاه نحو مستقبل الحراك

الفقرة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الحراك قادر على الاستمرارية في المستقبل	٤٤٣	٣,٥٩٥	١,٣٦٧
يوجد حلفاء سياسيون للحراك من غير الأخوان المسلمين	٤٤٣	٣,٤٦٩	١,٣٩٦
لا تستطيع الدولة إضعاف الحراك بأساليبها المختلفة	٤٤٣	٣,٤٣١	١,٣٢٧
غياب ممثلين عن الحراك في البرلمان لا يؤثر عليه	٤٤٣	٣,٣٣٨	١,٤٤٣
احتواء الأخوان المسلمين وادمجاهم في الحياة السياسية لا يؤثر على الحراك واستمراره	٤٤٣	٣,٢٣٢	١,٤٤٨
تركيبة المجتمع الأردني لا تؤثر على الحراك واستمراره	٤٤٣	٢,٨٩٣	١,٢٩٠
موقف القوى الدولية والعربية لا يؤثر على الحراك واستمراره	٤٤٣	٢,٧٥١	١,٢٨٢
الاتجاه العام	٤٤٣	٣,٢٤٤	٠,٩٤٩

يتبين من الجدول رقم (٣٠) أن الفقرة التي تنص على استمرارية الحراك في المستقبل كانت بدرجة عالية، حيث بلغ الوسط الحسابي لها ٣,٥٩٥، وبانحراف معياري ١,٣٦٧، في حين كانت الفقرات : يوجد حلفاء سياسيون للحراك من غير الأخوان المسلمين، لا تستطيع الدولة إضعاف الحراك بأساليبها المختلفة، غياب ممثلين عن الحراك في البرلمان لا يؤثر عليه، احتواء الأخوان المسلمين وإدماجهم في الحياة السياسية لا يؤثر على الحراك واستمراره، تركيبة المجتمع الأردني لا تؤثر على الحراك واستمراره، موقف القوى الدولية والعربية لا يؤثر على الحراك واستمراره، إيجابية بدرجة متوسطة حيث بلغ الوسط الحسابي لها ٣,٤٦٩، ٣,٤٣١، ٣,٣٣٨، ٣,٢٣٢، ٢,٨٩٣، ٢,٧٥١ على التوالي.

يؤكد ناشطي الحراك على استمرارية الحراك في المستقبل بدرجة عالية، ولا سيما أن أسباب نشأته لا تزال قائمة. فالإصلاح لا زال يتصدر المشهد كأولوية ولم يتحقق بعد، أما بخصوص إضعاف الحراك نتيجة عدم وجود ممثلين له في البرلمان، أو تخلي الإخوان المسلمين عن الحراك، أو بسبب مواقف القوى العربية

والدولية، فقد جاءت بدرجة متوسطة، ولا سيما أن الحراك مقاطع أساساً للانتخابات، والإخوان المسلمين هم عماد الحراك وبالتالي من المستبعد أن يتخلوا عنه وبخصوص الموقف العربي والإقليمي، فإن مواقف هذه القوى تتصف بالضبابية وتأثيرها شبه محدود على مستقبل الحراك.

النتائج المتعلقة بالصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك :

السؤال الرابع: ما مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي من وجهة نظر القائمين عليه.

لمعرفة مستوى الصعوبات والتحديات التي يواجهها الحراك الشبابي من وجهة نظر القائمين عليه، فقد تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقيس ذلك كما في الجدول رقم (٣١).

جدول رقم (٣١)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الصعوبات التي تواجه الحراك

الفقرة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
صعوبات اقتصادية متعلقة بالتمويل	٤٤٣	٣,٨١٢	١,٠٧٧	بدرجة عالية
غياب التنسيق بين الحراكات	٤٤٣	٣,٧٣٥	١,١١٧	درجة عالية
العنف الذي رافق الربيع العربي	٤٤٣	٣,٦٦٥	١,٢٨٩	بدرجة عالية
غياب المؤسسية للحراك	٤٤٣	٣,٤٩٨	١,٢٤٨	بدرجة متوسطة
عدم وجود آليات ديمقراطية لتشكيل القيادات	٤٤٣	٣,٤٧١	١,٢٠٩	بدرجة متوسطة
عدم وجود برنامج أيديولوجي	٤٤٣	٣,٣٢٥	١,٣٣٩	بدرجة متوسطة
غياب المرأة	٤٤٣	٣,١٥٥	١,٣٣٧	بدرجة متوسطة
الضغوط من قبل السلطة	٤٤٣	٣,٠٨٨	١,٢١٩	بدرجة متوسطة
المستوى العام	٤٤٣	٣,٤٦٩	٠,٧٧٧	بدرجة متوسطة

يتضح من الجدول رقم (٣١) أنّ مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي بشكل عام من وجهة نظر القائمين عليه كان بدرجة متوسطة،حيث بلغ الوسط الحسابي لها ٣,٤٦٩ وبانحراف معياري ٠,٧٧٧ .

ويبين الجدول مجموعة من الصعوبات والتحديات التي كانت تواجه الحراك بدرجة عالية، وسيتم ذكرها حسب الأهمية كما يلي:

- صعوبات اقتصادية متعلقة بتمويل الحراك.
- غياب التنيسق بين الحراكات المختلفة.
- العنف الذي رافق الربيع العربي.

أما الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك بدرجة متوسطة، فهي مرتبة حسب الأهمية كما يلي:

- غياب المؤسسية للحراك.
- عدم وجود آليات ديمقراطية لتشكيل القيادات.
- عدم وجود برنامج أيديولوجي وسيطرة الخطاب الديني.
- غياب المرأة.
- وأخيراً الضغوط من قبل السلطة.

بالرغم من الصعوبات المتعددة التي يواجهها الحراك إلا أن ناشطي الحراك يعتقدون أنها بشكل عام بدرجة متوسطة، وهذا يعكس نوع من الثقة بالنفس لدى ناشطي الحراك.

وتأتي الصعوبات الاقتصادية على قائمة رأس الصعوبات التي يواجهها الحراك، والتفسير الأولي لذلك أنّ معظم ناشطي الحراك هم من ذوي الدخول المتدنية وظروفهم الاقتصادية الصعبة كانت المحرك والوقود الذي أدى إلى نشأة الحراك، والبرجوازية الوطنية الأردنية تاريخياً لم تقدم الدعم لحركات المعارضة والنضال الوطني، وهذه حالة عامة في الوطن العربي، فالتجار لا يدعمون الثوار.

ومع انطلاق الحراك لم تحاول الفئات الموسرة تقديم أي دعم للحراك باعتبار ذلك نوع من المعارضة والخروج على الشرعية، ولا شك أن هذه الفئات معنية أولاً وأخيراً بمصالحها. وأخيراً فإن الحراك لا يستطيع أن يمد يده إلى أي جهات مانحة، مثل ما تفعل الكثير من مؤسسات المجتمع المدني؛ لأن التمويل أحياناً يكون مشروط وهذا من شأنه التشكيك بأجندة ووطنية الحراك.

أما بخصوص غياب التنسيق بين مختلف الحراكات، فإن هذه الصعوبة التي جاءت في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، تعود لغياب أو ضعف التنظيم، واختلاف الاتجاهات، وتباين الأهداف، وبالتالي لم ينتقل الشباب من حالة الفعل السياسي العفوي إلى الفعل السياسي المنظم، فالاحتجاج الغاضب يختلف عن العمل السياسي المنظم، وبقي الحراك مفككاً ومفتتاً، وهنا تتحمل الحركة الإسلامية نصيب

الأسد من هذا الواقع باعتبارها العمود الفقري للحراك، وأكثر الأطر السياسية خبرة وتنظيم وتأثير في الشارع الأردني. وهنا يثور سؤال لماذا يقتصر تنسيق الحركة الإسلامية الأردنية على القضايا الخاصة بالحركة دون قضايا شركائها في الحراك؟

والصعوبة الأخيرة التي جاءت بدرجة عالية تمثلت بالعنف الذي رافق بعض الثورات العربية، ولا سيما ما تشهده حالياً الجارة سوريا. فناشطي الحراك لا يريدون استنساخ ما حدث في ليبيا واليمن أو ما تعيشه مصر وتونس هذه الأيام، وهم في حالة حذر شديد من التجارب السابقة.

أما بخصوص الصعوبات ذات الدرجة المتوسطة مثل غياب المؤسسية، وعدم وجود آليات ديمقراطية لتشكيل الحراك، وغياب المرأة عن الحراك، فقد يعود سبب ذلك أنّ هذه الحراكات غير رسمية وبالتالي لا يوجد نظام مؤسسي أو آليات واضحة لاختيار القادة، وكذلك لا تسعى لوضع برنامج أو رؤية واضحة للإصلاح، وتكتفي بالشعارات والمطالب وطرح الشعارات، دون تقديم بدائل ومبادرات ومشاريع واضحة للرأي العام يفقد الحراك ثقة الكثير من المواطنين. وأخيراً فإن غياب المرأة عن الحراك جزء من غيابها عن المشهد السياسي بشكل عام في البلاد. فالحراك لا تزال تسيطر عليه ذهنية عشائرية أو تقليدية، وهذه ثغرة ينبغي على الحراك أخذها بعين الاعتبار.

النتائج المتعلقة بمدى اختلاف الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك باختلاف المتغيرات الديمغرافية:

السؤال الخامس: هل تختلف الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي باختلاف المتغيرات الديمغرافية؟

لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً للمتغيرات الديمغرافية، فانه سيتم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية كما يلي:

١- لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير الجنس، فالجدول رقم (٣٢) يوضح ذلك .

جدول رقم (٣٢)

نتائج اختبار (ت) لمعرفة الاختلاف في الصعوبات التي تواجه الحراك تبعاً لمتغير الجنس

الصعوبات	الجنس	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الصعوبات	ذكور	٣٥٥	٣,٤٧٥٤	٠,٧٨١٦٥	٠,٣٣٢	٤٤١	٠,٧٤٠
	إناث	٨٨	٣,٤٤٤٦	٠,٧٦٦٠٨			

يتبين من الجدول رقم (٣٢) أنه لا يوجد فروق بين الذكور والاناث في تقديرهم للصعوبات والتحديات التي يواجهها الحراك، حيث بلغت قيمة (ت) ٠,٣٣٢ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، الأمر الذي يعني أنه يوجد شبه إجماع في تقدير أفراد العينة للصعوبات التي تواجه الحراك بغض النظر عن الجنس.

-٢

٣- لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، فقد تم استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (٣٣) .

جدول رقم (٣٣)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات التي تواجه الحراك

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٢,٢٥٦	٢	١,١٢٨	١,٨٧٢	٠,١٥٥
داخل المجموعات	٢٦٥,١٥٣	٤٤٠	٠,٦٠٣		
الكلي	٢٦٧,٤٠٩	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (٣٣) أنّه لا يوجد اختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة (ف) ١,٨٧٢ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، الأمر الذي يعني أنه يوجد شبه إجماع بين أفراد عينة الدراسة حول الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي بغض النظر عن الحالة الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة.

٤- لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك تبعاً لمتغير العمر فقد تم استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (٣٤) .

جدول رقم (٣٤)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٢,٠٧٧	٢	١,٠٣٨	١,٧٢٢	٠,١٨٠
داخل المجموعات	٢٦٥,٣٣٢	٤٤٠	٠,٦٠٣		
الكلي	٢٦٧,٤٠٩	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (٣٤) أنه لا يوجد اختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة (ف) لها ١,٧٢٢ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥ وهذا يعني توافق مجموع أفراد العينة على الصعوبات والتحديات التي واجهت الحراك بغض النظر عن العمر.

٥- لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير الإقليم، فالجدول رقم (٣٥) يوضح ذلك .

جدول رقم (٣٥)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في الصعوبات التي تواجه الحراك تبعاً لمتغير الإقليم

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٤,٩٩٩	٢	٢,٥٠٠	٤,١٩١	٠,٠١٦
داخل المجموعات	٢٦٢,٤١٠	٤٤٠	٠,٥٩٦		
الكلي	٢٦٧,٤٠٩	٤٤٢			

يوضح الجدول رقم (٣٥) أنه يوجد اختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير الإقليم، حيث بلغت قيمة (ف) ٤,١٩١ وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥. ولمعرفة الفروق بين مستويات متغير الإقليم فقد تم استخدام اختبار توكي كما في الجدول رقم (٣٦).

جدول رقم (٣٦)

نتائج اختبار توكي لمعرفة الفروق بين مستويات متغير الإقليم

الإقليم أ	الإقليم ب	الفرق بين وسطي (أ) و (ب)
الشمال	الجنوب	٠,٢٨١٩٥ (*)

يتبين من الجدول رقم (٣٦) أنّ الفروق كانت بين إقليم الشمال وإقليم الجنوب ولصالح إقليم الشمال، حيث بلغ الفرق بين وسطيهما ٠,٢٨١، الأمر الذي يعني أنّ أفراد العينة من إقليم الشمال يعتقدون بأنَّ درجة الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك أكبر من ما يعقده أفراد العينة من إقليم الجنوب.

-٦

٧-	**لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات، والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير مكان الاقامة، فالجدول رقم (٣٧) يوضح ذلك.**

جدول رقم (٣٧)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٣,٨٦٧	٣	١,٢٨٩	٢,١٤٧	٠,٠٩٤
داخل المجموعات	٢٦٣,٥٤٣	٤٣٩	٠,٦٠٠		
الكلي	٢٦٧,٤٠٩	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (٣٧) أنه لا يوجد اختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي، حيث بلغت قيمة (ف) ٢,١٤٧، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، وهذا يعني اتفاق عينة الدراسة حول هذه الصعوبات والتحديات بغض النظر عن مكان إقامتهم.

٨-	**لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي، تبعاً لمتغير الوظيفة، فالجدول رقم (٣٨) يوضح ذلك .**

جدول رقم (٣٨)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	١,٦٢٠	٢	٠,٨١٠	١,٣٤١	٠,٢٦٣
داخل المجموعات	٢٦٥,٧٨٩	٤٤٠	٠,٦٠٤		
الكلي	٢٦٧,٤٠٩	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (٣٨) أنه لا يوجد اختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي، حيث بلغت قيمة (ف) ١,٣٤١ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥ الأمر الذي يعني اتفاق عينة الدراسة علي هذه الصعوبات بغض النظر عن وظيفتهم.

٩-	**لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير مستوى الدخل، فالجدول رقم (٣٩) يوضح ذلك .**

جدول رقم (٣٩)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٢,١٦٠	٢	١,٠٨٠	١,٧٩٢	٠,١٦٨
داخل المجموعات	٢٦٥,٢٤٩	٤٤٠	٠,٦٠٣		
الكلي	٢٦٧,٤٠٩	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (٣٩) أنّه لا يوجد اختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير مستوى الدخل، حيث بلغت قيمة (ف) ١,٧٩٢ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥ الأمر الذي يعني اتفاق عينة الدراسة على هذه الصعوبات بغض النظر عن مستوى دخلهم.

١٠- لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، فالجدول رقم (٤٠) يوضح ذلك .

جدول رقم (٤٠)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٤,٧٦٣	٣	١,٥٨٨	٢,٦٥٤	٠,٠٥٠
داخل المجموعات	٢٦٢,٦٤٦	٤٣٩	٠,٥٩٨		
الكلي	٢٦٧,٤٠٩	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (٤٠) أنه لا يوجد اختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة (ف) ٢,٦٥٤ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥ الأمر الذي يعني اتفاق عينة الدراسة علي هذه الصعوبات بغض النظر عن مستوى تعليمهم.

١١- لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير العضوية في الأحزاب السياسية، فالجدول رقم (٤١) يوضح ذلك.

جدول رقم (٤١)

نتائج اختبار (ت) لمعرفة الاختلاف في الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير العضوية في الأحزاب السياسية

	العضوية في الأحزاب	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الصعوبات	نعم	٩٤	٣,٥٧٧١	٠,٧٢٧٩٧	١,٥١٧	٤٤١	٠,١٣٠
	لا	٣٤٩	٣,٤٤٠٢	٠,٧٨٩١٨			

يتبين من الجدول رقم (٤١) أنه لا يوجد اختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير العضوية في الأحزاب السياسية، حيث بلغت قيمة (ت) ١,٥١٧ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥ الأمر الذي يعني اتفاق عينة الدراسة على هذه الصعوبات بغض النظر عن الانتماء الحزبي من عدمه.

١٠ - لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير العضوية في مؤسسات المجتمع المدني، فالجدول رقم (٤٢) يوضح ذلك.

جدول رقم (٤٢)

نتائج اختبار (ت) لمعرفة الاختلاف في الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير العضوية في مؤسسات المجتمع المدني

	العضوية في مؤسسات المجتمع المدني	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الصعوبات	نعم	٢٣٦	٣,٥٠١	٠,٧٣٥	٠,٩٣٤	٤٤١	٠,٣٥١
	لا	٢٠٧	٣,٤٣٢	٠,٨٢٣			

يتبين من الجدول رقم (٤٢) أنه لا يوجد اختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير العضوية في مؤسسات المجتمع المدني، حيث بلغت قيمة (ت) ٠,٩٣٤ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥ الأمر الذي يعني اتفاق عينة الدراسة علي هذه الصعوبات بغض النظر عن العضوية في مؤسسات المجتمع المدني .

١١ - لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير المشاركة في الانتخابات النيابية عام ٢٠١٣، فالجدول رقم (٤٣) يوضح ذلك .

جدول رقم (٤٣)

نتائج اختبار (ت) لمعرفة الاختلاف في الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير المشاركة في الانتخابات النيابية عام ٢٠١٣

	المشاركة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الصعوبات	نعم	١٦٩	٣,٧٠٠٤	٠,٧٣٦٢٦	٥,٠٤٨	٤٤١	٠,٠٠٠
	لا	٢٧٤	٣,٣٢٦٦	٠,٧٦٩٧٠			

يتبين من الجدول رقم (٤٣) أنّه يوجد اختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير المشاركة في الانتخابات النيابية عام ٢٠١٣، حيث بلغت قيمة (ت) ٥,٠٤٨ وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، وقد كان هذا الفرق لصالح المشاركين في الانتخابات النيابية، حيث بلغ الوسط الحسابي للمشاركين في الانتخابات النيابية ٣,٧٠٠، في حين كان الوسط الحسابي لغير المشاركين ٣,٣٢٦، الأمر الذي يعني أنّ المشاركين يرون بأنّ الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي، أكبر من غير المشاركين.

١٢ - لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير مدى الالتزام بممارسة الشعائر الدينية، فالجدول رقم (٤٤) يوضح ذلك .

جدول رقم (٤٤)

نتائج اختبار (ت) لمعرفة الاختلاف في الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير مدى الالتزام بممارسة الشعائر الدينية

مصدر التبيان	مجموع الربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٤,٣٩١	٢	٢,١٩٦	٣,٦٧٣	٠,٠٢٦
داخل المجموعات	٢٦٣,٠١٨	٤٤٠	٠,٥٩٨		
الكلي	٢٦٧,٤٠٩	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (٤٤) أنه يوجد اختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير مدى الالتزام بممارسة الشعائر الدينية، حيث بلغت قيمة (ف) ٣,٦٧٣ وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، ولمعرفة الفروق بين مستويات متغير الالتزام بالشعائر الدينية، فقد تمّ استخدام اختبار توكي كما في الجدول رقم (٤٥).

جدول رقم (٤٥)

نتائج اختبار توكي لمعرفة الفروق بين مستويات متغير الالتزام بالشعائر الدينية

الالتزام أ	الالتزام ب	الفرق بين وسطي (أ) و (ب)
غير ملتزم تماما	ملتزم تماما	٠,٣٠٣٠٩(*)

يتبين من الجدول رقم (٤٥) أنّه يوجد فروق بين أفراد عينة الدراسة غير الملتزمين تماما في الشعائر الدينية، وبين الملتزمين، ولصالح غير الملتزمين حيث بلغ الفرق بين الأوساط ٠,٣٠٣، الأمر الذي يعني أن أفراد العينة غير الملتزمين بالشعائر الدينية يعتقدون بهذه الصعوبات أكثر من الملتزمين.

يتضح من المعلومات السابقة أنه لم يكن هناك أي تأثير لمتغيرات الجنس، والعمر، ومكان الإقامة، والوظيفة، ومستوى الدخل، والمستوى التعليمي، والعضوية في الأحزاب السياسية، أو العضوية في مؤسسات المجتمع المدني، أي التأثير على توجهات ناشطي الحراك بخصوص الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك.

كان هناك اختلافات محددة حول الصعوبات التي تواجه الحراك وفقاً لمتغيرات الإقليم، والمشاركة في الانتخابات النيابية عام ٢٠١٣، ودرجة الالتزام الديني، فناشطي الحراك من إقليم الشمال يعتقدون أن درجة الصعوبات التي تواجه الحراك اكبر من ناشطي الحراك من الجنوب، وقد يفسر هذا التباين بين ناشطي الحراك في الشمال والجنوب أن سكان الجنوب لديهم خبرة تاريخية غنية في الاحتجاجات منذ نشأة الدولة الأردنية حتى اليوم، فيما يعتبر وصول الحراك إلى الشمال ظاهرة حديثة، أما بخصوص اعتقاد المشاركين في الانتخابات أن الصعوبات التي تواجه الحراك أكبر من غير المشاركين، فربما تعود للنتائج التي أسفرت عنها الانتخابات حيث شارك البعض، ولكن جاءت النتائج مخيبة للآمال، أما غير المشاركين فلم يعيشوا هذه التجربة. أما بخصوص اعتقاد غير الملتزمين دينياً بأن الصعوبات التي يواجهها الحراك أكبر من ما يعتقد الملتزمون، فقد يكون تفسير ذلك أن الملتزمين يرون في الحراك جهاد وتضحية، وبالتالي لا يبالون بالصعوبات عكس غير الملتزمين الذين يرون الأمور بواقعية أكثر.

النتائج المتعلقة بمستوى الإنجازات التي حققها الحراك :

السؤال السادس: ما مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي من وجهة نظر القائمين عليه؟

لمعرفة مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي، من وجهة نظر القائمين عليه، فقد تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول رقم (٤٦) .

جدول رقم (٤٦)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الإنجازات التي حققها الحراك

الفقرة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
ساهم الحراك في رفع مستوى الوعي الشعبي وثقافة الاحتجاج	٤٤٣	٤,١١٧	١,٠٢٢	بدرجة عالية
ساهم الحراك في رفع سقف الحريات وكسر حاجز الخوف	٤٤٣	٤,٠٦٥	١,٠٨٣	بدرجة عالية
كشف الحراك عن مسؤولية المواطن وتعزيز الوحدة الوطنية	٤٤٣	٣,٨٦٩	٠,١٣٤	بدرجة عالية
ساهم الحراك في دفع عجلة الإصلاح	٤٤٣	٣,٥١٩	١,٢٦٠	بدرجة عالية
ساهم الحراك في تراجع مستوى الفساد	٤٤٣	٣,٤٤٩	١,٢٣٢	بدرجة متوسطة
ساهم الحراك في تعزيز شرعية النظام وتحسين صورته	٤٤٣	٢,٥٨٢	١,٤٢٣	بدرجة متوسطة
لا يوجد انجازات للحراك تستحق الإشادة	٤٤٣	٢,٣٤٥	١,٣٨١	بدرجة قليلة
المستوى العام	٤٤٣	٣,٤٢١	٠,٧٠٥	بدرجة متوسطة

يتبين من الجدول رقم (٤٦) أنّ الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي من وجهة نظر القائمين عليه كانت بدرجة متوسطة، حيث بلغ الوسط الحسابي ٣,٤٢١ وبانحراف معياري ٠,٧٠٥، وقد تبين من الجدول نفسه أنّ هنالك مجموعة من الإنجازات تحققت بدرجة عالية، وسيتم ذكرها حسب الأهمية كما يلي:

- رفع مستوى الوعي الشعبي وثقافة الاحتجاج.
- رفع سقف الحريات، وكسر حاجز الخوف.
- تعزيز الوحدة الوطنية، والكشف عن مسؤولية المواطن.
- المساهمة في دفع عجلة الإصلاح.

أما الإنجازات التي تحققت بدرجة متوسطة فهي كما يلي مرتبة حسب الأهمية:

- تراجع مستوى الفساد.
- تعزيز شرعية النظام، وتحسين صورته.

أما الفقرة التي تنص على أنّ الإنجازات التي حققها الحراك لا تستحق الإشادة، فقد كانت بدرجة قليلة، حيث بلغ الوسط الحسابي ٢,٣٤٥ وبانحراف معياري ١,٣٨١.

الإنجازات التي حققها الحراك بشكل عام من وجهة نظر القائمين عليه كانت بدرجة متوسطة، ولكن بعض الإنجازات كانت بدرجة عالية، ولكي ندلل على صحة تفسير هذه الآراء التي قدمها ناشطي الحراك نشير إلى الحقائق التالية: الحراك هو المسؤول عن نشأة ثقافة التظاهر المدني السلمي، وانتزع هذا الحق دون الحصول على موافقة السلطات للتظاهر الذي أصبح تقليداً سياسياً بامتياز لناشطي الحراك، والحراك استطاع رفع سقف الحريات في البلاد إلى مستوى غير مسبوق، فأصبح انتقاد أي مسؤول في الدولة الأردنية أمراً اعتيادياً، بعد أن كان مثل هذا السلوك من المحرمات، وبذلك يكون الحراك قد رفع منسوب الوعي والمشاركة الشعبية وحرك المياه الراكدة في السياسة الأردنية. وساهم الحراك في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال نقل النشاط السياسي من العاصمة عمان إلى كافة المحافظات، وبالتالي كانت الاحتجاجات وطنية وعابرة للمناطقية والإقليمية، وأفرز جيلاً من القيادات تقوم بنوع من التنسيق بين الحراكات في مختلف أرجاء البلاد، وهذه القيادات على أتم الاستعداد للتضحية في سبيل الوطن، والحراك إن لم يسهم في دفع عجلة الإصلاح إلى الأمام على النحو الذي يسعى إليه، إلا أنه أوقف حالة التدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تسير البلاد نحوه. أما الإنجازات التي يعتقد ناشطي الحراك أنها تحققت بدرجة متوسطة مثل تراجع مستوى الفساد، وتعزيز شرعية النظام السياسي وتحسين صورته، فإنه يمكن القول أن ذلك تفسيره أن حجم الفساد الحقيقي في البلاد أكبر بكثير من المعلن، ومع ذلك فإن حجم قضايا الفساد التي يتم تحويلها إلى القضاء بسيط وصغير مقارنة مع القضايا التي تشغل الرأي العام الأردني، والتي لم تحرز هيئة مكافحة الفساد، أي تقدم بخصوص النظر فيها حتى الآن، وهو أمر فيه هدر للوقت والموارد ويكشف عن غياب الإرادة السياسية لمكافحة الفساد، وبخصوص تعزيز شرعية النظام السياسي، وتحسين صورته، فالنظام السياسي الأردني يتمتع بشرعية، والنهج السياسي الذي يسير عليه مقبول لغالبية الأردنيين ومنهم نشطاء الحراك الذين يسعوا إلى إحداث ثورة على الواقع المأساوي الذي يطغى على حياة الكثيرين في البلاد، وليس على النظام الملكي، ولا سيما أن الملك عبد الله الثاني بن الحسين نفسه قد أشاد بالحراك وقال أنه منحه فرصة تاريخية للإصلاح كان يبحث عنها منذ زمن، وهكذا يمكن القول أن الحراك بقصد وبدون قصد قد قدم للأردن فرصة كبيرة لتعزيز مسيرة الإصلاح، وحقق بعض الإنجازات الكبيرة في ضوء إمكانياته المتواضعة والصعوبات والتحديات التي يواجهها، وبناء على ما سبق، فإنه من المنطقي أن تكون الفقرة التي تنكر إنجازات الحراك بدرجة قليلة.

النتائج المتعلقة بمدى الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك باختلاف المتغيرات الديمغرافية:

السؤال السابع: هل يوجد اختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي باختلاف المتغيرات الديمغرافية.

لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي، تبعاً للمتغيرات الديمغرافية، فقد تمّ استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية كما يلي:

١- لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي، تبعاً لمتغير الجنس، فقد تم استخدام اختبار (ت) كما في الجدول رقم (٤٧) .

جدول رقم (٤٧)

نتائج اختبار (ت) لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك تبعاً لمتغير الجنس

	الجنس	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الإنجازات	ذكر	٣٥٥	٣,٤٥٢٣	٠,٧٠٤٩٩	١,٨٧٣	٤٤١	٠,٠٦٢
	أنثى	٨٨	٣,٢٩٥٥	٠,٦٩٦٤٣			

يتبين من الجدول رقم (٤٧) أنه لا يوجد اختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك تبعاً لمتغير الجنس، حيث بلغت قيمة (ت) ١,٨٧٣ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، الأمر الذي يعني أنّه يوجد اتفاق بين أفراد عينة الدراسة حول الإنجازات التي تحققت بغض النظر عن جنسهم.

-٢

٣- لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي، تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، فقد تمّ استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (٤٨) .

جدول رقم (٤٨)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٠,٠٣٢	٢	٠,٠١٦	٠,٠٣٢	٠,٩٦٨
داخل المجموعات	٢١٩,٨٤١	٤٤٠	٠,٥٠٠		
الكلي	٢١٩,٨٧٤	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (٤٨) أنه لا يوجد اختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة (ف) ٠,٠٣٢ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥ الأمر الذي يعني أنّه يوجد اتفاق بين أفراد عينة الدراسة حول الإنجازات التي تحققت بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية.

٤- لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي تبعاً لمتغير العمر، فقد تم استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (٤٩) .

جدول رقم (٤٩)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك تبعاً لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
بين المجوعات	٠,٠٧٠	٢	٠,٠٣٥	٠,٠٧٠	٠,٩٣٢
داخل المجموعات	٢١٩,٨٠٣	٤٤٠	٠,٥٠٠		
الكلي	٢١٩,٨٧٤	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (٤٩) أنّه لا يوجد اختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك، تبعاً لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة (ف) ٠,٠٧٠ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥ الأمر الذي يعني أنّه يوجد اتفاق بين أفراد عينة الدراسة حول الإنجازات التي تحققت بغض النظر عن العمر.

٥- لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي تبعاً لمتغير الإقليم، فقد تم استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (٥٠) .

جدول رقم (٥٠)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك تبعاً لمتغير الإقليم

	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٥,٠٤٥	٢	٢,٥٢٢	٥,١٦٦	٠,٠٠٦
داخل المجموعات	٢١٤,٨٢٩	٤٤٠	٠,٤٨٨		
الكلي	٢١٩,٨٧٤	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (٥٠) أنّه يوجد اختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك، تبعاً لمتغير الإقليم، حيث بلغت قيمة (ف) ٥,١٦٦ وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥ . ولمعرفة الفروق بين مستويات متغير الإقليم، فقد تمّ استخدام اختبار توكي كما في الجدول رقم (٥١)

جدول رقم (٥١)

نتائج اختبار توكي لمعرفة الفروق بين مستويات متغير الإقليم

الإقليم أ	الإقليم ب	الفرق بين وسطي (أ) و (ب)
الشمال	الجنوب	0.15990
	الوسط	0.27008(*)

يتبين من الجدول رقم (٥١) أنّ الفروق كانت بين أفراد العينة الذين يقطنون في إقليم الشمال وأفراد العينة الذين يقطنون في إقليم الوسط، ولصالح الذين يقطنون في إقليم الشمال، حيث بلغ الفرق بين وسطيهما ٠,٢٧٠، الأمر الذي يعني أنّ أفراد العينة الذين يقطنون في الشمال يعتقدون بأنَّ الإنجازات التي حققها الحراك أكثر من أبناء الوسط.

-٦

٧- لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي تبعاً لمتغير مكان الإقامة، فقد تم استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (٥٢) .

جدول رقم (٥٢)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك تبعاً لمتغير مكان الإقامة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٢,٩٩٢	٣	٠,٩٩٧	٢,٠١٩	٠,١١١
داخل المجموعات	٢١٦,٨٨١	٤٣٩	٠,٤٩٤		
الكلي	٢١٩,٨٧٤	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (٥٢) أنه لا يوجد اختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك تبعاً لمتغير مكان الإقامة، حيث بلغت قيمة (ف) ٢,٠١٩ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، الأمر الذي يعني أنه يوجد اتفاق بين أفراد عينة الدراسة حول الإنجازات التي تحققت بغض النظر عن مكان إقامة أفراد عينة الدراسة.

٨- لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي تبعاً لمتغير الوظيفة، فقد تمَّ استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (٥٣) .

جدول رقم (٥٣)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك تبعاً لمتغير الوظيفة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٤,٩٢٥	٢	٢,٤٦٣	٥,٠٤١	٠,٠٠٧
داخل المجموعات	٢١٤,٩٤٩	٤٤٠	٠,٤٨٩		
الكلي	٢١٩,٨٧٤	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (٥٣) أنه يوجد اختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك تبعاً لمتغير الوظيفة، حيث بلغت قيمة (ف) ٥,٠٤١ وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥ . ولمعرفة الفروق بين مستويات متغير الوظيفة، فقد تم استخدام اختبار توكي كما في الجدول رقم (٥٤) .

جدول رقم (٥٤)

نتائج اختبار توكي لمعرفة الفروق بين مستويات متغير الوظيفة

الوظيفة أ	الوظيفة ب	الفرق بين وسطي (أ) و (ب)
لا اعمل	قطاع عام	- 0.25947 (*)

يتبين من الجدول رقم (٥٤) أن الفروق كانت بين أفراد العينة أفراد عينة الدراسة الذين لا يعملون وبين الأفراد الذين يعملون في القطاع العام، ولصالح الذين يعملون بالقطاع العام، حيث بلغ الفرق بين وسطيهما ٠,٢٥٩، الأمر الذي يعني أن أفراد العينة الذين يعملون في القطاع العام يعتقدون بأن الإنجازات التي حققها الحراك أكثر من أفراد العينة الذين لا يعملون.

٩- لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي تبعاً لمتغير مستوى الدخل، فقد تمّ استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (٥٥) .

جدول رقم (٥٥)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك تبعاً لمتغير مستوى الدخل

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	5.080	٢	٢,٥٤٠	٥,٢٠٣	٠,٠٠٦
داخل المجموعات	٢١٤,٧٩٤	٤٤٠	٠,٤٨٨		
الكلي	٢١٩,٨٧٤	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (٥٥) أنه يوجد اختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي تبعاً لمتغير مستوى الدخل، حيث بلغت قيمة (ف) لها ٥,٢٠٣ وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، ولمعرفة موقع الفروق بين مستويات متغير مستوى الدخل، فقد تم استخدام اختبار توكي كما في الجدول رقم (٥٦).

جدول رقم (٥٦)

نتائج استخدام اختبار توكي لمعرفة الفروق بين مستويات متغير مستوى الدخل

مستوى الدخل أ	مستوى الدخل ب	الفرق بين وسطي (أ) و (ب)
١٠٠٠ دينار فما فوق	أقل من ٥٠٠ دينار	- 0.30680 (*)

يتبيّن من الجدول رقم (٥٦) أن موقع الفروق في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك كان بين أفراد عينة الدراسة، والذين مستوى دخلهم ١٠٠٠ دينار فما فوق، وبين أفراد العينة الذين مستوى دخلهم

أقل من ٥٠٠ دينار، ولصالح الذين مستوى دخلهم أقل من ٥٠٠ دينار، الأمر الذي يعني أن أفراد العينة الذين مستوى دخلهم أقل من ٥٠٠ دينار يعتقدون بأن مستوى الإنجازات التي حققها الحراك كانت أكبر من الذين مستوى دخلهم ١٠٠٠ دينار فما فوق.

٨ - **لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، فقد تم استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (٥٧) .**

جدول رقم (٥٧)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٠,٢٧٧	٣	٠,٠٩٢	٠,١٨٥	٠,٩٠٧
داخل المجموعات	٢١٩,٥٩٧	٤٣٩	٠,٥٠٠		
الكلي	٢١٩,٨٧٤	٤٤٢			

يتبيّن من الجدول رقم (٥٧) أنّه لا يوجد اختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة (ف) ٠,١٨٥ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥ الأمر الذي يعني أنّه يوجد اتفاق بين أفراد عينة الدراسة، حول الإنجازات التي تحققت بغض النظر عن المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة.

٩

١٠ - **لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي تبعاً لمتغير العضوية في الأحزاب السياسية، فقد تم استخدام اختبار (ت) كما في الجدول رقم (٥٨).**

جدول رقم (٥٨)

نتائج (ت) لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك تبعاً لمتغير العضوية في الأحزاب السياسية

	العضوية في الأحزاب	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الإنجازات	نعم	٩٤	٣,٣٩٥١	٠,٧٢٢٨١	٠,٤٠٣	٤٤١	٠,٦٨٧
	لا	٣٤٩	٣,٤٢٨٢	٠,٧٠١٤٠			

يتبين من الجدول رقم (٥٨) أنّه لا يوجد اختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي تبعاً لمتغير العضوية في الأحزاب السياسية، حيث بلغت قيمة (ت) ٠,٤٠٣ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، الأمر الذي يعني أنه يوجد شبه إجماع بين أفراد عينة الدراسة حول الإنجازات التي حققها الحراك بغض النظر عن العضوية في الأحزاب السياسية.

١١ - **لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي تبعاً لمتغير العضوية في مؤسسات المجتمع المدني، فقد تم استخدام اختبار (ت) كما في الجدول رقم (٥٩) .**

جدول رقم (٥٩)

نتائج اختبار (ت) لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك تبعاً لمتغير العضوية في مؤسسات المجتمع المدني

	العضوية في مؤسسات المجتمع المدني	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الإنجازات	نعم	٢٣٦	٣,٤٢٠	٠,٦٧٣	٠,٠٣٤	٤٤١	٠,٩٧٣
	لا	٢٠٧	٣,٤٢٢	٠,٧٤١			

تبين من الجدول رقم (٥٩) أنّه لا يوجد اختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي تبعاً لمتغير العضوية في مؤسسات المجتمع المدني، حيث بلغت قيمة (ت) ٠,٠٣٤ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، الأمر الذي يعني أنّه يوجد شبه إجماع بين أفراد عينة الدراسة، حول الإنجازات التي حققها الحراك بغض النظر عن العضوية في مؤسسات المجتمع المدني.

١٢ - **لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي تبعاً لمتغير المشاركة في الانتخابات البرلمانية، فقد تم استخدام اختبار (ت) كما في الجدول رقم (٦٠) .**

جدول رقم (٦٠)

نتائج (ت) لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك تبعاً لمتغير المشاركة في الانتخابات البرلمانية

	المشاركة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الإنجازات	نعم	١٦٩	٣,٤٩٩٦	٠,٧٩٥٥٧	١,٨٤٣	٤٤١	٠,٠٦٦
	لا	٢٧٤	٣,٣٧٢٨	٠٦٤٠١٢			

تبين من الجدول رقم (٦٠) أنَّه لا يوجد اختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي تبعاً لمتغير المشاركة في الانتخابات البرلمانية، حيث بلغت قيمة (ت) ١,٨٤٣ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠٥، الأمر الذي يعني أنه يوجد شبه إجماع بين أفراد عينة الدراسة حول الإنجازات التي حققها الحراك بغض النظر عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية.

١٣ - **لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي تبعاً لمتغير الالتزام بالدين، فقد تم استخدام اختبار (ف) كما في الجدول رقم (٦١) .**

جدول رقم (٦١)

نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك تبعاً لمتغير الالتزام بالشعائر الدينية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٣,٢٣٧	٢	١,٦١٨	٣,٢٨٧	٠,٠٣٨
داخل المجموعات	٢١٦,٦٣٧	٤٤٠	٠,٤٩٢		
الكلي	٢١٩,٨٧٤	٤٤٢			

يتبين من الجدول رقم (٦١) أنه يوجد اختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي، حيث بلغت قيمة (ف) ٣,٢٨٧، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة الفا ٠,٠٥، ولمعرفة موقع الفروق بين مستويات متغير الالتزام بالدين، فقد تم استخدام اختبار توكي كما في الجدول رقم (٦٢).

جدول رقم (٦٢)

نتائج اختبار توكي لمعرفة الفروق بين مستويات متغير الالتزام بالدين

الالتزام بالدين أ	الالتزام بالدين ب	الفرق بين وسطي أ و ب
غير ملتزم	ملتزم تماما	- ٠,٢٦٨٦٢ (*)

يتبين من الجدول رقم (٦٢) أنَّ موقع الفروق في الاختلاف في مستوى الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي كان بين غير الملتزمين والملتزمين ولصالح الملتزمين في الدين، حيث بلغ الفرق بين وسطيهما

٠,٢٦٨، وهذا يعني أن أفراد العينة الملتزمين بالدين يعتقدون بأنّ الإنجازات التي حققها الحراك أكبر من غير الملتزمين.

من خلال المعطيات السابقة نخلص إلى عدد من النتائج الهامة (راجع جداول (٤٧-٦٢).

النتيجة الأولى: إنّ الاتجاه الغالب في آراء ناشطي الحراك متفق على الإنجازات التي حققها الحراك بغض النظر عن متغيرات الجنس، والحالة الاجتماعية، والعمر، ومكان الإقامة، والمستوى التعليمي، والعضوية في الأحزاب السياسية، والعضوية في مؤسسات المجتمع المدني، والمشاركة في الانتخابات النيابية عام ٢٠١٣، وفي تقديرنا أن هذه النتيجة تشير بوضوح إلى درجة الانسجام والتجانس والتوافق بين ناشطي الحراك.

النتيجة الثانية: كان هناك تأثير لبعض المتغيرات التي تعكس درجة من الاختلاف بين ناشطي الحراك حول مستوى الإنجازات، فسكان إقليم الشمال لديهم اعتقاد بأن الحراك حقق إنجازات أكبر من ما يعتقد سكان إقليم الوسط، وربما يكون تفسير ذلك ان انتقال الحراك إلى الشمال جاء متأخراً عن إقليم الوسط حيث العاصمة عمان والتي شهدت حراكاً مكثفاً منذ انطلاق حركة الاحتجاجات بشكل مكثف في البلاد عام ٢٠١١، وبالتالي يعتقد أبناء الشمال أن وصول الحراك إلى مناطقهم ومشاركتهم فيه إنجاز بحد ذاته، كذلك يعتقد العاملين في القطاع العام أن الحراك حقق إنجازات أكثر من الذين لا يعملون، وهذه نتيجة متوقعة فالعاملون في القطاع العام لديهم وظيفة تؤمن لهم الحد الأدنى من متطلبات الحياة، وبعضهم تحسنت ظروف عمله بعد انطلاق حركة الاحتجاجات، مثل المعلمين الذين تأسست لهم نقابة وتحسنت رواتبهم، وبالتالي لمسوا أثر الحراك وإنجازاته، أما غير العاملين فهم الذين يعانون من البطالة وربما الفقر ولم يتغير عليهم شيء، وبالتالي لا يرون أن الحراك قد حقق لهم الشيء الكثير، وكان هناك تأثيراً لمتغير مستوى الدخل، فالذين تقل دخولهم عن ٥٠٠ دينار يعتقدون أن الحراك حقق إنجازات أكثر من الذين مستوى دخلهم يفوق ١٠٠٠ دينار، وهنا نستطيع أن نجتهد في تفسير هذه النتيجة، ونقول أن فئة الذين يقل دخلهم عن ٥٠٠ دينار ربما طموحاتهم وأهدافهم أقل من ذوي الدخل المرتفع، وكذلك حصل بعضهم نتيجة الحراك على بعض المكاسب مثل الدعم الذي قدمته الحكومة بعد رفع أسعار المحروقات للفئات التي يقل دخلها الشهري عن ٨٠٠ دينار، أخيراً يعتقد الملتزمون دينياً أن الحراك قد حقق إنجازات أكثر من غير الملتزمين، والتفسير الوحيد الذي يمكن تقديمه في هذا الصدد هو أن معظم الملتزمين دينياً من ناشطي الحراك هم أعضاء في الحركة الإسلامية أو قريبين جداً منها، والحركة تعتقد أن الحراك حقق أهدافاً كثيرة على رأسها مقاطعة الانتخابات، وتكوين وعي جماعي يطالب بالحرية والإصلاح، وإلى حد ما نجحت الحركة الإسلامية في تحقيق هذين الهدفين.

النتائج المتعلقة بمدى تعرض ناشطي الحراك للاعتقال أو المضايقات الأمنية، ومراقبة هواتفهم الشخصية:

السؤال الثامن: ما مدى تعرض ناشطي الحراك الشبابي في الأردن للاعتقال أو المضايقات الأمنية، ومراقبة هواتفهم الشخصية؟

لمعرفة مدى تعرض ناشطي الحراك الشبابي في الأردن للاعتقال أو المضايقات الأمنية تمّ طرح سؤال على عينة الدراسة عن هذا الموضع، بحيث كانت الإجابة بنعم أو لا، وتم حساب التكرارات والنسب المئوية لاجا بات كما في الجدول رقم (٦٣) .

جدول رقم (٦٣)

التكرارات والنسب المئوية لإجابة سؤال المضايقات الأمنية

التعرض للاعتقال	التكرار	النسبة
نعم	١١٤	٢٥,٧٪
لا	٣٢٩	٧٤,٣٪
الكلي	٤٤٣	١٠٠٪

يتبين من الجدول رقم (٦٣) أن أفراد العينة الذين تعرضوا للاعتقال، أو المضايقات الأمنية بلغ ١١٤ شخصاً، وبنسبة ٢٥,٧٪ من إجمالي عينة الدراسة والبالغة ٤٤٣ ناشطا وناشطه.

في ظل اعتماد الحل الأمني للتعامل مع ناشطي الحراك، على مدى العامين الماضيين اعتقلت الأجهزة الأمنية العديد من الناشطين، وذلك على النحو الذي وثقه تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان وهو منظمة حكومية، كما تعرض العديد من المعتقلين للإهانة والضرب والتعذيب أثناء فترة الاعتقال، بالرغم من توقيع الأردن على اتفاقية مناهضة التعذيب العالمية منذ ما يزيد عن عقدين، وتأكيد التعديلات الدستورية الأخيرة على عدم دستورية التعذيب والإيذاء البدني أو المعنوي!

ولم تقتصر المضايقات التي تعرض لها الناشطون على الاعتقال من قبل الأجهزة الأمنية، وإنما تجاوز ذلك إلى تعرض الكثير من الناشطين إلى مضايقات واعتداءات وتهديدات بشكل دوري وممنهج من قبل أفراد مناوئين لنشطاء الإصلاح يعرفون بـ «الموالاة» وهم معروفون للأجهزة الأمنية ولناشطي الحراك، وبالرغم من اعتداءاتهم المتكررة على الناشطين إلا أنه لم يتم مساءلتهم.

ولعل ما يثير سخط الرأي العام أنه في الوقت الذي تقوم به الأجهزة الأمنية بسوق الناشطين إلى غياهب السجون بسرعة وسهولة، يقوم مجلس النواب بمنع محاكمة الكثير من المسؤولين المشتبه بتورطهم في قضايا فساد، ومما يزيد النقمة الشعبية يتم تقديم المعتقلين إلى محكمة أمن الدولة وهي محكمة عسكرية، وهو الأمر الذي يعد تجاوزاً سافراً على التعديلات الدستورية الأخيرة، وهذه تجاوزات وسلوكيات لا تمت للديمقراطية بصلة، وتؤكد على تعثر جهود الإصلاح، ذلك أن الحديث عن الإصلاح في

ظل القبضة الأمنية يصبح لغواً وإفكاً، فرغم الحديث المسهب عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلاد، إلا أن صدر السلطة كان ضيقاً حرجاً في التعامل مع الناشطين الذين اختلفوا مع السلطة في الموقف السياسي، ونادوا بحقهم في ضرورة سلوك النهج السياسي والاقتصادي الذي يحقق مصالحهم الوطنية.

جدول رقم (٦٤)

التكرارات والنسب المئوية لإجابة سؤال مراقبة الهاتف

مراقبة الهاتف	التكرار	النسبة
نعم	١٨٠	٪٤٠,٦
لا	٨٧	٪١٩,٦
لا أدري	١٧٦	٪٣٩,٧

نلاحظ من الجدول رقم (٦٤) أن نسبة (٪٤٠,٦) من ناشطي الحراك يعتقدوا أن هواتفهم خاضعة للمراقبة، وهذا أمر ليس بغريب أو جديد، وقد أكده الكثير من الناشطين، حيث يوجد في الأردن جهات رسمية تمارس التنصت على الاتصالات في البلاد، وتمتلك أجهزة تنصت عالية التقنية وتمارس التنصت على مكالمات الهواتف لشخصيات سياسية، نقابية، صحفية، شبابية، وحتى رسمية وحكومية، ولا تلتزم تلك الجهات عند قيامها بالتنصت بالعمل وفق أحكام القانون[٥٥]، فقد نص الدستور الأردني على أن الحرية الشخصية للأفراد مصونة، وبالتالي فإن الاتصالات ينبغي أن يتم الحفاظ على سريتها وعدم انتهاك حرمتها إلا وفق أحكام القانون مثل مراقبة هواتف أشخاص معنيين يشكلون تهديد لأمن الوطن والمواطن، وبخلاف ذلك فإن هذه الممارسات هي تعدٍّ على حريات وخصوصيات المواطنين.

النتائج المتعلقة بالصعوبات التي يواجهها ناشطو الحراك في الحصول على المعلومات السياسية ومصادر المعلومات السياسية لديهم :

السؤال التاسع: هل يجد ناشطو الحراك الشبابي في الأردن صعوبة في الحصول على المعلومات السياسية، وما هي مصادر المعلومات السياسية لديهم؟

لمعرفة مدى صعوبة الحصول على المعلومات السياسية ومصادرها لناشطي الحراك الشبابي في الأردن، تمّ طرح سؤالين على عينة الدراسة عن هذا الموضوع، بحيث كانت الإجابة للسؤال المتعلق بالحصول على المعلومات بنعم أو لا، في حين كانت اجابة السؤال الثاني مقسمة إلى ثلاثة اختيارات هي: القنوات الفضائية، الصحف، والإنترنت، وتمَّ حساب التكرارات والنسب المئوية للإجابات كما في الجدول رقم (٦٥) .

55 () WWW.AKHERKHABAR.NET/CONTENT/VIEW/1727

جدول رقم (٦٥)

التكرارات والنسب المئوية لإجابة الأسئلة المتعلقة بالحصول على المعلومات

الصعوبة في الحصول على المعلومات	التكرار	النسبة
نعم	٢٠٦	٤٦,٥٪
لا	٢٣٧	٥٣,٥٪
الكلي	٤٤٣	١٠٠٪
مصادر المعلومات	**التكرار**	**النسبة**
الإنترنت	٢٨٠	٦٣,٢٪
القنوات الفضائية	١١٦	٢٦,٢٪
الصحف	٤٧	١٠,٦٪
الكلي	٤٤٣	١٠٠٪

يتبين من الجدول أنّ أفراد العينة الذين يجدون صعوبة في الحصول على المعلومات بلغ عددهم ٢٠٦ وبنسبة ٤٦,٥٪، في حين بلغ عدد الذين لا يجدون صعوبة في الحصول على المعلومات ٢٣٧ فرداً وبنسبة ٥٣,٥٪ من إجمالي عينة الدراسة. هذا ويبين الجدول نفسه أن مصدر المعلومات لـ ١١٦ فرداً من أفراد عينة الدراسة هي القنوات الفضائية، في حين كانت الصحف هي المصدر الأساسي لمعلومات ٤٧ فرداً من أفراد عينة الدراسة. ويتبين من الجدول نفسه أنَّ ٦٣,٢٪ من إجمالي عينة الدراسة يعتبرون الإنترنت هو المصدر الأساسي لمعلوماتهم.

يظهر من الجدول (٦٥) أن ٤٦,٥٪ من ناشطي الحراك يجدون صعوبة في الحصول على المعلومات السياسية من الجهات الرسمية، وهذه النسبة المرتفعة تتفق مع الكثير من الاستطلاعات التي شملت صحفيين ونشطاء في مؤسسات المجتمع المدني الذين عبروا عن رأيهم بصعوبة الحصول على المعلومات، فبالرغم من إقرار الأردن لقانون حق الحصول على المعلومة، إلا أن بعض النصوص الخلافية للقانون، تجعل الحصول على المعلومة طريقاً وعراً وشائكاً، فأبسط المعلومات سرية، وغير قابلة للتداول، بالرغم من أن الدستور الأردني في المادة رقم (١٥) يكفل حق المواطن الأردني في الوصول إلى المعلومات، إلا أن النصوص الدستورية شيء، والممارسة العملية على ارض الواقع شيء آخر، مختلف تماماً.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الحصول على المعلومة هو جزء من مسار الإصلاح السياسي، وأحد أبرز مظاهر الحكم الديمقراطي، وبالتالي لا بدَّ من نشر ثقافة الشفافية وتقديم المعلومة، ولا سيما أن بعض المسؤولين يتعاملون مع المعلومات على أساس أنها ملك شخصي لهم، وقد انتهى عهد حجب المعلومات، ولا بدَّ من إحلال ثقافة منح المعلومة محل ثقافة السرية، وبخلاف ذلك تنعدم الثقة بين المواطن والدولة بكافة مؤسساتها.

كما يظهر من الجدول أنّ أعلى نسبة مئوية لأهم مصادر المعلومات السياسية لناشطي الحراك قد بلغت ٦٣,٢٪ لشبكة الإنترنت، ثم تلاها القنوات الفضائية بنسبة ٢٦,٢٪ بينما تدنت نسبة الصحف إلى ١٠,٦٪ ولا شك أن هناك عدة عوامل أسهمت في هذه النتيجة التي تبين جاذبية وشعبية شبكة الإنترنت والقنوات الفضائية، فشبكة الإنترنت تقدم معلومات حرة ومنفتحة بعيدة عن الرقابة، وقادرة على تجاوز الخطوط الحمراء ولا سيما في مجالات توجيه النقد، وكشف الفضائح وقضايا الفساد، ومناقشة موضوعات تخص الإصلاح السياسي، وحقوق المواطن، وأحداث الساعة.

أما بخصوص القنوات الفضائية فهي تتميز بدرجة عالية من الجرأة والمصداقية والقدرة على تقديم أخبار ومعلومات هادفة ودقيقة، فعلى سبيل المثال حققت قناة الجزيرة نجاحاً كبيراً وشعبية واسعة وبسرعة فائقة خلال فترة قصيرة منذ إنشائها، لا شك أن جرأة التغطية الإخبارية التي تقدمها وتناولها لمواضيع وقضايا حساسة لم يسبق تناولها على صعيد الإعلام العربي قد جعلها القناة الأكثر مشاهدة في العالم العربي، فالبرامج الحوارية، والمناظرات الساخنة، وفتح المجال للمعارضة السياسية في العالم العربي للتعبير عن رأيها، كل ذلك شكل عنصر جذب لجمهور عربي ومنه الأردني سئم الإعلام الذي تتحكم فيه الحكومات. وبشكل عام يمكن القول أن القنوات الفضائية أحدثت ثورة كبيرة في مجال التغطية الإعلامية وكمصدر للمعلومات السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

أخيراً يمكن تفسير تدني نسبة الصحف في توفير المعلومات السياسية لناشطي الحراك، بأنه يعود إلى أن معظم الصحف الأردنية يغلب عليها الطابع المحافظ، وانخفاض سقف الحرية، وتقدم مواد إعلامية ومعلومات سياسية أقرب إلى التوجهات الرسمية المحافظة وإغفال الجوانب أو الآراء المخالفة.

النتائج المتعلقة باستخدام ناشطي الحراك لوسائل التواصل الاجتماعي :

السؤال العاشر: هل يستخدم ناشطي الحراك الشبابي في الأردن وسائل التواصل الاجتماعي، وما معدل استخدامهم لهذه الوسائل؟

لمعرفة مدى استخدام ناشطي الحراك الشبابي لوسائل التواصل الاجتماعي، ومعدل استخدامهم لها فقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية كما في الجدول رقم (٦٦) .

جدول رقم (٦٦)

التكرارات والنسب المئوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي

استخدام وسائل الاتصال الاجتماعي ومعدله وأسبابه	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
الاستخدام	نعم	٣٨٩	٨٧,٨٪
	لا	٥٤	١٢,٢٪
	الكلي	٤٤٣	١٠٠٪
معدل الاستخدام	أكثر من ساعة في اليوم	٣٠٨	٦٩,٥٪
	أقل من ساعة في اليوم	٩٢	٢٠,٨٪
	أكثر من ساعة في الأسبوع	٣٢	٧,٢٪
	أقل من ساعة في الأسبوع	١١	٢,٥٪
	الكلي	٤٤٣	١٠٠,٠٪
الأسباب	ضعف مصداقية الإعلام الرسمي	١٨٩	٤٢,٧٪
	سهولة الحوار والتواصل بها	١٥٠	٣٣,٩٪
	سقف الحرية المرتفع والبعيد عن الرقابة	٥٥	١٢,٤٪
	المصداقية واستخدام الفيديو والصور الحية	٤٩	١١,١٪
	الكلي	٤٤٣	١٠٠,٠٪

يتبين من الجدول رقم (٦٦) أنّ ٨٧,٨٪ من أفراد عينة الدراسة يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي، في حين ١٢,٢٪ من إجمالي العينة لا يستخدمون هذه الوسائل. ويتبين من الجدول نفسه أن

٢٠,٨٪ من إجمالي عينة الدراسة يستخدمونه أقل من ساعة في اليوم، في حين ٦٩,٥٪ من أفراد العينة يستخدمونه أكثر من ساعة في اليوم، كما أن ٢,٥٪ من أفراد العينة يستخدمون هذه الوسائل أقل من ساعة في الأسبوع، و ٧,٢٪ من إجمالي عينة الدراسة يستخدمون هذه الوسائل أكثر من ساعة في الأسبوع.

ويتبين من الجدول نفسه أن ٣٣,٩٪ من أفراد عينة الدراسة يستخدمون هذه الوسائل لسهولة الحوار والتواصل بها، كما أن ٤٢,٧٪ من العينة يستخدمون وسائل التواصل بسبب ضعف مصداقية الإعلام الرسمي، هذا ويتبين أيضاً أن ١٢,٤٪ من أفراد العينة يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي بسبب ارتفاع سقف الحرية والبعد عن المراقبة، أما باقي أفراد العينة والذين يبلغون ١١,١٪ من إجمالي عينة الدراسة فقد استخدموا هذه الوسائل بسبب المصداقية واستخدام الفيديو والصور الحية.

حاول الاستبيان استطلاع آراء ناشطي الحراك في وسائل التواصل الاجتماعي، واستكشاف أبعاد هذا الموضوع من خلال ثلاثة أسئلة (أرقام ١٦، ١٧، ١٨، في استبيان هذه الدراسة، انظر ملحق الدراسة).

مما يلفت النظر من الجدول السابق، أن نسبة عالية جداً من أفراد عينة الدراسة بلغت ٨٧,٦٪ يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا الارتفاع في نسبة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي يسهل تفسيره في ضوء واقع المجتمع الأردني، حيث أنه وفقاً للإحصاءات الرسمية الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، فقد ارتفعت نسبة مستخدمي الإنترنت في البلاد في أوائل عام ٢٠١٣ إلى ما يزيد عن أربعة مليون وربع أي ما نسبته ٦٧٪ من سكان البلاد[٥٦].

والحقيقة أن وسائل التواصل الاجتماعي كان لها حضوراً بارزاً في انطلاق قطار الربيع العربي، حتى أنّ البعض سمى ثورات الربيع العربي بمسميات مختلفة منها ثورة الفيس بوك، أو ثورة التويتر في إشارة للدور الكبير الذي لعبته هذه الأدوات في تلك الثورات، حيث وفرت وصائل الاتصال الاجتماعي فضاءات جديدة للتواصل و التحاور و تبادل الآراء و الأفكار، و تنظيم الأنشطة و الفعاليات السياسية، بعيدا عن الأشكال التقليدية للعمل السياسي مثل توزيع المنشورات و عقد الاجتماعات السرية و حشد الجماهير و غيرها من انشطة تتطلب جهود ضخمة لتجنب رقابة او تدخل السلطات .

لقد شكلت وسائل التواصل الاجتماعي منافذ أمل وفضاءاً رحباً لناشطي الحراك الشبابي في الأردن للتواصل والحوار والتنسيق فيما بينهم بسرعة وسهولة ويسر، فقد وفر الفضاء الإلكتروني حقلاً ومجالاً لناشطي الحراك للتحدث بحرية حول كل ما يدور في البلاد من أحداث وحول مطالب الحراك وخططه وآلياته وغيرها، ولذلك نجد في الجدول أن ٦٩,٥٪ من ناشطي الحراك يستخدمون وسائل التواصل بما يزيد عن ساعة في اليوم، وهذا يشبه نوع من الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي ولكنه إدمان مقبول.

أما بخصوص أسباب استخدام مواقع التواصل الاجتماعي فهي متعددة، ولكن السبب الذي جاء في المرتبة الأولى كما هو مبين في الجدول هو ضعف مصداقية الإعلام الرسمي الذي تسيطر عليه السلطات في

(٥٦) صحيفة العرب اليوم، ٢٧ آذار ٢٠١٣، العدد ٥٧٢٤، ص ٢١.

البلاد، والذي هو بوق للحكومات المتعاقبة يحاول عادةً إنكار الحقائق وتضليل الرأي العام، فأنشطة الحراك الشبابي في البلاد لا تجد التغطية المناسبة والمنصفة من وسائل الإعلام الرسمي، وهكذا تصبح وسائل التواصل الاجتماعي مصدراً بديلاً للإعلام الرسمي.

والسبب التالي من حيث الأهمية في استخدام وسائل التواصل هو الحوار، حيث أن هذه المواقع بعيدة عن رقابة السلطات، وتوفر آفاقاً واسعة للتعبير عن الرأي، وما ينشر عليها يتم تداوله بسرعة وسهولة، ولا يكلف الكثير من الوقت والجهد، ويحقق التفاعل المطلوب من فئة القراء.

وجاء سقف الحرية المرتفع والبعيد عن الرقابة في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية وبنسبة ١٢,٤٪ من أفراد عينة الدراسة، حيث يتم في مواقع التواصل الاجتماعي تناول الكثير من الموضوعات التي كانت في الماضي خطاً أحمراً يصعب الاقتراب منها، مثل تسليط الضوء على قضايا الفساد، وتكوين رأي عام ضاغط بأهمية هذا الموضوع من خلال نشر الأخبار والمعلومات والحقائق المتعلقة بالفساد في البلاد.

وجاء في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية استخدام الفيديو والصور الحية، والحقيقة أن سلمية الحراك لم تجعل استخدام الفيديو والصور الحية بنسبة مرتفعة عكس ما حدث في دول الربيع العربي، حيث كانت الصور الحية والفيديو هي السلاح الذي امتلكه الثوار في مواجهة أدوات البطش الذي امتلكته السلطة في دول الربيع العربي، حتى أن القنوات الفضائية كانت أسيرة في كثير من الأحيان إلى فضاء الفيس بوك والتويتر في بث بعض المشاهد الخاصة بتلك الثورات.

وبناء على ما سبق، فقد حاولت الحكومات الأردنية المتعاقبة منذ بدء ثورات الربيع العربي انتهاج سياسة عرفية بمحاولة حرمان الناس الحق من التعبير، حيث منعت الكثير من المقالات واعتُقل العديد من الصحفيين، رغم أن توجهات الملك عبد الله الثاني ضد اعتقال الصحفيين باعتبار سقف الحرية في البلاد هو السماء(٥٧)، كما تعرض العديد من ناشطي الحراك من أصحاب المدونات إلى اعتداءات ومضايقات أمنية(٥٨)، وفي أواخر عام ٢٠١٢ تم إجراء تعديلات موسعة على قانون المطبوعات والنشر، شمل مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا القانون اعتبره الكثير من أنصار الإصلاح وحرية التعبير قانون عرفي مكمم للأفواه، وقد أضر بصورة رسمية الأردن كدولة ديمقراطية، كما أسهمت هذه السياسات والممارسات في تراجع تصنيف الأردن عالمياً في مقياس الديمقراطية بشكل عام، والحريات المدنية بشكل خاص(٥٩).

---

(57) Basma Gathrie and Fida Adely, Is the Sky Falling? Press and Internet Censorship Rises in Jordan, Jadaliyya, 312013-10-.

(٥٨) المرجع السابق.

(٥٩) انظر على سبيل المثال التقرير الذي أعدته وحدة الاستخبارات في مجلة الايكونومست (The Economist) لعام ٢٠١٢، والذي وضع الأردن في المرتبة ١٢١ من أصل ١٦٧ في العالم، وفي المرتبة العاشرة عربياً بينما كان في المرتبة الثالثة عربياً في العام ٢٠١١، الأمر الذي يعد تراجعاً كبيراً في مسيرة الديقمراطية في البلاد، للاطلاع على تقرير مجلة الايكونومست، انظر الرابط التالي:

www.economist.com/.../economist_intelligenceunit

النتائج المتعلقة بالأولويات بالنسبة للحراك :

السؤال الحادي عشر: ما هي أهم الأولويات التي ينبغي أن يركز عليها الحراك في المستقبل من وجهة نظر ناشطي الحراك؟

لمعرفة أهم الأولويات التي ينبغي أن يركز عليها الحراك في المستقبل من وجهة نظر ناشطي الحراك فقد تم حساب التكرارات والنسب المؤوية كما في الجداول رقم (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠).

أولا : الاولويات على مستوى الحراك .

للإجابة عن السؤال السابق فقد تم تصنيف إجابات عينة الدراسة في جدول تكراري يبين الأولويات التي ينبغي أن يركز عليها الحراك في المستقبل على نحو ما يبين الجدول (٦٧).

جدول رقم (٦٧)

التكرارات والنسب المئوية لاولويات الحراك على مستوى الحراك

الاولويات	الاجابة	التكرار	النسبة
على مستوى الحراك	تطوير خطاب ووسائل وأدوات الحراك	١٤٠	٣١،٦٪
	استمرارية الحراك في المستقبل	١٣٣	٣٠،٠٪
	توحيد مختلف الحراكات في البلاد	١١٠	٢٤،٨٪
	مأسسة وتأطير الحراك	٥٢	١١،٧٪
	تعزيز دور ومشاركة المرأة في الحراك	4	٠،٩٪
	جميع ما ذكر	٤	٠،٩٪

يظهر من الجدول (٦٧) بخصوص الأولويات التي ينبغي أن يركز عليها الحراك في المستقبل على مستوى الحراك، أن تطوير خطاب ووسائل وأدوات وأداء الحراك، قد احتل المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت ٣١،٦٪، ثم جاءت استمرارية الحراك في المستقبل بنسبة مئوية بلغت ٣٠٪، ثم جاءت توحيد مختلف الحراكات في البلاد بنسبة ٢٤،٨٪، وبلغت النسبة المئوية لمأسسة وتأطير الحراك ١١،٧٪، وجاء تعزيز دور ومشاركة المرأة في الحراك في أدنى نسبة، حيث بلغت ٠،٩٪، أما بقية العينة والمتمثلة في ٠،٩٪ فقد اعتبروا جميع الأولويات سالفة الذكر على أنها أولويات للحراك ينبغي التركيز عليها جميعاً في المستقبل على مستوى الحراك.

إن تطوير خطاب ووسائل وأدوات وأداء الحراك قد احتل الأولوية الأولى بالنسبة لناشطي الحراك، وهذه النتيجة متوقعة، وتتفق مع كثير من الآراء والنقاشات التي تتناول موضوع الحراك الشبابي في الأردن، فغياب الخطاب العقلاني، والبرنامج الواضح، والمبادرات الإصلاحية، هو المسؤول عن ضعف الحراك، وعدم جذب الجمهور إليه بدرجة عالية، ونحن لا نجد غرابة في ذلك، فالحراك يستطيع أن يؤثر في المشهد السياسي الأردني، ويوصل رسالته إلى صانع القرار باستخدام أساليب متنوعة بعيدة عن الانفعال والغوغائية، وفي نطاق الممكن في ظل الإدراك الكامل للأوضاع السياسية الوطنية والإقليمية المحيطة. إن عدم نجاح الحراك في التحشيد لأهدافه

ومطالبه يعود لضعف وهشاشة خطابه ووسائله بالدرجة الأولى، وقد يكون من المفيد للحراك تبني وثيقة إصلاحية أو برنامج وطني للإصلاح يكون محط إجماع أو توافق كافة الحراكات في البلاد، ويشكل هذا البرنامج أو تلك الوثيقة المرجعية لعمل الحراكات وربما يساعد ذلك على توحيد هذه الحراكات.

أن التفسير الأولي لاحتلال استمرارية الحراك في المستقبل في المرتبة الثانية في الأولويات وبنسبة ٣٠٪، وهي قريبة جداً من الأولوية الأولى، هو مرده أن أسباب نشأة الحراك لا تزال قائمة، وأن الكثير من أهداف ومطالب الحراك لم تتحقق بعد، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى أن استمرارية الحراك يمثل مطلباً شعبياً عاماً إلى حد ما، ففي استطلاع للرأي العام الأردني نشره موقع الجزيرة نت في أواخر عام ٢٠١٠ حول الحراك الإصلاحي، كان السؤال الموجه هو «هل تؤيد استمرار الحراك الشعبي في الأردن لتحقيق الإصلاح السياسي؟، فقد أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن ٤٢٪ من المشاركين بالاستطلاع أيدوا استمرار الحراك[٦٠]، وبتقديرنا فإن هذه النسبة مرتفعة ولا نريد أن نخوض في تفاصيلها حتى لا نخرج عن حدود البحث.

بالنسبة إلى توحيد مختلف الحراكات في البلاد والتي كانت بالمرتبة الثالثة من الأولويات وبنسبة ٢٤,٨٪، فالمعلوم أن انقسام وتشظي وتفكك وتشعب الحراك هي إحدى التحديات التي يواجهها الحراك، فعدد الحراكات في البلاد يقارب إلى ١٠٠ حراك، وبعض هذه الحراكات لا يزيد عدد أفرادها عن عدد أصابع اليد الواحدة ولديهم يافطة تحمل اسم حراكهم أو شعارهم، وهذا يؤدي إلى تشتيت وبعثرة الجهود، والتباين في الآراء والأفكار والبرامج، فبعض الحراكات تطالب بإجراء تعديلات دستورية، وبعضها يطالب بمكافحة الفساد، ومنهم من يطالب بالقضاء على الفقر والبطالة، وهناك من يطالب بإلغاء قانون المالكين والمستأجرين، وبالرغم من أهمية كل المطالب السابقة، إلا أن توحيد الحراك يساعد على وضع برنامج واضح المعالم تندرج تحته كافة المطالب السابقة وغيرها، و يضع حد لحالة البلبلة و التشتت التي تسود الحراك في الوقت الراهن بينما بقاء الحراك على وضعه الحالي يؤدي إلى إضعافه ويسهّل عملية اختراقه، وربما توجيهه وجهة أخرى.

الأولوية الرابعة على مستوى الحراك هي مأسسة وتأطير الحراك واستأثرت بنسبة ١١,٧٪ من استجابات ناشطي الحراك، وهذه نسبة لافتة للنظر وهذا لغز محير بالنسبة لنا، حيث أن أكثر من نصف أفراد العينة أشاروا إلى أنهم أعضاء في مؤسسات مجتمع مدني، ومأسسة وتأطير الحراك يعني الانتقال بالحراك من حالة عفوية شعبية إلى حالة أكثر تنظيماً وربما مؤسسة مجتمع مدني أو حزب سياسي، إلا ان هذا غير مطروح الآن على أجندة ناشطي الحراك، فهم ينظروا إلى الحراك كوسيلة ضغط شعبية للتعبير عن آرائهم ومطالبهم، ولتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، بينما تنظيم الحراك وتأطيره ومأسسته يجعل من الحراك مؤسسة سياسية والمشاركة في أنشطته قيمة سياسية بحد ذاتها، ولعل عدم حماس ناشطي الحراك إلى التحول إلى مؤسسة مجتمع مدني أو حزب سياسي مرتبط أيضاً بضعف مؤسسات المجتمع المدني وهشاشتها وعدم فعاليتها بشكل عام والأحزاب السياسية بشكل خاص،

---

(60) www.amman1.net/jonews/coctile/26734.html

وهذا الرأي أو التوجه لدى ناشطي الحراك الشبابي يتفق مع الكثير من الدراسات التي أجريت في هذا المجال، مثال دراسة الخطايبة التي بينت أن ٥٢,٣٪ من الشباب الجامعي لا ينوون الانتساب أو المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني(٦١)، ودراسة الحمارنة التي خلصت إلى نتيجة مفادها أن معظم مؤسسات المجتمع المدني لا تزال ضعيفة وتحجم عن القيام بأدوار سياسية، وتعاني التدخل المباشر للدولة، ومن ثم فهي عاجزة عن القيام بدورها على النحو الأكمل(٦٢)، ودراسة العزام التي توصلت إلى نتيجة مفادها: على الرغم من ان الأحزاب السياسية تُعد ركناً أساسياً في بناء النظام الديمقراطي، فإن التجربة الحزبية في الأردن، وما صاحبها من تعثر جعلت أغلبية الرأي العام عازفة عن العمل الحزبي، وترى في الأحزاب السياسية أدوات في ايدي أصحاب النفوذ لتحقيق مصالحهم الخاصة(٦٣).

الأولوية الخامسة، وهي تعزيز دور ومشاركة المرأة في الحراك وجاءت في المرتبة الأخيرة من الأولويات، وعبر فقط ٠,٩٪ من جملة المبحوثين عن الاهتمام بها، وكانت من النتائج اللافتة للنظر أو غير المتوقعة ولا سيما أن نسبة المبحوثين من النساء كانت ١٩,٩٪ وهذه مسألة جديرة بالتفسير، هذه النسبة المنخفضة من المبحوثين الذين اعتبروا تعزيز دور ومشاركة المرأة في الحراك أولوية هي نتاج عوامل ثقافية اقتصادية سياسية في آن واحد، فأوضاع المرأة في العالم العربي بشكل عام لا تزال سيئة على نحو لا مثيل له في العالم وذلك على النحو الذي وثّقه بشكلٍ مفصل تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥ والذي حمل عنوان "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي" والذي أكد على أن انعدام ثقافة (الجندر) في الوطن العربي دليل أو برهان على تخلف الوطن العربي(٦٤)، والأردن ليس استثناءاً.

إن تدني الاهتمام بمسألة تعزيز دور ومشاركة المرأة في الحراك هو مؤشر على عدم الإدراك بالنتائج السلبية المترتبة على تهميش وإقصاء المرأة عن العمل السياسي الوطني، وفيه إنكار واضح لدور وجهود المرأة الأردنية في هذا المجال.

أخيراً نأتي إلى الفئة التي لا تملك تصوراً قاطعاً حول الأولويات، فهم أكدوا على جميع الأولويات السابقة، وهؤلاء يمثلوا فقط ٠,٩٪ وبالتالي فهم أقلية قليلة جداً، ولا تؤثر في نتائج الدراسة.

(٦١) يوسف خطايبة، مشاركة الشباب في مؤسسات المجتمع المدني: دراسة ميدانية على عينة من طلبة الجامعات الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.

(٦٢) مصطفى حمارنه، مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حالة الأردن، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

(٦٣) العزام، مرجع سابق.

(٦٤) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥.

ثانيا : الاولويات على مستوى الاصلاح السياسي في الاردن.

جدول رقم (٦٨)

التكرارات والنسب المئوية لاولويات الحراك على مستوى الإصلاح السياسي في الأردن

الاولويات	الاجابة	التكرار	النسبة
على مستوى الإصلاح السياسي في الأردن	إجراء تعديلات جوهرية على الدستور	٢٥٠	٥٦,٤٪
	تغيير قانون الانتخاب الحالي	٩١	٢٠,٥٪
	تعديل قانون الأحزاب السياسية	٢٩	٦,٥٪
	تعديل قانون المطبوعات والنشر	٢٣	٥,٢٪
	إلغاء محكمة أمن الدولة	١٩	٤,٣٪
	جميع ما ذكر	٣١	٧,٠٪

يبين الجدول (٦٨) بخصوص أولويات ناشطي الحراك على مستوى الإصلاح السياسي في الأردن أن إجراء تعديلات جوهرية على الدستور قد احتل المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت ٥٦,٤٪، وهذا يحمل دلالات كبيرة، حيث أن التعديلات الأخيرة التي تعرض لها الدستور غير كافية من وجهة نظر ناشطي الحراك لتحقيق الإصلاح السياسي المطلوب في البلاد، وبالتالي لا بد من إجراء مزيد من التعديلات على الدستور تضمن إقامة نظام ديمقراطي قائم على مبادئ السيادة للأمة والتعددية وتداول السلطة بطريقة قانونية سلمية، ومن ابرز المواد التي هي محط إجماع القوى السياسية المعارضة وناشطي الحراك منهم التي ينبغي تعديلها في الدستور المواد ٣٠، ٣٤، ٣٥، فالمادة ٣٠ تنص على أن الملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية، وعدم مسؤولية الملك تقتضي أن يكون الملك رمزاً للدولة، وينأى بنفسه عن ممارسة السلطة لأنها ينبغي أن تكون مرتبطة بالمسائلة والمحاسبة،و ذلك وفقا لمبدأ تلازم السلطة و المسؤولية، فالملك ليس مسئولا كونه من الناحية الدستورية لا يمارس السلطة مباشرة، و إنما يمارسها من خلال الحكومة، و الحكومة هي المسؤولة لانها هي التي تمارس السلطة، و بالتالي لا يجوز توجيه نقد للملك بسب السياسة العامة للحكومة، و انما يوجه النقد للوزارة، فالمبدأ المقرر في بريطانيا – و هي أساس النظام البرلماني في معظم دول العالم – ان الملك لا يخطئ (the king can do no wrong) والمادة ٣٤ تعطي الملك صلاحية إصدار الأوامر بإجراء الانتخابات لمجلس النواب ودعوة المجلس إلى الانعقاد وحل المجلس، وهذه الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الملك لا تنسجم مع مبدأ السيادة للأمة الواردة في المادة ٢٤ من الدستور، باعتبار مجلس النواب الممثل للشعب وهو سيد نفسه، ولا يحق لأي سلطة في البلاد حسب تقاليد الأنظمة السياسية الديمقراطية الصحيحة أن تقوم بحلّ مجلس النواب المنتخب والمعبرة عن الإرادة الحرة للشعب، وبالتالي لا بد من تعديلات دستورية تُعظم صلاحيات مجلس النواب وتحميه من الحلّ وكذلك الأمر بالنسبة للمادة ٣٥ التي تعطي الملك صلاحية تعيين الحكومة وإقالتها وعدم تقييد هذه الصلاحية بأي قيود، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه بعد إجراء انتخابات عام ٢٠١٣، أصبح هناك متغير جديد في المشهد

السياسي الأردني وهو إشراك مجلس النواب ولأول مرة منذ ما يزيد عن نصف قرن في مداولات تسمية رئيس الوزراء الجديد وأعضاء مجلس الوزراء، وهذا يمهد الطريق لإجراء تعديلات جديدة على الدستور بحيث يصبح لمجلس النواب دور واضح في تشكيل الحكومات. إضافة إلى العديد من النصوص الأخرى في الدستور والتي تحتاج إلى مراجعة وتعديلات لا يتسع المجال هنا للتطرق إليها.

أما الأولوية الثانية فقد كانت تغيير قانون الانتخاب الحالي، فقد اعتبرها ٢٠,٥٪ من جملة المبحوثين أهم الأولويات على مستوى الإصلاح السياسي في الأردن، والحقيقة أن الباحث لا يجد مشقة في تفسير زيادة اهتمام المبحوثين بمسألة تغيير قانون الانتخاب الحالي، فمنذ تطبيق قانون الصوت الواحد عام ١٩٩٣ حتى اليوم، كان ولا يزال قانون الانتخاب مثار اهتمام كافة فئات المجتمع ولا سيما النخب السياسية الواعية والقلقة من تراجع المسيرة الديمقراطية، وإضعاف دور البرلمان، وبالرغم من إجراء تعديلات على قانون الانتخاب تضمنت تخصيص ٢٧ مقعداً للقائمة الوطنية من مقاعد المجلس البالغة ١٥٠، إلا أن هذا القانون لا زال مخيباً للآمال، وبعيداً عن تطلعات القوى السياسية التي تطالب بإصدار قانون يتجاوز مبدأ الصوت الواحد في الدوائر الفرعية المتعددة المقاعد، من ناحية، ويتضمن انتخاب نسبة مهمة (تتراوح بين ثلث الأعضاء ونصفهم) بنظام القوائم الوطنية أو الحزبية.

ولعل ما شهدته الانتخابات الأخيرة من ممارسات لا تمت للديمقراطية بصلة، مثل تمويل القوائم، والمال السياسي، وشراء الأصوات، وتصوير الشعب الأردني بصورة سيئة بأنه يباع ويشترى، غوغائي، كثير الكلام، قليل الفعل، وما أفرزته تلك الانتخابات من نتائج حددتها العملية الانتخابية بصفة عامة وقانون الانتخاب بصفة خاصة، وما مارسه أعضاء المجلس من سلوكيات تدل بشكل واضح على أن قانون الانتخاب الحالي لا يرتقي إلى تطلعات الشعب الأردني، ويساهم في تكريس السلوكيات والأنماط العشائرية والتقليدية، وبالتالي فشل الرهان على مجلس النواب بأن يكون قادر على مواجهة أعباء وتحديات المرحلة بتبني برامج وأجندة سياسية واضحة في إطار دوره الدستوري في الرقابة والتشريع، وهكذا أصبح المجلس عبء على النظام السياسي بدلاً من أن يكون صمام أمان، وعون وسند للنظام السياسي، وقادر على لعب دور هام في الحياة السياسية في ظل الأزمة التي تعيشها البلاد في وسط إقليمي مضطرب، ولذلك لا غرابة أن يطالب ناشطي الحراك ليس فقط بتغيير قانون الانتخاب الحالي، وإنما بحلّ المجلس السابع عشر، والذي يمكن التكهن بمستقبله من الآن بأنه لن يعمر لأكثر من عامين.

الأولوية الثالثة تعديل قانون الأحزاب السياسية، وعبّرَ نحو ٦,٥٪ من جملة المبحوثين عن الاهتمام بها، لا شك أن الأحزاب السياسية هي ركن أساسي من اركان الديمقراطية، فلا ديمقراطية أو تنمية سياسية لأي مجتمع دون أحزاب سياسية نشطة وفاعلة، وفي مرحلة التحول الديمقراطي التي بدأت عام ١٩٨٩ تم إقرار أول قانون للأحزاب السياسية في عام ١٩٩٢، ومنذ ذلك الوقت حتى الآن، فقد شهدت البلاد نشوء وزوال العديد من الأحزاب السياسية، وباستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، فإن كافة

الأحزاب السياسية في البلاد تعاني من الضعف والشرذمة وعزوف الجماهير عنها لأسباب متعددة لا يتسع المجال لتناولها في هذه الدراسة.

أما بخصوص قانون الأحزاب السياسية الذي تم إقراره عام ٢٠١٢، فقد احتوى على العديد من المثالب التي تجعله قانوناً عرفياً، لا يساعد على تنمية الحياة الحزبية في البلاد، ولا يشجع المواطنين على الانتساب للأحزاب السياسية، واعتبارها مؤسسات وطنية أردنية تهدف للمشاركة في الحياة العامة بطريقة مدنية تواكب روح العصر، وتعزّز المسيرة الديمقراطية في البلاد، ومن هنا فإن الحاجة تبدو ملحة لإعادة النظر بقانون الأحزاب الحالي وتبني قانون جديد يؤسّس لحياة حزبية متطورة وفاعلة، بدلاً من الواقع الحالي حيث لا تؤدي الأحزاب القائمة سوى وظيفة واحدة وهي إضفاء سمة ديمقراطية على النظام السياسي وتحقيق بعض المكاسب الشخصية لقلّة من القائمين على تلك الأحزاب.

الأولوية الرابعة تعديل قانون المطبوعات والنشر واستأثرت بنسبة ٥,٢٪ من استجابات المبحوثين، لقد تم إجراء تعديلات موسعة في أواخر عام ٢٠١٢ على قانون المطبوعات والنشر شملت المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، وهو الأمر الذي أثار استياءاً كبيراً في معظم الأوساط السياسية والإعلامية في الأردن، واعتبره الكثير تقييداً للحريات، وتكميماً للأفواه، وانتهاكاً صارخاً لروح ونصوص الدستور، وقد أعد مركز حماية وحرية الصحفيين دراسة ومطالعة قانونية بيّن فيها مساوئ ذلك القانون، ولا تزال الكثير من المواقع الإلكترونية تحجب التعليقات فيها احتجاجاً على ذلك القانون الذي هو أقرب إلى قانون عقوبات. ومن هنا تبدو الحاجة ملحة إلى تغيير ذلك القانون حتى يتمكن الإعلام من أداء رسالته بمهنية وحرية ومسؤولية.

الأولوية الخامسة وهي إلغاء محكمة أمن الدولة وجاءت في المرتبة الأخيرة من الأولويات، وعبّرَ نحو ٤,٣٪ من جملة المبحوثين عن الاهتمام بها، وكانت هذه من النتائج لافتة للنظر أو غير متوقعة ولا سيما أن نسبة المبحوثين من الذين تعرضوا للاعتقال ٢٥,٧٪ ومعظمهم يقدم للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة، وهي محكمة عسكرية، بتُهم مثل التجمهر غير المشروع، أو إطالة اللسان أو حتى تقويض نظام الحكم، وهذه مسألة جديرة بالتفسير، هذه النسبة المنخفضة من المبحوثين الذين اعتبروا مسألة إلغاء محكمة أمن الدولة أولوية على مستوى الإصلاح السياسي في الأردن ربما تعود لطغيان مسألة التعديلات الدستورية على الأولويات الأخرى بنسبة ٥٦,٤٪ مضافاً لها تعديل قانون الانتخاب نسبة ٢٠,٥٪ يصبح مجموع هاتين الأولويتين ٧٦,٩٪ وبالتالي تتضاءل كمياً الأولويات الأخرى ومنها أولوية إلغاء محكمة أمن الدولة، ومن ناحية أخرى فإن إجراء التعديلات الدستورية يجعل إلغاء هذه المحكمة من ضمن التعديلات الجديدة في الدستور، ولا سيما أن الاتجاه السائد في معظم دول العالم هو التخلص من بقايا هذا النوع من المحاكم الاستثنائية، وبقائها مخالف لمبادئ حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، والتي صادق عليها الأردن، كما أن أحكام هذه المحاكم لا يتم الاعتراف بها دولياً.

أخيراً، نأتي إلى الفئة التي اعتبرت أن كافة الأولويات السابقة مهمة من أجل تحقيق الإصلاح السياسي في البلاد، وبلغت نسبتها ٧٪ وهذا يدل على مركزية وأهمية كافة الأولويات السابقة، وهذا لا يؤثر في نتائج الدراسة.

ثالثا : الاولويات على المستوى الوطني .

جدول رقم (٦٩)

التكرارات والنسب المئوية لاولويات الحراك على المستوى الوطني

الأولويات	الإجابة	التكرار	النسبة
على المستوى الوطني	مكافحة الفساد بمختلف أشكاله	٢٣١	٥٢,١٪
	تحقيق العدالة والتنمية	٧١	١٦,٠٪
	تعميق التجربة الديمقراطية	٥٨	١٣,١٪
	عقد مؤتمر انقاذ وطني	٤٣	٩,٧٪
	حل مجلس النواب الحالي	٢٢	٥,٠٪
	جميع ما ذكر	١٨	٤,١٪

يبين الجدول (٦٩) أن مكافحة الفساد بمختلف أشكاله كانت بالمرتبة الأولى من الأولويات وبنسبة ٥٢,١٪، أن محورية مكافحة الفساد واعتباره الأولوية على المستوى الوطني لما يزيد من نصف أفراد العينة، قد جعل الأولويات الأخرى بالنسبة لناشطي الحراك السكاني تتضاءل كمياً في استجاباتهم، فلم تحظَ أي أولوية أخرى بأكثر من ١٦٪ من الاستجابات على الرغم من الأهمية الموضوعية البالغة لهذه الأولويات، مثل أولوية تعميق التجربة الديمقراطية ١٣,١٪، وعقد مؤتمر إنقاذ وطني ٩,٧٪، وحلّ مجلس النواب الحالي ٥٪، ولا يعني حصول هذه الأولويات على نسب قليلة من استجابات المبحوثين عدم أهمية هذه الأولويات بقدر ما يعني ارتباطها في نظر المبحوثين بالأولوية الأولى أو المشكلة الكبرى وهي مكافحة الفساد، فحسم هذه المشكلة يُسهم في التغلب على المشكلات الأخرى مثل تحقيق العدالة والتنمية وتعميق التجربة الديمقراطية وغيرها.

كذلك يأتي الاهتمام بمشكلة مكافحة الفساد في ضوء التراخي والتعثر والفشل في مكافحة هذه الآفة التي أصبحت تهدد كيان الدولة والمجتمع على حد سواء، فالفساد بمختلف أشكاله وصوره أحد أبرز الانتهاكات التي تطال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو يهدد الناس كافة ولا سيما الفقراء كونه يفاقم مشكلة الفقر بتحويله الموارد المخصصة لمحاربة الفقر إلى جيوب وأرصدة عديمي النزاهة من المسؤولين وأصحاب النفوذ، كما يقلل من الثقة بالدولة ومؤسساتها، وهو مؤذن بخراب البلاد، والجهود المبذولة في مكافحة هذه الآفة أقل بكثير من المطلوب، وهذا يتضح في جهود الهيئات والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد مثل هيئة مكافحة الفساد، البرلمان، الحكومة، والقضاء، أغلبية المبحوثين في هذه الدراسة لا تزال حريصة في مطلبها على ضرورة إيلاء هذه المشكلة العناية اللازمة، وهناك إحساس أو إيمان يعبر عنه ناشطي الحراك في كافة المناسبات بأنه لا يمكن التغلب على مشاكل الفقر والبطالة والحرمان وتحقيق العدالة والتنمية بدون حلّ جذري لمشكلة

الفساد، و في ضوء ما تقدم يمكن القول ان ما تقوم به هيئة مكافحة الفساد لا يمثل إلا طرقات هادئة وخجولة على معاقل الفساد ومراكز النفوذ، ولا سيما أن حجم الفساد الحقيقي في البلاد أكبر بكثير من حجم الفساد المعلن، وفي ظل هذا الواقع تصبح معالجة هذه المشكلة تستلزم أن يتولى القضاء وحده مهمة التحقيق في قضايا الفساد، ولا سيما أيضاً بعد الأداء السيء لمجلس النواب السادس عشر، المجلس القزم الذي أغلق الكثير من ملفات الفساد ومنح صكوك البراءة لكثير من المتورطين بشبهات فساد، وذلك مقابل بعض المنافع والامتيازات الخاصة، وهذا يستلزم تمكين القضاء وتعزيز استقلاليته ليتمكن من القيام بدوره في مكافحة الفساد.

الخلاصة أن معظم ناشطي الحراك الشبابي الذين شملتهم هذه الدراسة غير راضين عن مستوى مكافحة الفساد بصورته الراهنة، وأن أغلبيتهم الساحقة تود أن يرتفع هذا المستوى إلى درجة أعلى، وهذه رسالة واضحة الشكل والمضمون ينبغي أن تصل إلى صناع القرار.

إن التفسير الأولي لاحتلال تحقيق العدالة والتنمية المرتبة الثانية في الأولويات على المستوى الوطني وبنسبة ١٦٪، هو الواقع السياسي الاقتصادي والاجتماعي المأساوي الذي يعيشه غالبية أبناء الشعب الأردني ومنهم ناشطي الحراك الشبابي، والذي هو نتاج الأزمة العامة التي تعيشها البلاد، العدالة في أبسط معانيها هي إعطاء كل إنسان ما يستحقه بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى، ولكن العدالة شبه غائبة في البلاد في ظل تقديم الاعتبارات غير الموضوعية في كثير من المسائل التي تخص غالبية المواطنين، أما بخصوص التنمية فإنه في ظل غياب العدالة يصبح الحديث عن التنمية وتحسين ظروف المواطنين أكذوبة أخرى، والفئات أو النخب المهيمنة، مهما تشدقت بقيم العدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص، ومصالح الفقراء، وتنمية المحافظات وغيرها من مشاريع وأفكار تنموية، إلا أنه في نهاية الأمر، لا يشعر المواطنون بآثار التنمية، بينما تقوم النخب المتنفّذة بحماية وتدعيم وصون منافعها الخاصة وزيادة مكاسبها، وفي ظل هذا الصراع المجتمعي بين هذه القوى السياسية المتضادة، فإن ميزان القوى لا زال يميل لصالح أقلية متنفّذة شرسة لا تترك مجالاً للأغلبية المستضعفة أن تشاركها الثروة أو التنمية أو السلطة، إن تحقيق العدالة والتنمية يستلزم إعادة توزيع الثروة والسلطة في المجتمع، وهذا يعني مشاركة شعبية فاعلة في اتخاذ القرار تفضي إلى توزيع عادل في ثمار النشاط الاجتماعي – الاقتصادي المادية والمعنوية. إن العدالة والتنمية وتصحيح المسار بشكل عام في البلاد يستلزم عرق وتضحيات ونضال سياسي من القوى صاحبة المصلحة، وهذا لا يتحقق دون إرادة مجتمعية تضمن وصول سلطة ممثّلة للأغلبية في المجتمع تمثيلاً صادقاً إلى موقع اتخاذ القرار في البلاد، وللأسف فإن هذا لم يتحقق بعد بالرغم من التحول الديمقراطي الذي تشهده البلاد، ولذلك لا تزال جهود الإصلاح والعدالة والتنمية والتحديث مبعثرة وقليلة الجدوى وعاجزة عن تلبية التطلعات الشعبية بشكل عام، والشبابية بشكل خاص.

وبالنسبة إلى تعميق التجربة الديمقراطية التي كانت بالمرتبة الثالثة من الأولويات وبنسبة ١٣,١٪، فإن هذه النسبة المتدنية التي تعتبر تعميق التجربة الديمقراطية أولوية على المستوى الوطني تعود برأينا لجملة من العوامل لعل من أبرزها، أن التحول الديمقراطي الذي بدأ في البلاد منذ عام ١٩٨٩، قد أنعش آمال الكثير

من ابناء الشعب الأردني وفي مقدمتهم الشباب، بحيث تفضي الديمقراطية إلى تحسن الظروف والأحوال بشكل عام، وتتعزز مشاركة الجميع في اتخاذ القرار، وصياغة الحاضر والمستقبل، غير أنه بعد مرور ما يزيد عن عقدين من بدء التجربة الديمقراطية، لم يتحقق على ارض الواقع شيء ملموس، حيث بقيت المسيرة الديمقراطية تراوح مكانها، أو بين مد وجزر، واستمرت الأساليب القديمة في إدارة شؤون البلاد، واستمر الانفراد بالرأي والقرار، وإبعاد الشعب عن المشاركة في صنع السياسات العامة، وتفشي الفساد والمحسوبية والشللية في كافة مؤسسات الدولة، وانتشار الإحباط ولا سيما بين فئات الشباب.

وتؤثر الأحوال السابقة على واقع التجربة الديمقراطية في البلاد، حيث ينعكس ذلك على سبيل المثال على تدني نسبة المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني ولا سيما الأحزاب السياسية حيث العزوف شبه الكامل عنها، ولا سيما لدى فئة الشباب الذين تشكلت لديهم قناعات بعدم جدوى العمل الحزبي، لا بل اعتبار الحزبية ضياع للمستقبل، ومضيعة للجهد والوقت، ومجلبة للضرر، بينما نجد حماس لدى فئة الشباب تجاه بعض التيارات والنزعات غير الديمقراطية، كالنزعات الدينية والعشائرية والإقليمية، حيث الولاء للنزعات السابقة يفوق الولاء للدولة والمؤسسات السياسية الحديثة (حزب سياسي، تجمع، نقابة... إلخ).

إن تدني الاهتمام بالمسألة الديمقراطية لدى فئة الشباب يتفق مع نتائج العديد من الدراسات التي أجريت في هذا الشأن، فعلى سبيل المثال في دراسة أجريت حديثاً على طلبة الجامعات الأردنية الرسمية، كانت الديمقراطية أولوية فقط لما نسبته ٧٪ من جملة المبحوثين، حيث تقدمت عليها أولويات أخرى مثل التنمية الاقتصادية، ومكافحة التطرف والإرهاب وتحقيق السلام[٦٥].

وتلخيصاً نقول أن قلة قليلة من المبحوثين أولت أهمية لمسألة الديمقراطية، وهذا مبني على موقف مبدئي ناجم عن الفشل والإحباط الذي رافق مسيرة الديمقراطية في البلاد، فالديمقراطية لم تؤدي إلى نقلة نوعية في الحياة العامة في البلاد على النحو الذي كان متأملاً، وبالتالي لم تتطور أو تتجذر هذه التجربة وتصل إلى المستوى المطلوب، بحيث تصبح مهمة أولية للمبحوثين.

وبخصوص عقد مؤتمر إنقاذ وطني، فقد جاءت هذه الأولوية بالمرتبة الرابعة بنسبة ٩,٧٪، ونلاحظ هنا أن هذه الأولوية قد جاءت متقدمة على حلّ مجلس النواب الحالي، بالرغم من أهمية مجلس النواب في الحياة السياسية في الأردن باعتبار نظام الحكم نيابي ملكي وراثي، حيث يتقدم الركن النيابي على الركن الملكي، وبتقديرنا فإن لهذا دلالاته، فبالعودة لتاريخ التطور السياسي والاجتماعي للدولة الأردنية بشكل عام، والحركة الوطنية الأردنية بشكل خاص، يمكن القول أن فكرة المؤتمر الوطني الأردني لا تزال فكرة جاذبة لدى الكثير من الأردنيين، وهذا يقودنا إلى مناسبة أول مؤتمر وطني أردني شهدته البلاد عام ١٩٢٨، والذي شكل محطة هامة، ونقطة تحول في مسيرة العمل الوطني في البلاد.

(٦٥) محمد بني سلامه وآخرون، اثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية حيال التوجهات السياسية للرئيس الأمريكي باراك اوباما، دراسة ميدانية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الرسالة ٣٦٤، الحولية ٣٣، سبتمبر ٢٠١٢.

إن الظروف التي دفعت بأبناء البلاد إلى تبني فكرة عقد مؤتمر وطني يضم كافة زعماء البلاد وينطق باسمها، يمكن تلخيصها بالتحديات التي فرضتها المعاهدة البريطانية على الأردن، وتعارضها مع طموحات آمال الشعب الأردني بالاستقلال والتحرر، وبالرغم من الصعوبات التي واجهها القائمين على المؤتمر، إلا أنه نجح في تحديد المبادئ والأهداف الوطنية العامة، و بالتالي يمكن اعتباره أول برنامج وطني ديمقراطي أردني، وتحول المؤتمر إلى ما يشبه مؤسسة وطنية شعبية ذات تأثير في السياسة العامة في البلاد[٦٦].

وهذه الأيام وبعد مرور ما يزيد عن ثمانين عاماً من ذلك المؤتمر، يمكن القول أن ما توصل إليه الأجداد المؤسسين يمكن تبنيه وإعادة صياغته بما يوافق الظروف الحالية، وبالتالي اعتباره مرجعية للعمل السياسي، كما أن عقد مؤتمر وطني على مستوى البلاد يعد تطوراً هائلاً في شكل ومضمون العمل السياسي في البلاد، ويضع حداً لحالة الشرذمة والتشتت التي تعاني منها الحركة الوطنية الأردنية هذه الأيام، ويؤسس لحالة من الانسجام والتوافق بين مختلف أطراف الحركة الوطنية في البلاد باعتبار ما سيقرره المؤتمرون منهاج سياسي أو ميثاق وطني يتضمن ثوابت ومرتكزات العمل الوطني، وهنا يثور تساؤل مهم وهو لماذا تم إجهاض كل محاولات عقد مؤتمر وطني عام يناقش كافة أوضاع البلاد، ويقدّم حلول لها منذ بدء محاولات عقد هذا المؤتمر عام ١٩٨٩ حتى اليوم؟ إن عدم عقد هذا المؤتمر حتى اليوم بالرغم من ضرورة عقده فيه نوع من التشكيك بالقوى الوطنية ويمثل محاولة ضرب لصفوفها وتحجيم لقياداتها بما يؤدي إلى إضعافها وإبقاءها في حالة من التشتت والضياع، لا شك أن عقد مؤتمر وطني أمر في غاية الأهمية وهذا يحتاج إلى جهود كبيرة، وتفاهمات عديدة، وتهيئة الظروف للوصول إلى مؤتمر وطني يلتقي فيه الأردنيين على كلمة سواء، ويعلن فيه رؤية الأردنيين للإصلاح ولمستقبل الدولة بأبعادها الوطنية والعربية والخارجية.

الأولوية الخامسة وهي حلّ مجلس النواب الحالي وجاءت في المرتبة الخامسة من الأولويات، وعبّرَ نحو ٥٪ من جملة المبحوثين عن الاهتمام بها، وعلى الرغم من تدني هذه النسبة إلا أنها مهمة، وتعكس نوعاً ما نتائج الانتخابات الأخيرة، والتي جاءت أسوأ من الانتخابات السابقة وقد شهدت تزوير من نوع آخر، فقد تم تمويل بالكامل لقوائم ومرشحين بمنح ومكرمات لأهداف متعددة. إن الإصرار على إجراء هذه الانتخابات وسط مقاطعة شعبية واسعة والنتائج التي أسفرت عنها، تثير خشية الناس من أن هذا البرلمان بمواصفاته الحالية وبسلوكيات أعضائه باستثناء قلة قليلة يمكن أن يقدم تنازلات جديدة تتعلق بكينونة الدولة الأردنية ومستقبلها، ولا سيما في ضوء الحديث عن اقتراب موعد التسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

ومن هنا فإن الدعوات لحل هذا المجلس باعتباره غير قادر على مواجهة التحديات القائمة والقادمة نابع من نقصان شرعية هذا المجلس ولا سيما أن نسبة التصويت الحقيقية في الانتخابات معروفة بتدنيها وقد جرى التلاعب بها على نحو معلوم للكثير، ولا سيما المؤسسات التي راقبت الانتخابات سواء محلية أو دولية، وبالتالي فإن هذا البرلمان لا يتسم بالتمثيل الشعبي العريض، فتصبح الدعوات لحله من قبل ناشطي الحراك مبرّرة، ومقبولة شعبياً إلى حد ما.

---

(٦٦) السعدي، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

أخيراً هناك فئة لا تملك تصوراً قاطعاً حول الأولويات على المستوى الوطني، وإنهم غير متأكدين من أي الأولويات على المستوى الوطني يجب أن تتصدر أجندة الحراك الشعبي، ولذلك يؤكدوا على أهمية جميع الأولويات السابقة، وقد كانت نسبتهم ٤,١٪، وهذا بطبيعة الحال أمر متوقع نظراً لأهمية كل الأولويات السابقة.

رابعا : الأولويات على المستوى الإقليمي :

جدول رقم (٧٠)

التكرارات والنسب المئوية لاولويات الحراك على المستوى الإقليمي

الأولويات	الإجابة	التكرار	النسبة
على المستوى الإقليمي	الوصول إلى حلّ للقضية الفلسطينية	١٤٨	٪٣٣,٤
	الحفاظ على الأمن والاستقرار	١٣٩	٪٣١,٤
	حلّ الأزمة السورية	٦٥	٪١٤,٧
	مقاومة التطرف والإرهاب	٤٣	٪٩,٧
	منع الانتشار النووي	٢٣	٪٥,٢
	جميع ما ذكر	٢٥	٪٥,٦

يحتل المستوى الإقليمي وخصوصاً البعد القومي فيه، مكانة هامة للأردنيين، ويشغل حيزاً كبيراً في اهتماماتهم ومناقشاتهم، وهذا أمر طبيعي بحكم نشأة الدولة الأردنية والتوجهات العروبية لشعبها وقيادتها، فمنذ عام ١٩٢١ حتى اليوم، ظلت هذه التوجهات القومية تفرض وجودها على أجندة العمل السياسي في البلاد بصيغ وأشكال مختلفة، وهذه التوجهات أسهم في تشكيلها عوامل تاريخية وجغرافية وديمغرافية وسياسية واجتماعية شتى.

وبالاطلاع على الجدول (٧٠) نجد أن الوصول إلى حلّ للقضية الفلسطينية، احتل الأولوية الأولى بالنسبة للمبحوثين وبنسبة مئوية بلغت ٪٣٣,٤، وهذه نتيجة متوقعة أولاً، وتتفق مع نتائج الكثير من الدراسات الميدانية واستطلاعات الرأي العام التي أجريت في البلاد[٦٧]، فالقضية الفلسطينية هي أيضاً قضية أردنية، وكما يقول المؤرخ الأردني الدكتور علي محافظة: "كان الأردنيون أشد العرب تأثراً بما كان يجري في فلسطين... وقد ظلت أحداث فلسطين تشغل بال الأردنيين وتدفعهم إلى اتخاذ مواقف متباينة منها"[٦٨]، لقد شارك الأردنيين إخوانهم غربي نهر الأردن النضال، وتقديم التضحيات، والمواقف الثابتة تجاه الغزو الصهيوني في البدايات حتى حدوث كارثة فلسطين عام ١٩٤٨، التي أحدثت أثراً عميقاً في نفوس الأردنيين، وبعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، جاءت الوحدة بين الضفتين عام ١٩٥٠ لتزيد من شدة اللُّحمة بين الشعب الأردني والفلسطيني، واستمر الأردن في دعم المقاومة الفلسطينية والعمل الفدائي قبل وبعد حرب عام ١٩٦٧، وتمسكت الحكومات الأردنية المتعاقبة بالوحدة بين الضفتين حتى تاريخ فك الارتباط بينهما عام ١٩٨٨، دون تخلي الأردن عن واجبه القومي تجاه القضية الفلسطينية، وبعد توقيع معاهدة أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ قام الأردن بتوقيع اتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤، غير أن هذه الاتفاقيات لم تحقق السلام المنشود، وبقيت القضية الفلسطينية

(٦٧) لمزيد من المعلومات حول استطلاعات الرأي العام في الأردن حول القضية الفلسطينية وعملية السلام، يمكن الاطلاع على الاستطلاعات التي أجراها مركز الدراسات الأردنية التابع للجامعة الأردنية على موقعه الإلكتروني www.jcss.org أو المركز الأردني للبحوث الاجتماعية وموقعه الإلكتروني www.jcsr-jordan.org.

(٦٨) علي محافظة، أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ١٩٩٨، ص ٣٣٠.

تؤرق الأردنيين مواطنين ومسؤولين ولا سيما أن إسرائيل تطرح مشاريع تصفوية للقضية الفلسطينية على حساب الأردن منها الخيار الأردني، الكونفدرالية، والفدرالية وغيرها من مشاريع تؤدي في النهاية إلى تحويل الأردن إلى وطن بديل للفلسطينيين يستطيعوا أن يقيموا عليه دولتهم.

إن هناك مخاوف أردنية مشروعة من مسألة حلّ القضية الفلسطينية على حساب الأردن حيث أن هناك غربي النهر عدو إسرائيلي هدفه واضح، وهو أن لا تقوم دولة فلسطينية كاملة السيادة تحت كل الظروف، وأن لا يحصل الفلسطينيين على أي حق من حقوقهم الوطنية الثابتة، وبالتالي فإن اي كيان مستقبلي في فلسطين لن يكون دولة أو نصف دولة أو ربع دولة بأي معيار من المعايير، وبالتالي فإن العلاقة التي ستقوم بين الأردن والكيان الفلسطيني الذين سيقوم تُحدد مهام الأردن على نحو يستوعب فيه المهاجرين من فلسطين التي ستصبح دولة يهودية بشكل كامل، بينما يتعاون الأمن الأردني مع الأمن الفلسطيني الذي جرى تدريبه في الأردن ضمن ما عُرف ببرنامج الجنرال دايتون، بحيث تصبح مهمة الأمن مواجهة الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية ولا سيما بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من المحافظات الفلسطينية وهكذا تصبح المواجهة عربية – عربية بدلاً من عربية – إسرائيلية، ناهيك عن تداعيات هذه القضية على الأردن هذه الأيام، ولا سيما في ضوء التسريبات حول مستقبل العلاقة بين الأردن وفلسطين، ودعوات التوطين والتجنيس والمحاصصة، بينما تمضي إسرائيل في مصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات في الضفة الغربية، وطرد المقدسيين، وإقامة جدار الفصل العنصري، ومحاولة التخلص من سكان البلاد الأصليين في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ بعد إعلانها مبدأ يهودية الدولة.

والخلاصة أن مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للمبحوثين ناجمة عن فشل اتفاقيات السلام المعقودة بين إسرائيل، وكل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي فإن هذه المسألة لا تزال الأولوية رقم واحد على المستوى الإقليمي نظراً لتداعياتها على الدولة الأردنية أولاً، ونظراً لأن حل هذه القضية يسهم في التغلب على المشكلات الأخرى مثل تحقيق التنمية الاقتصادية وتعميق التجربة الديمقراطية وغيرها.

يلي حلّ القضية الفلسطينية في الأولويات على المستوى الإقليمي للمبحوثين، الحفاظ على الأمن والاستقرار وبفارق محدود جداً، حيث أعلن ٣١,٤٪ من أفراد العينة أن الحفاظ على الأمن والاستقرار هو الأولوية الأولى لهم على المستوى الإقليمي.

إن هذا الاهتمام بمسألة الأمن والاستقرار يعكس نوع من العقلانية والواقعية لدى ناشطي الحراك الشبابي في الأردن،فهم بذلك يعبرون ضمنيا عن رفضهم استخدام العنف وسيلة لتحقيق أهدافهم، و يصرون على الأسلوب السلمي الديمقراطي وهم يدركوا أن غياب الأمن والاستقرار قد أدخل المنطقة في نفق مظلم، وحالة من الفوضى جعلت الكثير من أبناء الأمة يتخوفوا من تداعيات الربيع العربي، لا بل هناك توق لأيام صدام حسين في العراق، وحسني مبارك في مصر، وسنوات الأمن والاستقرار في عهد بشار الأسد.

كذلك يأتي الاهتمام بمسألة الأمن والاستقرار في ضوء حرص ناشطي الحراك على الحفاظ على سلمية وحضارية الحراك في الأردن بحيث ينعكس ذلك على الواقع في المشهد السياسي الأردني، فالجميع متفق على تجنيب البلاد حالة الفوضى التي تعانيها الدول العربية من العراق والبحرين شرقاً إلى تونس والجزائر غرباً، و الجميع مدرك لحساسية موقع الاردن و حدوده الملتهبة شمالا و شرقا و غربا .

لقد اتضح لنا بما لا يقبل اي شك – من خلال نتائج هذه الدراسة – أن هناك شبه إجماع على أن الأمن والاستقرار سواء على المستوى الإقليمي أو المحلي يهم الأغلبية الساحقة من المبحوثين، وهذا يعكس درجة عالية من العقلانية والواقعية والوعي السياسي لدى ناشطي الحراك، وهذا يعني أن لدينا فئة من الشباب من ناشطي الحراك أكثر اتزاناً وفهماً للبيئة الإقليمية من بعض النخب الحاكمة التي تحاول شيطنة الحراك والتشكيك بأجندة ووطنية القائمين عليه، فالحراك الشبابي، وفق هذه النتيجة ينبغي أن يُنظر إليه كفرصة، وليس كتهديد للأمن والاستقرار في البلاد.

الأولوية الثالثة على المستوى الإقليمي هي حلّ الأزمة السورية، وعبر نحو ١٤,٧٪ من جملة المبحوثين عن الاهتمام بها، وهذا غير مفاجئ لنا باعتبار الأردن من أكثر الدول تضرراً من هذه الأزمة على كافة الصعد، إن أكثر ما يزعج ويخيف الأردنيين من استمرار هذه الأزمة هو تقسيم الدولة السورية إلى دويلات صغيرة متصارعة وتداعيات ذلك على الأردن، إضافة إلى أن تعثر ثورات الربيع العربي بشكل عام والأزمة السورية على وجه الخصوص يقدم ذريعة للنظام السياسي الأردني في إبطاء مسيرة الديمقراطية والإصلاح في البلاد لا بل الانقلاب على ما تم إنجازه حتى الآن – بالرغم من تواضعه – وبالتالي عودة عقارب الساعة إلى الوراء، والاستمرار في إدارة الدولة بالأساليب القديمة.

إن أخطر ما في الأزمة السورية بالنسبة للأردن هو تقسيم الدولة السورية إلى دويلات، وتفكك المجتمع السوري إلى طوائف وأثنيات، وتحول سوريا إلى قاعدة أو ملاذ للإرهابيين والجماعات المتطرفة، واستمرار تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن وطول مدة بقائهم في البلاد مع ما يترتب على ذلك من آثار وأخطار سياسية واقتصادية واجتماعية وديمغرافية بدأت ملامحها تظهر بشكل واضح في بعض المدن الأردنية مثل مدينة المفرق حيث ارتفعت أجور السكن بشكل جنوني، وانتشرت بيوت الدعارة، وازدادت المشاكل الصحية والبيئية في المدينة، وتهديد الأمن الوطني والمخاوف من تحول الأردن إلى دولة للاجئين.

وأسوأ ما في الأزمة السورية في الوقت الراهن هو انقسام قوى الإصلاح في البلاد تجاه الأزمة بين مؤيد أو معارض للنظام السوري علماً أن كلا الطرفين لا يغير على أرض الواقع في سوريا شيئاً، ومن هنا فإن التفكير الاستراتيجي لدعاة الإصلاح ينبغي أن يأخذ هذا بعين الاعتبار، وأن يكون الرهان على الأردن ومسيرته ومصالحه بالدرجة الأولى، وعدم الاختلاف على ذلك.

إن تبوء الحفاظ على الأمن والاستقرار المرتبة الثانية في الأولويات بعد حلّ القضية الفلسطينية، ومجيء حل الأزمة السورية في المرتبة الثالثة، فيه نوع من الواقعية السياسية ذلك أن حلّ القضية الفلسطينية، ومن ثم حلّ الأزمة السورية سوف ينعكس إيجاباً على حالة الأمن والاستقرار في المنطقة، وأنه بدون حلّ لهاتين المسألتين لن يحُل الأمن والاستقرار ولن تنعم شعوب المنطقة بالتنمية أو الديمقراطية حيث أن غياب السلام والأمن والاستقرار مسؤول إلى حد كبير عن تعثر المنطقة في كل المجالات.

الأولوية الرابعة هي مقاومة التطرف والإرهاب واستأثرت بنسبة ٩،٧٪ من استجابات المبحوثين، وهذا يعكس تأثر ناشطي الحراك الشبابي بالخطاب السياسي الرسمي للدولة الأردنية، فالأردن من الدول الداعمة لسياسات مقاومة كل أشكال التطرف والإرهاب، وناشطي الحراك الشبابي هم أبناء الدولة الأردنية، وقد نشأوا في كنف وأحضان الدولة وكافة مؤسساتها، وبالتالي لا عجب أن يكون لديهم موقف مناوئ للإرهاب والتطرف، وهذه نتيجة تشير بوضوح إلى نجاح جهود الدولة الأردنية في تبني موقف رافض للعنف والتطرف والإرهاب، حتى لدى الفئات المحتجة على الكثير من المواقف والسياسات العامة للدولة الأردنية، باختصار يمكن القول أن التوجه السياسي والايدولوجي للدولة الأردنية هو الذي يفسر هذه النتيجة.

الأولوية الخامسة هي منع الانتشار النووي، فقد اعتبرها ٥،٢٪ من جملة المبحوثين أهم الأولويات في المنطقة، وهذه نسبة رغم تدنيها إلا أنها مهمة، وتعكس نوع من الوعي السياسي لناشطي الحراك، فبالرغم من أهمية ومحورية الأولويات السابقة، إلا أنها لم تشغل أنظار ناشطي الحراك عن الخطر النووي، ولا سيما أن الأردن اقرب الدول إلى إسرائيل التي تملك أسلحة نووية، ومن ثم فإن أي تسرب نووي أو حتى حرب تستخدم فيها الأسلحة النووية سيجعل الأردن في قائمة الدول المتضررة، وبخصوص امتلاك إيران للسلاح النووي فإن ذلك لم يؤثر على موقف ناشطي الحراك من هذه المسألة، وبناء على ما سبق، يمكن القول أن منع الانتشار النووي أو جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من هذه الأسلحة النووية جاء من ضمن أولويات المبحوثين، إن منع الانتشار النووي يشكل موقفاً حكيماً لدى الناشطين الشباب لما تمثله هذه الأسلحة من أخطار جسيمة على البشرية، وربما يكون الذين اختاروا منع الانتشار النووي كأولوية قد فعلوا ذلك من منطلق سياسي أو إنساني.

أخيراً، نأتي إلى الفئة التي لم تحسم خياراتها ولم تحدد أي الأولويات أهم على المستوى الإقليمي، وأكدت على أهمية كل الأولويات السابقة، وهذه الفئة كانت بنسبة ٥،٦٪، وهذه فئة ليست في حالة تردد تجاه القضايا السابقة، وإنما عبرت عن رأيها بأهمية كل تلك القضايا.

تلكم هي الأولويات وهي بمثابة جدول أعمال المهام القادمة الملقاة على عاتق ناشطي الحراك وصُناع القرار في البلاد، فأضعف الإيمان هو ترتيب هذه الأولويات ضمن برنامج عمل وطني، وأقوى الإيمان تنفيذ هذا البرنامج على أرض الواقع، فالأردنيين هويتهم واحدة، وهمومهم واحدة، وتطلعاتهم واحدة، وينبغي أن يكون لديهم برنامج واحد واضح المعالم للحاضر والمستقبل.

ملخص النتائج

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف حول أسباب نشأة الحراك الشبابي في الأردن، ورصد ردود الأفعال الرسمية والشعبية ومؤسسات المجتمع المدني تجاه الحراك الشبابي، والكشف عن أدوات و خطاب و أساليب وأداء الحراك الشبابي في الأردن، هذا بالإضافة إلى استطلاع آراء ناشطي الحراك الشبابي في الأردن حول التحديات والصعوبات التي تواجه الحراك.

وقد بحثت هذه الدراسة في الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي، وحاولت استشراف مستقبل الحراك الشبابي في الأردن، ومن ثم رصد وتحليل الأولويات بالنسبة للحراك على مستوى الحراك، وعلى مستوى الإصلاح السياسي في الأردن، وعلى المستوى الوطني وعلى المستوى الإقليمي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها:

أولا: تبين من خلال نتائج تحليل الدراسة الميدانية ان أكثر الأسباب تأثيراً على نشأة الحراك الشبابي في الأردن هي الأسباب الاقتصادية، حيث كانت الخصخصة ونهب مقدرات البلد، والفساد الاقتصادي وسوء توزيع عوائد التنمية، وغياب التنمية الاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة من أهم الأسباب الاقتصادية. يليها الأسباب السياسية مثل تعثر وبطء مسيرة الإصلاح في البلاد، وتراجع المسيرة الديمقراطية، وأخيراً الأسباب الاجتماعية مثل غياب العدالة والمساواة، والتهميش والحرمان والإقصاء.

وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود شبه إجماع من جميع أفراد العينة في التأكيد على أنّ هذه الأسباب كان لها الدور الأكبر في نشأة الحراك الشبابي في البلاد بغض النظر عن جنسهم، وحالتهم الاجتماعية، ومستوى دخلهم، و عضويتهم في الأحزاب السياسية.

توصلت الدراسة إلى وجود إجماع حول بعض الأسباب، واختلاف على البعض الآخر، فقد بينت الدراسة أنه يوجد اختلاف في الأسباب الاجتماعية تبعاً لمتغير العمر، فالشباب من ذوي الفئة العمرية ٣٠ -٣٥ سنة يعتقدون أنَّ الأسباب الاجتماعية كان لها دور في نشأة الحراك أكثر من غيرهم. كما أظهرت الدراسة أنه يوجد اختلاف بين أعضاء عينة الدراسة حول الأسباب الاقتصادية تبعاً لمتغير مكان القامة، والمستوى التعليمي، العضوية في مؤسسات المجتمع المدني، فالناشطون الذين يسكنون في المدن والذين يكون مستوى تعليمهم جامعي أكثر تقديراً للأسباب الاقتصادية من القاطنين في القرى في التأثير على نشأة الحراك الشبابي، كما أن الناشطين الجامعيين أكثر تقديراً لهذه الأسباب من الذين مستوى تعليمهم ثانوي، وأن الذين ينتمون إلى مؤسسات المجتمع المدني من أفراد عينة الدراسة يعتقدون بأن الأسباب الاقتصادية لها تأثير واضح على نشأة الحراك الشبابي أكثر من غيرهم.

أما بخصوص تأثير الأسباب السياسية على نشأة الحراك الشبابي، فقد بينت الدراسة أن أفراد العينة الذين يعملون في القطاع الخاص أكثر تقديراً للأسباب السياسية في التأثير على نشأة الحراك

الشبابي، كما أن أفراد العينة غير المشاركين في الانتخابات النيابية التي جرت عام ٢٠١٣ يعتقدون بأن هذه الأسباب لها تأثير واضح على نشأة الحراك الشبابي أكثر من المشاركين.

ثانياً: بينت الدراسة أن الاتجاه العام لردود الفعل الرسمي تجاه الحراك، ودور مؤسسات المجتمع المدني في نشأة الحراك وتطوره كان إيجابياً بدرجة متوسطة، في حين كان الاتجاه العام نحو ردود الفعل الشعبية تجاه الحراك من وجهة نظر القائمين علية إيجابياً بدرجة عالية.

ثالثاً: كان الاتجاه العام نحو خطاب وأدوات وأساليب وأداء الحراك إيجابياً لحد ما، فقد كان إيجابياً بدرجة كبيرة في الأمور التالية:

- استخدامه لأدوات سلمية وحضارية.
- استخدامه لوسائل الاتصال الاجتماعي.
- وصوله لمناطق جديدة في البلاد.
- استقطابه لشخصيات وطنية.
- تطوير أساليبه وأدواته في التعبير عن مطالبه.
- رفض الحراك ربطه بالربيع العربي.

في حين كان إيجابياً بدرجة متوسطة في بعض الأمور مثل:

- امتلاكه لبرامج سياسية واقتصادية واجتماعية.
- نظرة الشعب للحراك.
- استخدامه لبعض الأساليب غير النزول للشارع يوم الجمعه .

رابعاً: كان الاتجاه نحو استمرارية الحراك في المستقبل بدرجة عالية بغض النظر عن الضغوط الخارجية والداخلية لإنهائه.

خامساً: كانت درجة الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي بشكل عام بدرجة متوسطة، ومن هذه الصعوبات:

- صعوبات اقتصادية متعلقة بتمويل الحراك.
- غياب التنيسق بين الحركات المختلفة.
- العنف الذي رافق بعض ثورات الربيع العربي.

وقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية على أنه يوجد شبه إجماع في تقدير أفراد العينة للصعوبات التي تواجه الحراك بغض النظر عن جنسهم. حالتهم الاجتماعية، أعمارهم، مكان إقامتهم، وظيفتهم، مستوى دخلهم، مستواهم التعليمي، عضويتهم في الأحزاب السياسية، عضويتهم في مؤسسات المجتمع المدني. في حين اختلف بعض أفراد عينة الدراسة على درجة هذه الصعوبات باختلاف بعض المتغيرات، حيث أن أفراد العينة من إقليم الشمال يعتقدون بأن درجة الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك أكبر من إقليم الجنوب، كما أن المشاركين بالانتخابات البرلمانية يرون بأن الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي أكبر من غير المشاركين. هذا بالإضافة إلى أن أفراد العينة غير الملتزمين بالشعائر الدينية يعتقدون بهذه الصعوبات أكثر من الملتزمين.

سادساً: كانت الإنجازات التي حققها الحراك الشبابي من وجهة نظر القائمين عليه بدرجة متوسطة، ومن الإنجازات التي تحققت بدرجة عالية:

- رفع مستوى الوعي الشعبي وثقافة الاحتجاج.
- رفع سقف الحريات وكسر حاجز الخوف.
- تعزيز الوحدة الوطنية والكشف عن مسؤولية المواطن.
- المساهمة في دفع عجلة الإصلاح.

وقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية أنه يوجد توافق بين أفراد عينة الدراسة حول الإنجازات التي تحققت من خلال الحراك الشبابي بغض النظر عن جنسهم، حالتهم الاجتماعية، مكان إقامتهم، مستوى تعليمهم، عضويتهم في الأحزاب السياسة ومؤسسات المجتمع المدني، المشاركة في الانتخابات البرلمانية، في حين اختلف بعض أفراد العينة حول درجة الإنجازات تبعاً لبعض المتغيرات المستقلة، حيث تبين أن أفراد العينة الذين يقطنون في الشمال يعتقدون بأن الإنجازات التي حققها الحراك أكثر من أبناء الوسط، كما أن الأفراد الذين يعملون في القطاع العام يعتقدون بأن الإنجازات التي حققها الحراك أكثر من أفراد العينة الذين لا يعملون.

وقد تبين أيضاً أن الذين مستوى دخلهم أقل من ٥٠٠ دينار يعتقدون بأن مستوى الإنجازات التي حققها الحراك كانت اكبر من الذين مستوى دخلهم ١٠٠٠ دينار فما فوق، كما أن أفراد العينة الملتزمون بالدين يعتقدون بأن الإنجازات التي حققها الحراك أكبر من غير الملتزمين.

سابعاً: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ٢٥,٧٪ من أفراد عينة الدراسة تعرضوا للاعتقال أو المضايقات الأمنية.
- ٤٦,٥٪ من أفراد عينة الدراسة يجدون صعوبة في الحصول على المعلومات السياسية.
- ٦٣,٢٪ من إجمالي عينة الدراسة يعتبرون الإنترنت هو المصدر الأساسي لمعلوماتهم.
- ٨٧,٨٪ من أفراد عينة الدراسة يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي.
- ٦٩,٥٪ من أفراد العينة يستخدمون الإنترنت أكثر من ساعة في اليوم.
- ٤٢,٧٪ من العينة يستخدمون وسائل التواصل بسبب ضعف مصداقية الإعلام الرسمي.
- ٣٣,٩٪ من أفراد عينة الدراسة يستخدمون هذه الوسائل لسهولة الحوار والتواصل بها.

ثامناً: كانت أهم الأولويات التي يجب أن يركز عليها الحراك في المستقبل كما يلي:

- على مستوى الحراك نفسه: تتركز الأولويات على تطوير خطاب ووسائل وأدوات وأداء الحراك، يليها استمرارية الحراك في المستقبل ومن ثم توحيد مختلف الحراكات في البلاد.

- على مستوى الإصلاح السياسي في الأردن: تتركز الأولويات على إجراء تعديلات جوهرية على الدستور الأردني، يليها تغيير قانون الانتخابات الحالي.

- على المستوى الوطني: تتركز الأولويات على مكافحة الفساد بمختلف أشكاله، يليها تحقيق العدالة والتنمية، ومن ثم تعميق التجربة الديمقراطية.

- على المستوى الإقليمي: تتركز الأولويات على وجود حلّ عادل للقضية الفلسطينية، يليها الحفاظ على الأمن والاستقرار، ومن ثم حلّ الأزمة السورية.

التوصيات

في ضوء نتائج هذه الدراسة، نقترح التوصيات التالية:

أولاً: على المستوى الرسمي:

إن خروج الأردن من الأزمة التي يعاني منها يقتضي اعتبار الإصلاح ضرورة تاريخية ومصلحة وطنية، من اجل استعادة الثقة بين الشعب والقيادة ومؤسسات الدولة، وهذا يستلزم اعتماد إستراتيجية وطنية شاملة للإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري والأخلاقي من أجل إحداث التغييرات المطلوبة في الدولة والمجتمع على حدّ سواء، وذلك من خلال ما يلي:

١- إجراء وجبة ثانية من التعديلات الدستورية، إذ لا يمكن إحداث إصلاح سياسي حقيقي في ظل نصوص دستورية تعطي السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة، وهذا لا ينسجم مع المبادئ الديمقراطية وعلى رأسها السيادة للأمة، مع التأكيد على احترام أحكام الدستور والالتزام بها من قبل السلطات الثلاث، فالدستور هو الضمان الأكبر لاحترام حقوق الأفراد وحرياتهم.

٢- إعادة النظر في النهج الاقتصادي وتأكيد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ووقف سياسات الخصخصة، والعمل على استعادة المؤسسات والشركات التي تم بيعها، والعمل على استعادة الأموال التي تم نهبها، والتشدد في سياسة الاقتراض والاقتصاد في النفقات الرسمية ووقف الإسراف والتبذير الذي لا مسوغ له.

٣- اعتماد إستراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد بكافة أشكاله، وذلك من خلال تعديل القوانين الناظمة لإدارة الدولة، وإدارة المال العام بحيث يتم تجريم أفعال الفساد، ودعم وتعزيز استقلال القضاء ووحدته بما يضمن معالجة قضايا الفساد ضمن ولايته القانونية، ووضع نظام نزاهة وطني مع ما يتطلب هذا النظام من تعديل القوانين الحالية أو إنشاء قوانين جديدة، وتعميم الشفافية على أداء كافة مؤسسات الدولة.

٤- إعادة النظر بالقوانين الناظمة للحياة السياسية ولا سيما قوانين الانتخاب، والأحزاب السياسية، والمطبوعات والنشر، وحق الحصول على المعلومة، بحيث يتم التوافق على قانون انتخاب يوفق بين الاعتبارات الديمغرافية والجغرافية، ويحقق العدالة التمثيلية، ويواكب المعايير الدولية، وكذلك تبني قانون جديد للأحزاب السياسية يجعل الأحزاب رافعة قوية للديمقراطية والتعددية السياسية،

ويزيل أزمة عدم الثقة بين الحكومة والأحزاب، وتبني قانون جديد للمطبوعات والنشر لإطلاق الحريات العامة وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة والإعلام، وكذلك تعديل قانون الحق في الحصول على المعلومة، لا سيما التي تهم المواطن، بما يضمن الكشف بشفافية عن الحقائق ويُعلي قيم النزاهة وسيادة القانون.

٥- الابتعاد عن الحلّ الأمني في مواجهة حركة الاحتجاجات التي تشهدها البلاد وإتباع الحلول السياسية، وإصلاح المؤسسة الأمنية، ووقف تجرؤ الأجهزة الأمنية على حقوق المواطنين وحرياتهم، ووضع حدّ للنهج الذي تستخدمه الأجهزة الأمنية والذي يعبر عن ذهنية عرفية، وذلك بتحديث هذه الأجهزة وتأهيلها لممارسة مهامها في حفظ وحماية أمن الوطن والمواطن، والتوقف عن التدخل في الحياة المدنية للمجتمع، والتحول من دولة المخابرات إلى مخابرات الدولة.

٦- العمل على إصلاح التعليم في مختلف مستوياته باعتباره المدخل للإصلاح في كافة المجالات، وهذا يتمثل بإعادة النظر بدور ورسالة وظروف العاملين في هذا الحقل بحيث يتم تهيئة الظروف المناسبة لهم للقيام بدورهم على أكمل وجه ولا سيما في مجال إرساء وتدعيم قيم وسلوكيات الديمقراطية وتعميق الانتماء الوطني والقومي، وكذلك تطوير النظام التعليمي بما يتوافق مع متطلبات السوق وتزويد الطلبة بالمهارات والخبرات التي تمكنهم من المنافسة في سوق العمل.

ثانياً: على مستوى مؤسسات المجتمع المدني:

إن مؤسسات المجتمع المدني حليف استراتيجي للديمقراطية، وإذا ما تم تهيئة المناخ المناسب لها فإنها تلعب دوراً بارزاً في تعزيز المسيرة الديمقراطية، وإشاعة أجواء الحرية والحوار والتعددية والمشاركة الشعبية، وهذا يستلزم من هذه المؤسسات العمل على ما يلي:

١- وضع حد لسيطرة النخب السياسية والقيادات الهرمة على مقاليد العمل في مؤسسات المجتمع المدني، وعلى رأسها الأحزاب السياسية، في مقابل تهميش الأغلبية، ومن ضمنها جيل الشباب، إذ لا مكان للشباب في هذه المؤسسات، ومثل هذه الممارسات تدعو للإحباط، ولا تشجع الشباب على المشاركة.

٢- التواصل مع الحراك الشعبي بشكل عام والحراك الشبابي بشكل خاص، وتدعيم الأنشطة والبرامج والمبادرات التي يمكن أن تساعد الشباب على تحقيق هويتهم وآمالهم، من خلال

إشراكهم في عملية صنع القرار في مجتمعاتهم المحلية وعبر مؤسسات المجتمع المدني القائمة، وتأهيلهم وتشجيعهم على قيم وسلوكيات جديدة مثل العمل الحر، والاعتماد على النفس، والاستقلالية، وثقافة المبادرة والإبداع والعمل التطوعي.

٣- إزالة الغموض عن التمويل الأجنبي الذي تحصل عليه بعض مؤسسات المجتمع المدني والذي يثير الشكوك حول أهداف وأجندة الجهات المانحة، وذلك باعتماد الشفافية في الحصول على التمويل، وكذلك الإنفاق، وذلك من أجل تسهيل التواصل مع الشباب وجذبهم إلى أنشطة وبرامج هذه المؤسسات بعيداً عن الشبهات.

ثالثاً: على مستوى ناشطي الحراك الشبابي في الأردن:

يمثل الحراك الشبابي في الأردن جزء هام من الحراك الشعبي العام الذي شهدته البلاد بشكل مكثّف منذ انطلاق الربيع العربي، وتكوّن هذه الحراكات دليل على حيوية الشعب الأردني من ناحية، وعمق الأزمة التي تشهدها البلاد من ناحية أخرى، إلا أن وجود هذه الحراكات لا يكفي لتحقيق الإصلاح السياسي، إذ لا بد من تنظيم وتطوير وتفعيل هذه الحراكات، وبخصوص الحراك الشبابي فإنه يمكن التوصية بما يلي:

١- وضع حدّ لشرذمة وتشعب الحراكات، وذلك من خلال العمل على توحيد وتنظيم العديد من الحراكات، ولا سيما تلك المتقاربة جغرافياً أو ذات القواسم والأهداف المشتركة، العنصر الحاسم في تطور الحراك هو قدرته على التنظيم الذاتي، فالتنظيم قوة ومنعة لهذه الحراكات، ويسهل عملية التواصل والعمل والتنسيق بشكل مؤسسي، فالعمل الجماعي المنظم هو الذي يحقق التعاون المطلوب لتوظيف ناجح للانجاز، بينما تبقى الجهود الفردية عاجزة و مبعثرة .

٢- ضرورة التوافق على برنامج عمل أو مرجعية موحّدة للحراكات، وقد يكون عقد مؤتمر وطني عام للحراكات يسهم في التوصل إلى تبني برنامج عمل يشكل خريطة طريق أو ميثاق وطني للإصلاح، ينقل الحراك من حالة الانتقاد ورفع الشعارات إلى تقديم الحلول والبدائل إضافة إلى أن مثل هذا الميثاق قد يشكل ضمانة لتماسك واستمرارية الحراك.

٣- تعزيز حضور ومشاركة المرأة في الحراك الشبابي من خلال تطوير أنشطة وفعاليات الحراك، بحيث لا تقتصر على النزول إلى الشارع، وقد يكون من ضمن تعزيز دور المرأة في الحراك تشكيل لجان خاصة بالنساء لوضع تصورات وأفكار تناسب واقع المرأة في المجتمع الأردني، و تتيح المجال لها للمشاركة بفعالية في أنشطة الحراك، فغياب المرأة عن الحراك هو بلا أدنى شك نقطة ضعف كبيرة للحراك .

الخاتمة

عبر الصفحات السابقة، حاولت هذه الدراسة رصد وتحليل التوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي، وتقديم وجهة نظر موضوعية أشبه بخريطة للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي لناشطي الحراك، وهي بطبيعة الحال نتاج للوضع العام في البلاد، وإلى حد ما استجابة لثورات الربيع العربي.

مع إطلالة ربيع العام ١٩٨٩، بدأ ربيع الأردن الديمقراطي حيث كسر الشعب الأردني حاجز الخوف مطالباً بالخبز والحرية معاً، وقد استجاب النظام السياسي للمطالب الشعبية، حيث تم تعليق الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية، وتم استئناف الحياة البرلمانية في البلاد، وبدلاً من أن تتعزز هذه التجربة، فقد تراجعت في أعقاب توقيع اتفاقية السلام عام ١٩٩٤، ومنذ ذلك التاريخ ومسيرة الإصلاح في البلاد متعثرة، وتواجه الكثير من العقبات والعراقيل.

ومع إطلالة الربيع العربي، كسر الأردنيين حاجز الخوف على النحو الذي فعلوه في عام ١٩٨٩ وفي عام ١٩٩٦، حيث نزلوا إلى الشوارع في مظاهرات واحتجاجات سلمية مؤكدين على مطالبهم بالكرامة والحرية ومكافحة الفساد، لكنهم خلافاً لما حدث في دول الربيع العربي لا زالوا يهتفوا: "الشعب يريد إصلاح النظام" بدلاً من إسقاطه.

مع نجاح ثورات الربيع العربي، فقد اتضح بما لا يدع مجالاً للشك بأن العالم العربي اليوم يشهد تغيرات جذرية عميقة في كافة مجالات الحياة، ورغم ما يظهر في الكثير من النظم السياسية العربية من ثبات ظاهري على قمة الهرم السياسي، فإن قاعدة المجتمع في تلك النظم تتعرض لموجات عنيفة من التغيير، ومن المؤكد أنها سوف تؤثر بدرجات وأشكال متنوعة على ثبات هذه القيم، ولعل أكثر المتأثرين بهذه التغيرات المتلاحقة هم الشباب الذين يشكلون الأغلبية في المجتمعات العربية اليوم، وكما بيّنا في ثنايا هذه الدراسة، فإن ثورات الشباب في الوطن العربي، والاحتجاجات الشعبية والشبابية في الأردن لا تزال مستمرة، وأن النشطاء الشباب في كافة دول الربيع العربي يشتركوا في الأفكار والتطلعات والأساليب والوسائل، ويسعوا إلى الوصول إلى إقامة أنظمة جديدة قادرة على تلبية مطالبهم الأساسية، وإن القمع والتنكيل والحلول الأمنية لن تضع حداً لهذه الثورات والاحتجاجات، فالشباب خرجوا من القمقم وحلّت لديهم ثقافة المشاركة وتحمل المسؤولية محل ثقافة الخضوع والسلبية.

إن خروج الأردنيين كافة وفي مقدمتهم الحراك الشبابي إلى الشوارع للتعبير عن رفضهم للسياسات المُتبَعة والأوضاع السائدة هو دليل على نفاد صبرهم وفقدانهم الثقة بالحكومات، وقلقهم على مستقبلهم وعدم اطمئنانهم لما يجري في الوطن، لا بل عدم ثقتهم بالكثير من الذين يتولون المسؤولية والقرار في وطنهم، وعجزهم كمسؤولين عن معالجة هموم وقضايا الوطن. كما أن خروج المواطنين إلى

الشوارع والساحات العامة هو دليل على حيوية هذا الشعب، وحرّي بالمسؤولين الإفادة من هذا السلوك الحضاري واستخلاص ما فيه من نتائج وعبر، والبحث عن حلول علمية مدروسة لكافة المسائل التي تشغل هموم الناس، وتثير اهتمامهم. فالشباب الذين يعبرون اليوم عن مطالبهم ورغباتهم بأسلوب سلمي وديمقراطي قد يلجأون في الغد إلى وسائل أخرى إذا ما استنفذوا هذا الأسلوب السلمي للتعبير عن رغباتهم ومطالبهم وتحقيق أهدافهم وأمانيهم.

إن ما يقوم به ناشطي الحراك الشبابي في الأردن من مسيرات واعتصامات ومبادرات وحراك مكثف يكشف عن حاجة الشباب إلى الإصلاح والاستعداد التام للمشاركة فيه إذا أتيحت لهم الفرصة، وفُتحت أمامهم الأبواب دون تضييق أو تهديد، مما يفرض الحاجة إلى إعادة التفكير والمراجعة لقضية الإصلاح السياسي والدستوري والاقتصادي تحت مظلة الديمقراطية وما يرتبط بها من العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المتراكمة.

على مدى العقد الماضي، ارتبط الحديث عن الإصلاح السياسي بوجوب إقرار قوانين عصرية في مقدمتها قانون الانتخاب، وقوانين الأحزاب السياسية والاجتماعات العامة والمطبوعات والنشر. وارتبط الحديث عن الإصلاح الاقتصادي بوجوب إعادة النظر بالسياسات الاقتصادية ولا سيما الخصخصة، وفرض قانون تصاعدي للضريبة وقانون من أين لك هذا، وصياغة خطط تنموية وطنية، بحيث تشكل هذه الإصلاحات الإطار العام للمرحلة الجديدة من الإصلاح والتحديث وتؤسس لقطيعة مع المرحلة السابقة التي كان أبرز عناوينها تزوير الانتخابات، وقمع الحريات، وانتشار الفساد، وزيادة نسب الفقر والبطالة، وبيع مقدرات البلاد من شركات ومؤسسات وثروات طبيعية وأراضٍ وبنى تحتية، وبالمحصلة زيادة درجة الاحتقان والتوتر في المجتمع، وإضعاف الدولة وعدم المقدرة على مواجهة المشاكل والتحديات، ولا سيما في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة. وفي ظل تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانتشار مشاعر الخوف والقلق والإحباط، وانتشار قيم السلبية واللامبالاة والاغتراب، فإن المخلصين والحريصين على أمن وتقدم وازدهار الوطن هم الذين يجاهرون بالرأي، ورفع الصوت عالياً، والخروج إلى الشوارع والساحات العامة وفي مقدمتهم ناشطي الحراك الشبابي، وذلك من أجل تحقيق الإصلاح المنشود والتغير نحو الأفضل، واستعادة ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها والحياة السياسية وضرورة المشاركة فيها.

لقد كشفت نتائج هذه الدراسة أن ناشطي الحراك الشبابي في الأردن في توق إلى الإصلاح وتعزيز المسيرة الديمقراطية في البلاد، ولا شك أن تعزيز الديمقراطية من أهم عوامل توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقيق الأمن على مستوى النظام السياسي، على مدى العقد الماضي ارتبط الحديث عن تعزيز الديمقراطية بوجوب إقرار قوانين عصرية وفي مقدمتها قوانين الانتخاب، والأحزاب السياسية، والمطبوعات والنشر، وحق الحصول على المعلومة، وهذه القوانين ينبغي أن يُنظر إليها ضمن رؤية

واضحة باعتبارها أحد أهم المكونات الرئيسة لأي مشروع للإصلاح في البلاد، والمطلوب ترجمة النصوص القانونية إلى ممارسات عملية أو إلى واقع محسوس، وهذا يستلزم إعادة النظر بالقوانين السابقة، فقانون انتخاب جديد يلبي مطالب الشعب الأردني ومنهم ناشطي الحراك، وهذا يستلزم إجراء انتخابات حرة نزيهة، تفرز برلمان يمثل مختلف فئات المجتمع تمثيلاً حقيقياً، ويسن تشريعات رشيدة تعزز التحول الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، كما أن قانون جديد للأحزاب السياسية يساعد على تنمية الحياة الحزبية، وتدعيم المشاركة الديمقراطية هو من أبسط متطلبات الديمقراطية الحقة، وكذلك قانون جديد للمطبوعات والنشر يؤدي إلى إطلاق الحريات العامة مما يؤسس للدولة الديمقراطية التي ينادي بها الجميع.

أما بخصوص الإصلاح الاقتصادي، فلا بد من إعادة النظر بالسياسات الاقتصادية ولا سيما الخصخصة، فقد بينت نتائج هذه الدراسة أن العوامل الاقتصادية هي المحرك والباعث الأول للاحتجاجات في البلاد، وبالتالي لا بد من صياغة خطط تنموية وطنية تسهم في مكافحة الفقر والبطالة، والشعور بالحرمان لدى الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع.

بحيث تشكل هذه الإصلاحات الإطار العام للمرحلة الجديدة من مرحلة الإصلاح والتحديث، وتمهد الطريق أمام إقامة دولة القانون والمؤسسات، ومجتمع المواطنة والمساواة، الأمر الذي سيعزز مشروعية النظام السياسي، ويضمن له الديمومة والاستمرارية، فالاستقرار لا يتحقق إلا بغياب العنف بكافة أشكاله، ووضع حد لحالة الحرمان السياسي، وإزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع، هو الذي يضمن الأمن والاستقرار، ولا شك أن زيادة حدة الفوارق، والإقصاء السياسي، والغضب الاجتماعي، هو الذي دفع بالمواطنين إلى الاحتجاج والتمرد.

لا شك أن وضع هذه الحلول موضع التطبيق العملي تؤكد قدرة وفاعلية النظام السياسي على إدارة الصراع داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة عليه والتحكم فيه، وذلك بالاستجابة للمطالب المشروعة، واعتماد أسلوب الإقناع بعيداً عن الحلّ الأمني من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الذي هو أولوية مهمة لناشطي الحراك كما كشفت نتائج هذه الدراسة، وهو بطبيعة الحال أولوية لصناع القرار في البلاد.

وختاماً نقول، إن الشباب، وهم الأغلبية في المجتمع الأردني، هم الطليعة في المجتمع، وهم محرك التنمية والتحديث، وصمام الأمان والاستقرار، ورأسمال الدولة الأردنية، فهم شباب اليوم وقادة المستقبل، وبناء على ما توصلت إليه هذه الدراسة، فإن الحراك الشعبي في البلاد ومنه الحراك الشبابي، قد يكون فرصة ذهبية للإصلاح والتحديث، والحفاظ على ما تبقى من مقدرات، وبالتالي يصبح هذا الحراك الأداة الأولى في تجديد الدولة الأردنية، وبعث نهضة حديثة فيها، وإذا لا قدر الله أُسيء توظيف هذا الحراك،

فقد يتحول إلى لغم ينفجر في وجه الجميع، وبذلك يصبح وسيلة للتدمير، وهنا فإن المسؤولية تقع على عاتق الجميع، فليس أمامنا الكثير من الوقت أو الخيارات للتفكير والتأمل، فعلى الجميع أن يرتقي إلى مستوى تحديات المرحلة من أجل تجاوز الأزمة الحالية، وتضميد جراح الوطن، والعبور من الربيع العربي إلى المستقبل بأمانة وثقة من أجل حياة أفضل وأكثر يسراً وعدالة، نأمل ذلك.

المراجع

المراجع العربية:

١. أحمد ظاهر، "اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني: دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد ٣، ١٩٨٦.

٢. أحمد غانم، **الثورة المصرية من منظور سياسي وسيسولوجي واقتصادي**، دار الكتب و الوثائق القومية، ٢٠١٢ .

٣. أمين مشاقبة، "الاتجاهات السياسية للطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية"، **ابحاث اليرموك**، المجلد التاسع، العدد الأول، ١٩٩٣.

٤. بارعة النقشبندي وذياب مخادمة، "المشاركة السياسية لطلبة الجامعات الأردنية: دراسة ميدانية لطلبة العلوم السياسية، في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية"، **دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد ٢٩، العدد الأول، ٢٠٠٢.

٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥، **نحو نهوض المرأة في الوطن العربي**، ٢٠٠٥.

٦. تيسير ضبيان، **الملك عبد الله كما عرفته**، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٦٧.

٧. جمال مرعي، **الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦.

٨. سامي ملحم، **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ٢٠٠٠.

٩. سعد الدين إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة العربية: دراسة ميدانية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠.

١٠. سعد الدين إبراهيم، الأردن سندريلا العربية، **صحيفة الرأي**، ١٩٨٩/١١/٢٠.

١١. صحيفة العرب اليوم، ٢٧ آذار ٢٠١٣، العدد ٥٧٢٤، ص ٢١.

١٢. عاطف عضيبات، "الاغتراب وصراع القيم في محيط الشباب العربي، دراسة حالة الأردن"، **ندوة الشباب العربي وهموم المجتمع في العالم المعاصر**، الرباط، ١٩٨٧.

١٣. عبد الحسين شعبان، **الشعب يريد...! تأملات فكرية في الربيع العربي**، أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي، بيروت، لبنان، ٢٠١٢.

١٤. عبد المجيد العزام، "اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية"، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد ٣٠، العدد ٢، ٢٠٠٣.

١٥. عزت حجازي، **الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها**، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧.

١٦. عصام محمد السعدي، **الحركة الوطنية الأردنية ١٩٢١-١٩٤٦**، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، ٢٠١١.

١٧. علي محافظة، **أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ١٩٩٨.

١٨. ــــــ **الديمقراطية المقيّدة: حالة الأردن ١٩٨٩-١٩٩٩**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.

١٩. عميرة عليّه الصغير، **الثورة في عيني مؤرّخ**، المغاربة للطباعة وإشهار الكتاب، تونس، ٢٠١٢.

٢٠. كمال المنوفي، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية**، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨٠.

٢١. مازن غرايبة، «نمط الثقافة السياسية السائد لدى طلبة جامعة اليرموك: دراسة ميدانية»، **أبحاث اليرموك**، المجلد العاشر، العدد الأول، ١٩٩٤.

٢٢. مجموعة مؤلفين، **الانفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٢.

٢٣. محمد بني سلامة، نحو ميلاد دستوري جديد في الأردن، **دراسات مستقبلية**، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، السنة التاسعة، العدد ١٣، كانون ثاني، ٢٠٠٧.

٢٤. محمد بني سلامه وآخرون، أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية حيال التوجهات السياسية للرئيس الأمريكي باراك اوباما، دراسة ميدانية، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، الرسالة ٣٦٤، الحولية ٣٣، سبتمبر ٢٠١٢.

٢٥. جمال الخطيب، عاصم ربابعة، الشباب واتجاهات الإصلاح في الأردن في ظل الربيع العربي، دراسة أعدها مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٢، عمان الأردن.

٢٦. مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، **تقارير المرصد العمالي الأردني للأعوام ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢**، عمان، الأردن.

٢٧. المركز الوطني لحقوق الإنسان، **تقارير المركز حول أوضاع حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية في الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.**

٢٨. جمال الخطيب، رئيس مركز البديل للدراسات والأبحاث، «حالة حقوق الإنسان في ظل الربيع العربي»،حصاد العام الأول في القاهرة(١١ - ١٣) ديسمبر ٢٠١١، عمان، الأردن، ورقة عمل قدمت في المؤتمر .

٢٩. مصطفى الواكد، **اتجاهات طلبة الجامعة الأردنية نحو المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.

٣٠. مصطفى حمارنه، **مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حالة الأردن**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

٣١. نزار شقرون بعنوان: **رواية الثورة التونسية**، دار محمد علي المحامي، صفاقس، تونس، ٢٠١١.

٣٢. يوسف خطايبة، **مشاركة الشباب في مؤسسات المجتمع المدني: دراسة ميدانية على عينة من طلبة الجامعات الأردنية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.

المراجع الأجنبية:

1. Achim Vogt, «Jordan›s Eternal Promise and Reform», **library.fes.de/pdf_files/ipg/…4/08-a-vogt-eng.pdf**

2. Andre B. Lewis: **The Shadows of Youth: The Remarkable Journey of the Civil Rights Generation**, Hill and Wang, 2009.

3. Azzam Elananza, Freedom of Expression in Jordan**, Ph.D. Thesis**, Dublin City University, 2005.

4. Basma Gathrie and Fida Adely, Is the Sky Falling? Press and Internet Censorship Rises in Jordan, **Jadaliyya**, 31-10-2013.

5. Cedric Dupont and Florence Passy, "The Arab Spring or How to Explain those Revolutionary Episodes? **Swiss Political Science Review** (2011).

6. Chalres Kurzman. **The Unthinkable Revolution in Iran**, Harvard, Harvard University Press، 2005 .

7. Craig Calhoun, **Neither Gods nor Emperors: Students and The Struggle for Democracy in China**, Los Angeles, University of California Press, 1997.

8. Curtis R. Ryan, "Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan", **British Journal of Middle Eastern Studies**, 38:3, 2011.

9. David Apter, **The Politics of Modernization**, Chicago, University of Chicago Press, 1964.

10. David Easton, **A Framework for Political Analysis**, New Jersey: Prentice-Hall, 1965.

11. Donald Devine, **The Political Culture of the United States**. Little brown, Boston, 1977.

12. Ellen Knickmeyer, "The Arab World's Youth Army", **Foreign Policy**, 27 January 2011.

13. Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, Jr. **Comparative Politics: System, Process and Policy**, little, Brown and Company, Second Edition, 1978.

14. Gabriel A. Almond and Sidney Verba, **The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations**, The Little, Brown Series in Comparative Politics, Boston, 1965.

15. Gavried Queenann, "Report: 70% of Arab Youth Want to Leave Region", **Arutz Shevo**, 16 November, 2011.

16. Jack Shenker et al., "Young Arabs who can't wait to throw off shackles of tradition, **The Guardian**, 14 February, 2011.

17. Jane Pilcher, "Mannheim's Sociology of Generation: an Undervalued Legacy". **The British Journal of Sociology**, Vol. 45, No. 3, Sept. 1994.

18. Kamal Salibi, **History of Jordan**, London: IB. Touris and Co. Ltd., 1993.

19. Kevin Medermott and Matthew Stibbe, Editors, **Revolution and Resistance in Eastern Europe: Challenges to Communist Rule**, Berg Publishers, New York, 2006.

20. Lisa Anderson, "Demystifying the Arab Spring: Parsing the Differences between Tunisia, Egypt, and Libya", **Foreign Affairs**, May/June, 2011.

21. Lucian Pye and Sidney Verba, **Political Culture and Political Development**, Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1965.

22. March Lynch, **The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East**, Public Affairs First Edition, 2012.

23. Mercurius Maghrebensi, “The Arab Spring and Youth”. Marforioromano. **Wordpress.com**

24. Michael Hoffman and Amaney Jamal, “The Youth and the Arab Spring: Cohort Differences and Similarities”, **Middle East Law and Governance**, 4, 2012.

25. Mike A. Miles, **The Scapegoat Generation: America’s War on Adolescents**, Common Courage Press, 1996.

26. Nimrod Rphaeli, “Unemployment in the Middle East – Causes and Consequences”, **Middle East Media Research Institute**, 10 Feb. 2006

27. Paul Goodman, **Growing Up Absurd: Problems of Youth in the Organized Society**, NYRB Classics, 2012.

28. Philip N. Howard, Muzammi M. Hussein, **Democracy’s Fourth Wave: Digital Media and the Arab Spring**. Oxford University Press, 2013.

29. Roberto Menotti, “Democratize but Stabilize – Democracy in the Middle East’, **Middle East Quarterly**, Summer, 2006.

30. Roy Macridis, Interest Groups in Comparative Analysis”, **Journal of Politics**, XXIII, 1961.

31. Sylvie Floris, “The Awakening of Civil Society in the Mediterranean, Youth, Those Anti Heroes of the Arab Spring”, **Dossier**, Med. 2012.

32. Vincent Cannistraro, “Arab Spring: A Partial Awakening”, **Mediterranean Quarterly**, 22: 4, 2011.

المواقع الإلكترونية:

1. Johanthan Gornall, Arab Spring Brings Al Jazeera to Full Bloom. **www.thenational.ae/news/world/middle_east**
2. Rama Halaseh, Civil Society, “Youth and the Arab Spring”, **www.um.edu.mt/.../chapter_13...Rama_halaseh**
3. **www.akherkhabar.net**/content/view/1727
4. **www.amman1.net**/jonews/coctile/26734.html
5. **www.executive_magazine.com**/unemployment_middle_east_north_africa_ilo/.
6. **www.mid_east_today_blogspot.com**/2009/11/poverty_in_arab_world.html
7. **www.economist.com**/.../economist_intelligenceunit
8. **www.globalsherpa.org**/arab-countries-revolution-index-ranking
9. **www.jcsr-jordan.org**
10. **www.jcss.org**

الملاحق

ملحق (١)

أداة الدراسة

عزيزي الناشط/ الناشطة

تحية طيبة، وبعد:

نضع بين يديك استبيان بعنوان:

"التوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي الأردني: دراسة ميدانية"

نأمل تعاونك بقراءة متأنية لهذا الاستبيان والإجابة عن الأسئلة الواردة فيه بوضع إشارة ü أمام كل فقرة من فقرات الاستبيان، علماً بأن جميع المعلومات الواردة ستستخدم لأغراض البحث العلمي وستعامل بالسرية التامة.

(يعبأ من قبل الشباب الذين لا تزيد أعمارهم عن ٣٥ عاماً فقط).

شاكراً لكم تعاونكم

هذه الدراسة: يقوم مركز البديل للدراسات، ومؤسسة المستقبل بإجراء هذا الاستطلاع في سياق مشروع دراسة حول - الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي: النشأة، والتكوين، وردود الفعل الرسمية والشعبية، وردود فعل مؤسسات المجتمع المدني، وخطاب وأدوات وأساليب الحراك، والصعوبات والتحديات التي يواجهها، والإنجازات التي حققها، ومستقبل الحراك، وأخيراً الأولويات بالنسبة للحراك، وسينعكس ذلك من خلال عدد من الأسئلة التي سيحتويها الاستبيان حول الكيفية والآلية التي اتبعت لإنشاء هذا الحراك أو ذاك وكيف نما وانتشر وامتد لمناطق أخرى . وآفاق المستقبل لهذا الحراك،حيث لا تزال الدراسات عن الربيع العربي ومن ضمنه الربيع الأردني غير متوفرة وإذا وجدت فيغلب عليه الطابع السياسي أو التحليل العام، وتهدف الدراسة أيضا إلى التعرف على السمات المشتركة لتوجهات وأهدافها الحراك الأردني،تزويد الباحثين وصناع القرار والحركة الإصلاحية وبالأخص الشبابية منها بطبيعة ومضمون وآفاق الحراك الأردني والأسباب التي دعت لانطلاقه ومستقبله .و معرفة مدى مساهمة وسائل الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في دعم فعالات الحراك، وعلاقته مع الدولة.

القسم الأول: المعلومات الشخصية:

١- الجنس: ¨ ذكر ¨ أنثى

٢- الحالة الاجتماعية: ¨ أعزب ¨ متزوج ¨ مطلق

٣- العمر: ¨ من١٨-٢٣ عاماً ¨ من٢٤-٢٩ عاماً ¨ من ٣٠-٣٥ عاماً

٤- الإقليم: ¨ الشمال ¨ الوسط ¨ الجنوب

٥- مكان الإقامة: ¨ مدينة ¨ قرية ¨ بادية ¨ مخيم

٦- الوظيفة: ¨ قطاع عام ¨ قطاع خاص ¨ لا أعمل

٧- مستوى دخل الأسرة الشهري: ¨ متدنّ أقل من ٥٠٠ دينار ¨ متوسط من ٥٠١-٩٩٩ دينار ¨ مرتفع ١٠٠٠ دينار فما فوق

٨- المستوى التعليمي: ¨ أساسي ¨ ثانوي ¨ جامعي ¨ دراسات عليا

٩- إذا كنت تحمل مؤهلا جامعيا، فهل كان تخصصك ضمن:

¨ العلوم الإنسانية (آداب، اقتصاد، حقوق، إدارة، شريعة، إعلام، فنون)

¨ العلوم التطبيقية (علوم، حاسب، طب، هندسة، صيدلة، تمريض، زراعة)

١٠-هل أنت عضو في حزب سياسي: ¨ نعم ¨ لا

١١- هل أنت عضو في مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني (نقابة، جمعية، نادٍ، رابطة): ¨ نعم ¨ لا

١٢- هل تعرضت للاعتقال أو المضايقة الأمنية بعد انطلاق الحراك عام ٢٠١٠: ¨ نعم ¨ لا

١٣- هل تعتقد أن هاتفك الشخصي خاضع للمراقبة: ¨ نعم ¨ لا ¨ لا أدري

١٤- هل تجد صعوبة في الحصول على المعلومات السياسية: ¨ نعم ¨ لا

١٥- ما هي مصادر المعلومات السياسية لديك:
¨ القنوات الفضائية ¨ الصحف ¨ الإنترنت

١٦- هل تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي (البريد الإلكتروني والفيس بوك والتويتر وغيرها):

¨ نعم ¨ لا

١٧- إذا كانت الإجابة نعم، ما هو معدل استخدامك لوسائل التواصل الاجتماعي:

¨ أقل من ساعة في اليوم ¨ أكثر من ساعة في اليوم

¨ أقل من ساعة في الأسبوع ¨ أكثر من ساعة في الأسبوع

١٨- برأيك شاع استخدام وسائل الالتواصل الاجتماعي نتيجة لـ:

¨ سهولة الحوار والتواصل بها ¨ ضعف مصداقية الإعلام الرسمي

¨ سقف الحرية المرتفع والبعيد عن الرقابة ¨ المصداقية واستخدام الفيديو والصور الحية

١٩- هل شاركت في الانتخابات النيابية التي أجريت هذا العام ٢٠١٣ ¨ نعم ¨ لا

٢٠- مدى الالتزام بممارسة الشعائر الدينية ¨ ملتزمتماماً ¨ ملتزمنسبياً ¨ غير ملتزم تماماً

القسم الثاني: مقياس الاتجاهات

يتضمن هذا القسم (٦٥) فقرة يرجى قراءة كل فقرة ووضع إشارة (ü) في المربع الذي يعبر عن درجة موافقتك لمضمون تلك الفقرة:

الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جداً أكثر من ٨٠٪	موافق بدرجة كبيرة من ٦٠-٧٩٪	موافق بدرجة متوسطة من ٤٠-٥٩٪	موافق بدرجة قليلة من ٢٠-٣٩٪	موافق بدرجة قليلة جداً أقل من ٢٠٪
المجال الأول: الاتجاه نحو أسباب نشأة الحراك:					
الأسباب السياسية:					
١. انطلق الحراك استجابة للربيع العربي.					
٢. جاء الحراك نتيجة تراجع المسيرة الديمقراطية في البلاد.					
٣. تعثر وبطء مسيرة الإصلاح في البلاد ساهم في نشأة الحراك.					
٤. ساهم تزوير الانتخابات في عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠ في زيادة الاحتقان في المجتمع فأدى إلى نشأة الحراك.					
٥. جاء الحراك لمواجهة الأزمة المتعمقة في البلاد بعد فشل الأحزاب السياسية.					
٦. نقص الحريات وعدم احترام حقوق الإنسان من أسباب نشأة الحراك.					
الأسباب الاقتصادية:					
٧. غياب التنمية الاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة من أسباب نشأة الحراك.					
٨. الخصخصة ونهب مقدرات البلاد من أسباب نشأة الحراك.					
٩. الفساد الاقتصادي وسوء توزيع عوائد التنمية من أسباب نشأة الحراك.					
الأسباب الاجتماعية:					
١٠. التهميش والإقصاء والحرمان من أسباب نشأة الحراك.					
١١. غياب العدالة والمساواة من أسباب نشأة الحراك.					
١٢. الفساد الأخلاقي وتدهور قيم المجتمع من أسباب نشأة الحراك.					

الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جداً أكثر من ٨٠٪	موافق بدرجة كبيرة من ٦٠-٧٩٪	موافق بدرجة متوسطة من ٤٠-٥٩٪	موافق بدرجة قليلة من ٢٠-٣٩٪	موافق بدرجة قليلة جداً أقل من ٢٠٪
المجال الثاني: الاتجاه نحو ردود الفعل تجاه الحراك:					
رد الفعل الرسمي (السلطة):					
١٣. جاء الحراك مفاجئاً لصناع القرار في البلاد.					
١٤. تعاملت السلطة مع الحراك بعقلانية.					
١٥. فشلت السلطة في احتواء الحراك.					
١٦. استجابت السلطة بشكل جدي لمطالب الحراك.					
١٧. استخدمت السلطة الحل الأمني وأساليب خشنة في التعامل مع الحراك.					
رد الفعل الشعبي:					
١٨. لا زال الرأي العام الأردني متعاطفاً مع الحراك.					
١٩. لا تزال هناك حواجز بين الحراك وعامة الشعب الأردني					
٢٠. جاء الحراك استجابة لمخططات أو أجندات خارجية.					
رد فعل مؤسسات المجتمع المدني:					
٢١. لعبت مؤسسات المجتمع المدني دور هام في نشأة وتطور الحراك.					
٢٢. ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في تشجيع الحوار بين الحراك والحكومة.					

٢٣. برأيك، بشكل عام، كان رد الفعل الرسمي تجاه الحراك:

¨ مرتبكا ¨ إيجابا ¨ سلبيا

٢٤. برأيك، بشكل عام، كان رد الفعل الشعبي تجاه الحراك:

¨ مؤيدا ¨ إيجابياً ¨ سلبيا

٢٥. برأيك، بشكل عام، كان رد فعل مؤسسات المجتمع المدني تجاه الحراك:

¨ إيجابياً ¨ سلبياً ¨ محايداً

الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جداً أكثر من ٨٠٪	موافق بدرجة كبيرة من ٦٠-٧٩٪	موافق بدرجة متوسطة من ٤٠-٥٩٪	موافق بدرجة قليلة من ٢٠-٣٩٪	موافق بدرجة قليلة جداً أقل من ٢٠٪
المجال الثالث: الاتجاه نحو خطاب وأدوات وأداء وأساليب الحراك:					
٢٦. استخدم الحراك أدوات سلمية وحضارية للتعبير عن مطالبه.					
٢٧. شعارات الحراك وخطاباته ذات سقف مرتفع جداً.					
٢٨. التخريب والاعتداء على الممتلكات العامة أضرّ بصورة الحراك.					
٢٩. حدد الحراك مساره بشكل واضح وذلك بالإبقاء على طابعه المحلي ورفض ربطه بالربيع العربي.					
٣٠. حاول الحراك استقطاب الشخصيات الوطنية إلى صفوفه.					
٣١. نجح الحراك في الوصول إلى مناطق جديدة في البلاد لم يصلها في الماضي.					
٣٢. نجح الحراك باستخدام وسائل الاتصال الاجتماعي بشكل واسع.					
٣٣. النزول إلى الشارع ولا سيما يوم الجمعة كان الأسلوب الوحيد الذي استخدمه الحراك.					
٣٤. الحراك لا يملك من البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية سوى الشعارات.					
٣٥. بمرور الوقت طوّر الحراك أساليبه وأدواته في التعبير عن مطالبه.					

الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جداً أكثر من ٨٠٪	موافق بدرجة كبيرة من ٦٠-٧٩٪	موافق بدرجة متوسطة من ٤٠-٥٩٪	موافق بدرجة قليلة من ٢٠-٣٩٪	موافق بدرجة قليلة جداً أقل من ٢٠٪
المجال الرابع: الاتجاه نحو الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك:					
٣٦. غياب التنسيق بين مختلف الحراكات في البلاد أضعف الحراك.					
٣٧. الضغوط التي مارستها السلطة على ناشطي الحراك كانت فاعلة.					
٣٨. الصعوبات الاقتصادية المتعلقة بالتمويل من أبرز التحديات التي تواجه ناشطي الحراك.					
٣٩. من المشكلات الرئيسة التي يعاني منها الحراك غياب المرأة عنه.					
٤٠. من الصعوبات التي تواجه الحراك عدم وجود برنامج ايدولوجي واضح وهيمنة الخطاب الديني على بعض الحراكات.					
٤١. لا يوجد للحراك بنى تنظيمية واضحة وهو ما يؤثر سلباً على مأسسة وتطور الحراك.					
٤٢. عدم وجود آليات ديمقراطية واضحة لتشكيل قيادات الحراك ساهم في إضعافه.					
٤٣. العنف والتدمير الذي رافق بعض ثورات الربيع العربي أثر سلبياً على التعاطف مع الحراك.					

الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جداً أكثر من ٨٠٪	موافق بدرجة كبيرة من ٦٠-٧٩٪	موافق بدرجة متوسطة من ٤٠-٥٩٪	موافق بدرجة قليلة من ٢٠-٣٩٪	موافق بدرجة قليلة جداً أقل من ٢٠٪
المجال الخامس: الاتجاه نحو الإنجازات التي حققها الحراك:					
٤٤. أسهم الحراك في دفع عجلة الإصلاح في البلاد.					
٤٥. نجح الحراك في رفع سقف الحريات العامة في البلاد وكسر حاجز الخوف لدى المواطن.					
٤٦. أدى الحراك إلى تراجع مستوى الفساد في البلاد وفتح ملفات فساد لأشخاص متنفذين.					
٤٧. عزز الحراك ثقافة الاحتجاج في المجتمع وساهم في رفع مستوى الوعي الشعبي.					
٤٨. كشف الحراك عن حيوية ومسؤولية المواطن الأردني وعزز الوحدة الوطنية.					
٤٩. ساهم الحراك في تعزيز شرعية النظام السياسي وتحسين صورته.					
٥٠. ليس للحراك أي إنجازات تستحق الإشادة.					

٥١. بشكل عام، برأيك، يمكن تقييم الإنجازات التي حققها الحراك لحد الآن:

¨ إنجازات كبيرة ¨ إنجازات متوسطة ¨ إنجازات محدودة

الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جداً أكثر من ٨٠٪	موافق بدرجة كبيرة من ٦٠-٧٩٪	موافق بدرجة متوسطة من ٤٠-٥٩٪	موافق بدرجة قليلة من ٢٠-٣٩٪	موافق بدرجة قليلة جداً أقل من ٢٠٪
المجال السادس: الاتجاه نحو مستقبل الحراك:					
٥٢. الحراك غير قادر على الاستمرارية في المستقبل.					
٥٣. غياب ممثلين عن الحراك في البرلمان سيؤدي إلى إضعافه.					
٥٤. لا يوجد حلفاء سياسيون للحراك باستثناء الإخوان المسلمين مما يجعله معزولاً.					
٥٥. احتواء الإخوان المسلمين وإدماجهم في الحياة السياسية سيؤثر سلباً في الحراك.					
٥٦. نجاح الدولة في إجراء الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣ سيضعف الحراك.					
٥٧. محاربة الفساد وتنمية المحافظات وتحقيق العدالة سيؤدي إلى نهاية الحراك.					
٥٨. سياسة الدولة في التعاطي مع الحراك بالتشكيك بأهدافه وشيطنته ستؤدي إلى إضعاف الحراك.					
٥٩. تشكيل حكومة برلمانية ونجاح مجلس النواب السابع عشر في القيام بدوره في الرقابة والتشريع سيضعف الحراك حتماً.					
٦٠. تركيبة المجتمع الأردني تساهم في إضعاف الحراك.					
٦١. موقف القوى الدولية ونتائج الربيع العربي في الدول العربية الأخرى له تأثير كبير في استمرار أو توقف الحراك.					

٦٢. بشكل عام، برأيك، بخصوص مستقبل الحراك فإنه من المتوقع:

- ¨ استمرار الحراك وزيادة فعاليته
- ¨ تراجع وانحسار الحراك وزواله
- ¨ بقاء وضع الحراك على ما هو عليه الآن

القسم الثالث: الأولويات بالنسبة للحراك

برأيك ما هي الأولويات التي ينبغي أن يركز عليها الحراك في المستقبل، اختر أولوية واحدة فقط من كل مستوى:

١- على مستوى الحراك

- استمرارية الحراك في المستقبل.
- مأسسة وتقنين الحراك.
- تعزيز دور ومشاركة المرأة في الحراك.
- توحيد مختلف الحراكات في البلاد.
- تطوير خطاب ووسائل وأدوات الحراك.
- غير ذلك (حدّد)________________

٢- على مستوى الإصلاح السياسي في الأردن:

- إجراء تعديلات جوهرية على الدستور.
- تعديل قانون الأحزاب السياسية.
- إلغاء محكمة أمن الدولة.
- تغيير قانون الانتخاب الحالي.
- تعديل قانون المطبوعات والنشر.
- غير ذلك(حدّد)________________

٣- على المستوى الوطني:

- مكافحة الفساد بمختلف أشكاله.
- تحقيق العدالة والتنمية.
- حل مجلس النواب الحالي.
- تعميق التجربة الديمقراطية.
- عقد مؤتمر إنقاذ وطني.
- غير ذلك (حدّد)________________

٤- على المستوى الإقليمي:

- الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية.
- مقاومة التطرف والإرهاب.
- الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.
- حل الأزمة السورية.
- منع الانتشار النووي.
- غير ذلك (حدّد)________________

الرقم	الجدول	رقم الصفحة
	نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في أسباب نشأة الحراك تبعاً لمتغير الالتزام بالدين	٦٤
	نتائج اختبار توكي لمعرفة الفروق بين مستويات متغير الالتزام بالشعائر الدينية	٦٤
	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات ردود الفعل الرسمية تجاه الحراك	٦٦
	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاتجاه نحو الردود الشعبية تجاه الحراك	٦٧
	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات نحو ردود مؤسسات المجتمع المدني تجاه الحراك	٦٨
	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات نحو خطاب وأدوات واساليب الحراك	٦٩
	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاتجاه نحو مستقبل الحراك	٧٠
	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الصعوبات التي تواجه الحراك	٧٢
	نتائج اختبار (ت) لمعرفة الاختلاف في الصعوبات التي تواجه الحراك تبعاً لمتغير الجنس	٧٤
	نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات التي تواجه الحراك	٧٥
	نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك	٧٥
	نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في الصعوبات التي تواجه الحراك تبعاً لمتغير الإقليم	٧٦
	نتائج اختبار توكي لمعرفة الفروق بين مستويات متغير الإقليم	٧٦
	نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في مستوى الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك	٧٧
	نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي	٧٧
	نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي	٧٨
	نتائج اختبار (ف) لمعرفة الاختلاف في الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي	٧٨
	نتائج اختبار (ت) لمعرفة الاختلاف في الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي تبعاً لمتغير العضوية في الأحزاب السياسية	٧٩

ملحق (٣)

قائمة الأشكال

الباب الثاني

الدراسة النوعيه

الحراك الشبابي الأردني .. حراك وطني بلا هوية

قراءة تحليلية

للجلسات المركزة

تمهيد:

يأتي هذا الجزء من الدراسة استكمالاً لمشروع دراسة الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي: دراسة ميدانية، الذي نفذّه مركز البديل للدراسات والأبحاث بالتعاون مع مؤسسة المستقبل الجهة المموّلة للمشروع، فبعد إنجاز الدراسة الميدانية، تم عقد ثلاث جلسات مركزة (Focus Groups) على فترات متقاربة، حيث عُقدت الجلسة الأولى بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٨ في مدينة إربد في شمال البلاد وشارك فيها ٢٣ ناشط من الحراك الشبابي الأردني، وعقدت الجلسة الثانية بتاريخ ٢٠١٣/٤/٣ في مدينة الكرك جنوب البلاد وشارك فيها ٢٠ ناشط، وأخيراً عقدت الجلسة الثالثة في العاصمة عمان وسط البلاد بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٠ وقد شارك فيها ٢٨ ناشطاً. وقد كان الهدف من الجلسات المركزة تعزيز مصداقية الدراسة بالجمع ما بين الدراسة الكمية والنوعية، بحيث تشمل الصورة للحراك الشبابي الأردني.

وقد تم توثيق هذه الجلسات بالصوت والصورة وكانت كل جلسة حوارية تمتد لما يقارب ٣ ساعات يدور خلالها حوار يديره الباحث الدكتور محمد تركي بني سلامة، بحضور رئيس مركز البديل للدراسات السيد جمال الخطيب ومدير المركز السيد وحيد قرقش والدكتورة نبيله حمزة مدير مؤسسة المستقبل، وكان يستهل الحديث السيد جمال الخطيب بإعطاء الحضور فكرة موجزة عن المشروع، ويؤكد على أن المشروع يجمع بين الصبغة العلمية الموضوعية بإجراء دراسة علمية تلقي الضوء على الحراك الشبابي الأردني من مختلف جوانبه والصبغة السياسية الوطنية بتقديم أفكار وتوصيات لناشطي الحراك والرأي العام وصناع القرار في البلاد من أجل استثمار الحراك لتحقيق أهدافه الوطنية الإصلاحية وتجاوز الأزمة العميقة التي تعيشها البلاد.

وبالرغم من أن الدراسة الاستطلاعية الميدانية قد اقتصرت على فئة الشباب دون سن ٣٥ عاماً، فقد شارك في الجلسات المركزة بعض ناشطي الحراك ممن تجاوزوا سن ٣٥ عاماً، وقد اعتبرت مشاركتهم إثراء للدراسة ولا سيما أنهم من ناشطي الحراك، وبعضهم أعضاء في احزاب سياسية وبالتالي لديهم خبرة في العمل السياسي إضافة إلى الوعي السياسي.

وتالياً ملخص لما طرحه ناشطو الحراك من وجهات نظر حول الأسئلة التي طرحت ودار حولها النقاش والتي تناولت الحراك الشبابي من مختلف جوانبه نقدمها بطريقة نقدية بوجهيها الإيجابي والسلبي آملين أن تلقى الاهتمام الذي تستحقه من المعنيين بالحراك من مواطنين ومسؤولين على حد سواء. (للاطلاع على أسئلة النقاش انظر الملحق في هذه الدراسة)

مقدمــة:

الحراك الشعبي الأردني هو حراك وطني بامتياز يهدف بالمقام الأول والأخير إلى تحقيق الإصلاح الشامل في البلاد، وإحداث تغيرات جوهرية في الحياة السياسية الأردنية التي تتصف بالجمود، وتركز السلطة والثروة بأيدي فئة قليلة من المواطنين، وانتشار الفساد في كافة مفاصل الدولة. الأمر الذي يجعل الحراك ضرورة ومصلحة من أجل نجاح المشروع السياسي الوطني وإضفاء الشرعية عليه.

ويشارك في هذا الحراك مختلف فئات المجتمع الأردني في سائر أنحاء البلاد، وتتنوع أنشطته وفعالياته وأدواته ووسائله، ويتسم بالكثير من البساطة والعفوية، ويجد حالة من التعاطف الشعبي لم تتطور بعد إلى درجة التضامن الشعبي الواسع، ويتسم الحراك الشعبي بالطابع السلمي والالتزام بالقانون ويؤكد أعضاءه على حرصهم على أمن واستقرار البلاد، وتجنيبها حالة الفوضى التي تعاني منها بعض دول الربيع العربي، وهذه جميعاً مزايا تجعل منه حراكاً ذا حس وطني عال.

إلا أن الحراك يعاني من ضعف البنية التنظيمية وهشاشتها مما سهّل اختراقه أحياناً، وأفقده على الدوام القدرة على الفعالية وإحداث التغيير المنشود، فقد وصل عدد الحراكات في البلاد إلى ما يزيد عن مائة حراك وبعض هذه الحراكات لا يزيد عدد أفرادها عن عدد أصابع اليد الواحدة، كما يعاني الحراك من عدم القدرة على وضع برنامج عمل واضح المعالم، وخطاب سياسي عقلاني قادر على عكس رؤية وأهداف الحراك، وجذب المواطنين إليه، كما يواجه الحراك صعوبات اقتصادية تحد من إمكاناته وتعيق تطوره وتقدمه، إضافة إلى تحدي محاولة النظام السياسية شيطنة الحراك، وربطه بأجندات خارجية وبالتالي تغليب الحل الأمني بالتعامل مع الحراك.

إن ناشطي الحراك يدفعون كلفة أو ثمن مشاركتهم بالحراك، وتتراوح هذه الكلفة في الحد الأدنى ما بين الإنفاق المادي من جيوبهم الخاصة لتمويل أنشطة الحراك، وقضاء وقت وبذل جهود في فعاليات الحراك وتصل الكلفة في الحد الأعلى إلى فقدان الوظيفة أو حتى الحرية (الاعتقال)، وكلما زادت الكلفة وقل العائد أو المكسب فإن ذلك قد يؤثر سلباً على همة وعزيمة ناشطي الحراك وبالتالي إحباطهم.

وبالمجمل يمكن القول أنه مع غياب الرأس أو القيادة للحراك وعدم وجود توافق بين الحراكات على ثوابت، ومرجعية للعمل السياسي، وعدم مأسسة الحراك، وتفاقم الأزمة السورية وتداعياتها على الدولة الأردنية، كل ذلك أثر سلباً على الحراك بحيث جعله حراكاً وطنياً لكنه بلا هوية يعيش حالة من التيه، ويفقد أبسط شروط تماسكه واستمراريته في المستقبل.

أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن الحراك الشعبي الأردني هو نوعاً من المشاركة السياسية التي هي حق للمواطن كفله الدستور الأردني والمواثيق الدولية، فالحراك هو بالمحصلة فعل سياسي يقوم به المواطن للتاثير على السياسة العامة في الدولة، الأمر الذي يعني ضمنياً القبول بشرعية النظام السياسي، فالحراك في مجمله لا زال يرفع شعار إصلاح النظام السياسي لا تغييره.

أولاً: إرهاصات الحراك

نتناول في هذا الجزء العوامل والخلفيات التي تفسر نشوء الحراك الشعبي الأردني والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١- الموروث التاريخي

يتميز الأردن بتاريخ زاخر بالحراك الشعبي الذي يعود في بداياته الأولى إلى ما قبل نشوء الدولة الأردنية، حيث هبة الكرك عام (١٩٠٥م) احتجاجاً على الظلم العثماني، ومشاركة الأردنيين في حروب الثورة العربية الكبرى، وصولاً إلى مؤتمر أم قيس عام (١٩٢٠م)، والذي عكس درجة عالية من النضج والوعي السياسي لدى القوى الوطنية، وتطلعهم إلى وحدة سوريا، وكذلك اهتمامهم بمسائل الاستقلال الوطني والحريات السياسية والعامة، وكذلك المؤتمرات الوطنية التي شهدتها البلاد منذ عقد أول مؤتمر في عام (١٩٢٨م) برئاسة حسين الطراونة، ونضال الحركة الوطنية الأردنية حتى الحصول على الاستقلال عام (١٩٤٦م)، وهذه الأحداث حية في ذاكرة ناشطي الحراك حيث قال أحد المشاركين:

"الحراك بدأ بالأردن قبل بداية الدولة وهبة الكرك هي حراك، وحراك العدوان وحراك الشريدة حراكات تاريخية في الأردن".

وتؤكد هذه النظرة احدى المشاركات التي أشارت إلى أن الحراك بدأ مع نشأة الدولة الأردنية وكان في حالة مد وجزر حسب الحالة، وكذلك ناشط اخر اعتبر الحراك ابتدأ عام (١٩٢٤م) بمقتل صايل الشهوان، وإذا كان الموروث التاريخي قد منح بعض ناشطي الحراك شحنة معرفية ونضالية فإن المسيرة الديمقراطية التي استؤنفت بعد هبة نيسان عام (١٩٨٩م) قد جعلت بعض ناشطي الحراك يعتبرها نقطة البداية للحراك الشعبي الأردني، وفي هذا الصدد أشار احد المشاركين إلى أن الحراك الحالي الذي يشهده الأردن هو استمرارية لحراك سابق بدأ عام (١٩٨٩م) منذ هبة نيسان، وامتد إلى عام (١٩٩٦م) (ثورة الخبز) إبان حكومة عبد الكريم الكباريتي. ويتفق مع هذا الرأي ناشط آخر رأى أن الشعب الأردني في كل مرة يثور جراء الأوضاع العامة في البلاد.

إلا أن بعض ناشطي الحراك الشعبي يعتقدون أن الحراك قد بدأ في أوائل عام ٢٠١١م وانطلق من بلدة ذيبان جنوب البلاد باحتجاجات أبناء البلدة على الفقر والبطالة والتهميش وغياب العدالة، ولا شك أن الأردن قد تأثر بالربيع العربي، وفي هذا المجال قال أحد المشاركين:

"لا أحد يشكك أن ما يجري في الأردن هو امتداد للربيع العربي، الربيع الأردني تأثر بالربيع العربي مثل باقي الدول العربية".

وهذا ما أكده مشارك آخر حيث قال:

"الحراك الأردني نشأ كردة فعل طبيعية لهبوب رياح الربيع العربي، نحن نتأثر بما يجري حولنا".

٢- الدوافع الاقتصادية

الدوافع الاقتصادية هي أبرز العوامل التي أسهمت في نشأة الحراك الشعبي في الأردن، السياسية الاقتصادية التي انتهجتها الدولة الأردنية خلال العقدين الماضيين حظيت بدعم وتأييد المؤسسات الدولية، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكن هذا الدعم لا ينسجم مع الواقع الاقتصادي الحقيقي في البلاد حيث ارتفاع المديونية الخارجية، وانتشار الفقر والبطالة والفساد الاقتصادي، فمناطق العاصمة والمدن الرئيسة استأثرت بالدعم المتواصل والسخي في حين عانت مناطق الريف والبادية، ولا سيما الجنوب من التهميش والتجاهل، ولذا فلا غرابة أن ينطلق الحراك من جنوب البلاد، ويصب ناشطو الحراك جام غضبهم على النهج الاقتصادي ذي الطابع الليبرالي والفريق الاقتصادي العابر للحكومات الذي نفّذ هذا النهج، وقد أشار إلى ذلك احد المشاركين بقوله:

"تلاشت الطبقة الوسطى، وبيعت مقدرات البلاد، المديونية وصلت إلى ٢٥ مليار دولار، هذه سياسة ممنهجة تهدف إلى إفقار الشعب الأردني ومطلوب من هذا الشعب القبول بهذا الواقع المر بحجة الأمن والأمان".

والسياسة الاقتصادية التي اتبعت لم تؤدي إلى إفقار الأردنيين فقط، وإنما أدت إلى تركز الثروة والسلطة بأيدي فئة قليلة من المواطنين وفي هذا الصدد قال أحد المشاركين:

"الذي دفع الناس للحراك هو التغول لرأس المال مع السلطات الأمنية، وأداروا البلد لصالح أشخاص محددين، الفقر وضعف الإمكانات الاقتصادية للمواطنين دفعهم إلى الاحتجاج وخلق فيهم روح التحدي".

إن العوامل الاقتصادية كانت دوماً حاضرة في أذهان ناشطي الحراك حيث أن هناك شبه إجماع على أن الفقر والبطالة، وارتفاع الأسعار، والتهرب الضريبي، ورفع الدعم الحكومي كلها عوامل ساهمت في نشأة الحراك.

٣- الواقع السياسي

بالرغم من استئناف الأردن لمسيرته الديمقراطية منذ ما يزيد عن عقدين من الزمان، إلا أن هذه المسيرة لم تتطور وتصل إلى مرحلة التداول السلمي للسطلة من خلال صندوق الانتخاب، وقد سيطرت الأجهزة الأمنية على مجمل نشاطات ومجريات الحياة السياسية في البلاد. وعندما تسلم الملك عبد الله الثاني مقاليد الحكم في البلاد عام (١٩٩٩م) أخذت الأنظار تتجه إليه كملك شاب وقادر على تحقيق الإصلاح والتنمية، إلا أن الظروف الإقليمية والدولية المتمثلة بالانتفاضة الثانية في الأراضي الفلسطينية عام (٢٠٠٠م)، وأحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، وبدء ما سمي بالحرب على الإرهاب، وأخيراً احتلال العراق عام ٢٠٠٣، كل ذلك انعكس سلباً على المسيرة الديمقراطية. حيث شهد الأردن انتخابات نيابية شابها التزوير وفقد الرأي العام الثقة بمجلس النواب كمؤسسة دستورية منوطة بالرقابة والمساءلة والتشريع، ومجمل ما شهدته البلاد، من إصلاحات سياسية كانت شكلية وتجميلية، فالإصلاح أبعد ما يكون عن المشهد السياسي الأردني.

وفي هذا الصدد قال احد المشاركين:

"منذ عام ٢٠٠٧ شهد الأردن تزوير الانتخابات النيابية والبلدية، وانسداد الأفق السياسي وأدت تداعيات ذلك إلى ما نشهده اليوم من مطالب للحراك الشعبي بالحقوق السياسية والاقتصادية".

ولعل الجمود والتحجر الذي أصاب الحياة السياسية في البلاد قد بلغ ذروته بالافتئات على الدستور، وإفراغه من الكثير من المبادئ والقيم الديمقراطية التي قام عليها، وعلى رأسها السيادة للأمة والفصل بين السلطات، وفي هذا المجال قال احد المشاركين:

"لا يجوز أن نقزم الحراك الهدف هو العودة إلى الدستور، والشعب هو مصدر السلطات، الأرن ليس مزرعة لدينا وإنماعقد اجتماعي ويجب أن يتم التعامل مع الشعب على أساس هذا العقد".

ويؤكد احد المشاركين على أهمية تغيير الواقع السياسي، واعتباره مسؤول عن نشأة الحراك بقوله:

"الجانب السياسي على رأس الأولويات، نريد حكومة برلمانية، ومجلس نواب قوي، وفصل السلطات، وعدم تغول سلطة على أخرى".

ومن مظاهر جمود الحياة السياسية في البلاد فشل الأحزاب السياسية وبالتالي عزوف الجماهير عنها, واعتبارها شريك للنظام السياسي ومتواطئة معه، وبالتالي جاء الحراك ليسد الفراغ الذي أحدثه غياب الأحزاب السياسية الفاعلة في المشهد السياسي، ويرى احد المشاركين أن الحراك قد تجاوز الأحزاب السياسية فهي جزء منه ومرتبطة به، ولا يعول عليها، ولهذا جاء الحراك الشعبي.

ثانياً: ردود الفعل تجاه الحراك: الارتباك سيد الموقف

تباينت ردود الفعل الرسمية والشعبية تجاه الحراك، فعلى الصعيد الرسمي كان الارتباك هو سيد الموقف، فقد تفاجأ صناع القرار في الدولة بنشأة الحراك وتصاعده، ولكن بالمجمل لم يقابل الحراك بالعنف كما حدث في دول الربيع العربي، وحاولت السلطة احتواء الحراك بأساليب تراوحت بين الترغيب والترهيب، وعلق أحد المشاركين على رد الفعل الرسمي بقوله:

"النظام في الأردن غير دموي، وتاريخياً كانت السلطة ذكية في تعاملها مع المعارضين حيث كانت تحتويهم بوضعهم في مواقع قيادية في الدولة الأردنية: وزراء وسفراء وأعيان، ولذلك كانت أقرب إلى السلمية في التعامل مع الحراك".

ويتفق مع هذه الرؤية مشارك آخر بقوله :

"إن ردة فعل السلطة كانت ناضجة حيث استوعبت الأمور ولم تخرج عن التعامل السلمي مع الحراك".

المواقف السابقة لبعض ناشطي الحراك لا تعكس الموقف الرسمي على حقيقته، فبالرغم من الطابع السلمي العام في التعامل مع الحراك، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة اعتقال العديد من ناشطي الحراك والاعتداء على بعضهم سواء من قبل قوات الأمن أو ما يسمى بجماعات الموالاة من البلطجية والزعران، وهذه تعكس حالة من الانقسام في النخبة الحاكمة في كيفية التعامل مع الحراك، وهذا ما عبر عنه أحد المشاركين بقوله:

"ردود فعل الدولة لم تكون مفهومة، فمرة قامت بتوزيع العصير والمياه على الحراك، ومرات عديدة تم اعتقال الناشطين والاعتداء عليهم من قبل البلطجية".

هذا الرأي يتفق مع رأي الكثير من ناشطي الحراك، والذين اعتبروا أن النظام استبدادي وقمعي، ولكن الحراك حافظ على سلميته، وتعلق على هذه الحالة إحدى المشاركات بقولها:

"النظام مأزوم وسلوكياته مأزومة، وتخبط النظام وارتباكه واضح خطابات الملك تتحدث عن الإصلاح، بينما يتم اعتقال الأطفال".

أما بخصوص ردود الفعل الشعبية فقد كانت أيضاً مرتبكة ولا سيما في ظل التحشيد والتحبيش ضد الحراك، وعلق أحد المشاركين على حالة الرأي العام الشعبي بقوله:

"السلطة تريد أن تنفرد بالرأي العام، وهو منقسم بين مؤيد للحراك ومؤيد للنظام، والناس بشكل عام متخوفون من المشاركة بالحراك بسبب غياب الوعي السياسي".

والحقيقة أن الرأي العام الأردني قد بدأ يبلور موقف أقرب إلى المتعاطف مع الحراك، لكنه تعاطف سلبي لم يصل إلى مرحلة التضامن، وذلك بفعل الأساليب التي اتبعتها السلطة في التعامل مع الحراك، ومنها أسلوب فرّق تَسُد حيث اللعب على الهويات الفرعية في المجتمع الأردني ونقتبس هنا ما قاله احد الناشطين:

"السلطة تعرف ماذا تريد، والحراك يعرف ماذا يريد أيضاً، الحراك بدأ يبلور هويته الوطنية ومشروعه الوطني، لقد حاول النظام في ٢٤ آذار اللعب على وتر الإقليمية، ولكن أغلبية المصابين في ٢٤ آذار كانوا من الشرق أردنيين".

أما بخصوص ردة فعل مؤسسات المجتمع المدني، فقد كانت ردود فعلها مرتبكة ومتفاوتة بين الإيجابي والسلبي، فبعض مؤسسات المجتمع المدني ومنها النقابات مثل نقابة المعلمين التي كانت متعاطفة، وإلى حد ما، ومؤيدة وداعمة للحراك، ولم ترضخ لضغوطات الأجهزة الأمنية.

وقد اعتبر بعض الناشطين اعتبر مؤسسات المجتمع المدني شريك للنظام ومتواطئة معه وفي هذا الصدد أشار احد المشاركين إلى الموقف المتخاذل لبعض مؤسسات المجتمع المدني بقوله:

"منظمات المجتمع المدني منسجمة مع السلطة، وبعضها أدوات بيد السلطة ومخترقة من قبل الأجهزة الأمنية، وتتلقى الأوامر والتعليمات منها، ولا سيما المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وتمكين المرأة وغيرها".

ويتفق مع الرأي السابق في هذه النظرة لمؤسسات المجتمع المدني مشارك أخر، الذي اعتبر بعض مؤسسات المجتمع المدني منظمات جاسوسية هدفها جمع المعلومات وتقديمها لجهات معينة.

والحقيقة أن التدخل الأمني في عمل مؤسسات المجتمع المدني يضعف هذه المؤسسات ويفقدها مبرر وجودها، فالأصل في مؤسسات المجتمع المدني أن تقف وسيطاً بين المواطن والسلطة، وفي ظل بقاء منظمات المجتمع المدني تحت رحمة السلطة، فإنه من المتعذر أن تقوم هذه المؤسسات بأي حراك مستقل أو دور وطني فاعل.

أما الأحزاب السياسية فقد كانت باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي بعيدة عن الحراك، ولم تقدم له الدعم المطلوب، ويعلق على موقف الأحزاب السياسية من الحراك أحد المشاركين الذي قال:

"في أول مسيرة للحراك لم تشارك فيها الأحزاب السياسية، وحتى عندما شارك بعض أعضاء الأحزاب السياسية في مسيرات وأنشطة الحراك، شاركوا بصفة شخصية وفردية لا بصفة حزبية".

وبعض الناشطين يرى في عدم مشاركة الأحزاب السياسية بالحراك مصلحة للحراك، على أمل أن يشارك الناس بالحراك بصفة شخصية بعيداً عن العمل الحزبي.

ثالثاً: السمات والمزايا العامة للحراك: حراك بلا هوية

لا يمكن فهم الحراك الشعبي الأردني دون التوقف عند أبرز سمات وخصائص هذا الحراك وذلك من خلال ما يلي:

١- خطاب وأدوات وأساليب وأداء الحراك

بالرغم من مرور ما يزيد عن عامين على انطلاق الحراك الشعبي الأردني، إلا أنه لحد الآن لم ينجح في بلورة خطاب سياسي واضح المعالم، وبالرغم من أن الحراك يستحضر الموروث التاريخي، مثل مؤتمر أم قيس والمؤتمرات الوطنية التي عقدت في أوائل القرن الماضي، إلا أن الحراك لم يستطع أن يقدم ما قدمه المؤسسون والأجداد من برنامج عمل يشكل مرجعية لناشطي الحراك، ويشكل غياب البرنامج العقبة الأولى أمام تطور الحراك.

ومن الملامح العامة للحراك الشعبي الأردني شرذمة الحراكات وتعددها حيث وصل عددها إلى ما يزيد عن ١٠٠ حراك، الأمر الذي يجعل من توحيد هذه الحراكات مهمة بالغة الصعوبة، وكذلك صعوبة التنسيق بينها، ويعترف ناشطو الحراك بهذا الواقع ويحاولون تبريره باعتبار الحراك نشاط عفوي، وقال احد المشاركين حول هذا الوضع ما يلي:

"الحراك نسيج مجتمعي ولا يوجد لدى الحراكات خلفية سياسية وتنظيمية، خرجنا بنظام الفزعة نبحث عن كرامتنا، وخرجنا واجتمعنا بالشارع، واتفقنا على مبادئ، وبدأنا الحراك في مدينة

الزرقاء، شكلنا تنسيقية، ووصل عدد الحراكين في الزرقاء إلى أكثر من ٥٠٠ شخص لأن أهل مدينة الزرقاء شعروا بان الحراك يتجاوب مع حاجاتهم".

إن الطابع السلمي من أبرز سمات الحراك الشعبي، وهناك إصرار لدى ناشطي الحراك على الحفاظ على سلمية الحراك بالرغم من بعض المحاولات لإخراجه عن طابع السلمية، وأكد هذا الموقف مشارك أخر بقوله:

"نحن في حراك بلدة حوارة نلتقي ونوثق لقاءاتنا وفعالياتنا، جاءنا البعض ممن يريد أن يسلح الحراك في مدينة إربد، وباعتقادنا فإن صاحب الفكرة يريد أن يخرب الحراك، هذه بلدنا ولا يمكن أن نسيء إليها، وسنبقى سلميين حتى لو استخدمت القوة المفرطة معنا".

٢- الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك

يعاني الحراك من عدد من الصعوبات والتحديات الناجمة عن ضعف البنية التنظيمية وغياب القيادة الموحدة، والتباين إلى درجة التناقض في رؤى ومواقف الحراكات، ويفتقر إلى الرؤية السياسية والاقتصادية وبالتالي أصبح في حالة من التيه وفقدان البوصلة.

ويعترف بهذا الواقع للحراكات احد المشاركين الذي قال:

"هناك أزمة بنيوية في الحراك، والإشكالية الأساسية في الأردن هي تعدد المرجعيات، واستطاع النظام أن يلعب على ثنائية الأخوان والنظام وكذلك على بعض مكونات المجتمع الأردني خاصة المكون الفلسطيني، في هبة تشرين اشترك الجميع من أبناء الوطن في الريف والمدينة والبادية والمخيمات، ولكن تم العمل على ضرب هذا التوافق الوطني. وإذا لم نتفق على قواسم مشتركة سيبقى الحراك مبعثراً وسينجح النظام في بعثرته وشرذمته".

ويتفق مع هذا الرأي مشارك أخر، وهو من الناشطين الذين تعرضوا للاعتقال والمثول أمام محكمة أمن الدولة بتهمة تقويض نظام الحكم حيث قال:

"الحراك الشعبي غير قادر على الإصلاح في سنة ونصف، ولم يتمكن الحراك الشعبي من صناعة حراك شعبي جماهيري عريض. لقد فشلنا في تحشيد الناس لأننا لا نملك برامج حقيقية ولا سيما في ظل سياسة القبضة الأمنية، علينا أن نسعى للوصول إلى المهمشين والفقراء وغيرهم من الشرائح المضطهدة في المجتمع".

ومن الصعوبات والتحديات البارزة التي يعاني منها الحراك هو غياب المرأة عن الحراك، ويجمع الحراكيون تقريباً على تفسير ذلك بالطبيعة المحافظة للمجتمع الأردني أولاً، وما تعرضت له بعض المسيرات من اعتداءات ثانياً، وأشار إلى ذلك احد المشاركين بقوله:

"العادت والتقاليد ومجتمعنا الشرقي يقيّد حركة النساء، وهناك تخوف من حصول اعتداءات على النساء".

ولكن بالمقابل يرى أحد المشاركين أن حراك أحرار العاصمة في عمان وضواحيها تشارك المرأة بفعالية في أنشطته ومشاركتها ليست شكلية أو مجرد ديكور وتشترك مع هذه الرؤية رؤية ناشطي الحراك اليساري في البلاد.

وإضافة إلى غياب المرأة فإن نسبة مشاركة أبناء البادية والمخيمات في الحراك لا زالت متدنية، وبخصوص عزوف أبناء البادية عن المشاركة، فإن التاريخ الحديث للأردن يبين أن أبناء البادية كانوا عصب النظام السياسي، واستطاع النظام ضمان ولاء أبناء البادية بشكل شبه مطلق عبر تقديم الهبات والأعطيات أحياناً، وتقسيم المجتمع حسب أصوله أردنية وفلسطينية، وتعظيم المخاوف المتبادلة بين الطرفين.

أما بخصوص تدني مشاركة أبناء المخيمات، فالبعض يعزي ذلك إلى ظروف الخبرة التاريخية حيث ينأى سكان المخيمات عن الدخول باحتكاكات مع النظام السياسي، وكذلك دور النظام في تحييد هذه الفئة من خلال سياسات الدولة المتراكمة عبر عقود من الزمن.

ولكن الملاحظ أن الحراك في بعض محطاته نجح في تجاوز الانقسامات العمودية في المجتمع، ولا سيما في هبة تشرين التي اتسمت بالتحام كافة مكونات المجتمع الأردني إذ شارك فيها سكان المدن والريف والبادية والمخيمات، وتخطوا الانقسامات العمودية للدفاع عن أوضاعهم الاقتصادية ومصالحهم، ويعلق على هذا التحول في المجتمع الأردني أحد المشاركين بقوله:

"في البداية كان لسان حال سكان المخيمات يقول: هذا شأن أردني لا علاقة لنا به، ولكن في هبة تشرين خرج المتظاهرون من مخيم الحسين وجبل النزهة وحي الطفايلة في نفس الوقت، وكان جل تركيز النظام السياسي أن لا تلتحم هذه المسيرات معاً".

٣- الإنجازات التي حققها الحراك

على الرغم من الصعوبات والتحديات التي واجهها الحراك الشعبي الأردني منذ انطلاقه قبل ما يزيد عن عامين إلا أنه استطاع تحقيق بعض الإنجازات التي لم تصل إلى حد تقديم النظام السياسي لتنازلات تغير من قواعد اللعبة السياسية.

فلقد نجح الحراك في الضغط على النظام السياسي لإجراء تعديلات دستورية، وإن كانت هذه التعديلات دون المستوى المطلوب من وجهة نظرة القوى السياسية وناشطي الحراك، ولكنها بداية جيدة وخطوة على طريق الإصلاح، ولا سيما أن الملك عبد الله الثاني قد صرّح أكثر من مرة بأن الطريق مفتوح أمام إجراء المزيد من التعديلات الدستورية.

كما نجح الحراك في تسليط الضوء على الكثير من قضايا الفساد بالرغم من تباطؤ الدولة في التعامل مع هذا الموضوع بالغ الأهمية بالنسبة للمجتمع الأردني بشكل عام، وناشطي الحراك بشكل خاص، لدرجة أنها ترسخ الانطباع لدى الرأي العام بأن الدولة غير جادة في محاسبة المتورطين في قضايا فساد.

كما أن من إنجازات الحراك كسر حاجز الخوف لدى المواطن الأردني حيث أن الانتقادات للنظام السياسي أو الشخصيات السياسية أو الأجهزة الأمنية كانت من المحرمات، ولكن بفعل الحراك أصبح الحديث عن البطانة أو الحاشية أمراً عادياً، لا بل أن الانتقادات وصلت إلى حد الملك شخصياً.

ومن الإنجازات التي حققها الحراك نشر ثقافة الاحتجاج لدى المواطنين، فالاحتجاجات وصلت إلى مناطق غير مسبوقة في البلاد، واستقطبت فئات عمرية متعددة ومتباينة ولا سيما فئة الشباب وطلبة الجامعات والمدارس، وأكدت على حقيقة مفادها أن المجتمع الأردني بكافة أطيافه ومكوناته قادر على التعبير عن غضبه واستيائه، وأنه إذا لم يقم النظام السياسي بالمبادرة إلى التوقف عن الاعتماد على الأساليب التقليدية في إدارة شؤون البلاد، وإجراء تغيرات جذرية في بنية النظام السياسي تدشن مرحلة جديدة من الانفتاح والإصلاح، فإنه لا يوجد ما يمنع خروج الناس واحتلال الشوارع والميادين العامة.

أخيراً، فإن من إنجازات الحراك التأكيد على أن الحل الأمني والاعتقالات لا يمكن أن تسهم في احتواء الغضب الشعبي أو زوال الحراك، لا بل أن الاعتقالات زادت الناشطين صلابة وعزم، وعلق على ذلك أحد المشاركين بقوله:

"الأجهزة الأمنية عندما تستخدم الدرك لمواجهة المحتجين، فإن هذا التصرف يزيد الاحتقان في المجتمع، والاعتقالات تؤدي إلى ردة فعل عكسية حيث يزيد إصرار المُعتَقل على المشاركة في الاعتصامات".

رابعاً: مستقبل الحراك

الحراك ليس غاية بحد ذاته، وإنما هو وسيلة لغاية نبيلة ومشروعة، وهي الوصول إلى برنامج إصلاحي سياسي اقتصادي اجتماعي مُقنع للمواطنين، ويحقق مصالحهم ومصالح النظام السياسي باستعادة ثقة المواطنين بكفاءة وقدرة النظام على الاستجابة للمطالب الشعبية المشروعة.

ولكن بالمقابل هل يعي النظام السياسي الحاجة إلى الوصول إلى هذا التوافق الوطني أم أن النظام يشعر بانتفاء الحاجة إلى تعزيز شرعيته وتوسيع قاعدة المشاركة لدى المواطنين؟

إنَّ مراقبة سلوك النظام السياسي الأردني منذ بدء الربيع العربي حتى الآن، تشير إلى عدم رغبة وجدية النظام بالإصلاح وممارسته المناورة وشراء الوقت، وهذه حسابات تنم عن سوء تقدير، وقد تدفع بالبلاد إلى مزيد من الاحتقان والفوضى. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو هل وصل النظام إلى وضع من الانغلاق والتحجر بحيث يستعصي إصلاحه؟ الإجابة على هذا السؤال نجدها في كلمات أحد المشاركين حيث قال:

"النظام السياسي الأردني غير قابل للإصلاح، وهو نظام وظيفي أقامه الاستعمار البريطاني وهو نظام استبدادي منع تشكّل هوية وطنية أردنية، ويقوم على مبدأ فرّق تسد، وقد بدأ مشروعه بحادثة قتل صايل الشهوان، وخلق فزاعة أردني فلسطيني، والحراك مستمر وفي المستقبل سيقوم الحراك بوضع برامج وسيتم التنسيق والتشبيك مع كافة الحراكات في البلاد".

وفي ظل تردد النظام السياسي في إحداث الإصلاح المطلوب فإن هذا التردد ربما يشكل دافعية لاستمرار الحراك في المستقبل من أجل تحقيق أجندته الوطنية التي لخصها أحد المشاركين بالكلمات التالية:

"مطالب الحراك إعادة السلطة للشعب، وحكومة وطنية تؤسس لدستور جديد، وسن قانون ضريبة تصاعدي، وإعادة وزارة التموين، وإعادة النظر بالنهج الاقتصادي للدولة، وتبني تصور واضح حول مفهوم المواطنة، وإلغاء محكمة أمن الدولة وإلغاء اتفاقية وادي عربة".

هذه المطالب وهي كل شبه إجماع وطني ويؤيدها الكثير من الناشطين، ولكن السؤال كيف يمكن للحراك أن ينقل هذه المطالب من مجرد شعارات إلى ممارسة أو ترجمة على أرض الواقع، الإجابة عن التساؤل السابق متروكة للمستقبل، وهي مسؤولية الحراك وصناع القرار في البلاد.

الخاتمة

الحراك الشعبي الأردني الذي بدأ منذ زمن طويل ومر بمحطات بارزة وتراوح بين المد والجزر، يؤكد حقيقة حيوية الشعب الأردني وطموحه بالاستقلال والحرية والعدالة، وبالتالي استحالة قمعه واضطهاده، والاستمرار في تجاهله واستغفاله بحجج وذرائع مختلفة.

لقد انتفض الشعب الأردني مرات عديدة طوال المائة سنة الماضية وحققت بعض انتفاضاته أهدافه الوطنية، واليوم ومع انطلاقة الربيع العربي استلهم الشعب الأردني ما حدث في بيئته الإقليمية، واستأنف الشعب نضاله من أجل الحرية والعدالة والحفاظ على مقدراته.

ولكن التحديات التي تواجه المسيرة النضالية التي يقودها الحراك الشعبي كبيرة ومتنوعة، وفي ظل شرذمة وانقسام الحراك وغياب القيادة السياسة الموحدة والخطاب الموحد، فإن الآمال المعلقة على هذه اللحظة التاريخية قد تتبخر، ويبقى الإصلاح المنشود يراوح مكانه، ويبقى الحراك الشعبي حراكاً منقوصاً بلا هوية، ومن هنا فإن مسؤولية النضال الوطني تقع على الجميع من أجل إعادة صياغة عقد اجتماعي جديد يقوم على أساس حقوق المواطنة، والمشاركة في صنع القرار، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واستعادة دور الدولة في المجال الاقتصادي، والحفاظ على توجهات الأردن العروبية في محيطه الإقليمي، بحيث يستأنف الأردن مسيرته في الديمقراطية والتقدم والازدهار ويكون الدولة الأنموذج في المنطقة.

ملحق

أسئلة النقاش:

- كيف يرى الحراك الشبابي ظروف نشأة الحراك في الأردن ؟
- كيف يرى الحراك ردود فعل السلطة و مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام تجاه الحراك؟
- كيف يرى الحراك الشبابي البنية الداخلية، والتكوين لهذه الحراكات؟
- ما هو خطاب الحراك والأدوات والأساليب التي يستخدمها الحراك؟
- ما هي أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك؟
- كيف ينظر الحراك الشبابي للتوقيف والاعتقال لنشطاء الحراكات؟
- كيف يرى الحراك دور وواقع المرأة في فعاليات الحراك؟
- كيف يرى الحراك دور المخيمات والبادية الأردنية في الحراك؟
- ما هي أبرز الإنجازات التي حققها الحراك؟
- كيف ينظر الحراك إلى المستقبل؟

نبذة موجزة عن مركز البديل

مركز البديل للدراسات والأبحاث والتدريب مؤسسة بحثية أردنية مستقلة تأسس في عمان عام ٢٠٠٦، ومسجل رسميا لدى وزارة الصناعة والتجارة ويعمل.ويعنى بالبحوث والتنمية الديمقراطية والتدريب ويهتم بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقضايا التحديث السياسي. ويعمل المركز على نشر الكتب والدراسات والأدلة التدريبية، وعلى تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل، حول المجالات التي تقع ضمن اهتماماته بهدف تعميق البحث فيها ومراكمة المعرفة حولها، وبهدف تعزيز الحوار والتقارب بين وجهات النظر المختلفة. كما يهدف المركز إلى تعميق الوعي الديمقراطي في أوساط الرأي العام الأردني والعربي من خلال الإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتفعيل مشاركة المرأة والشباب والعمل على تطوير التشريعات الديمقراطية والسياسية والقوانين الناظمة للعمل العام، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني. كما ويعمل المركز على تعزيز مفهوم الحوار بين الحضارات والأديان ونبذ التطرف والغلو ومواجهة الإرهاب بكافة أشكاله مع التمييز بينه وبين حق الشعوب في مقاومة المحتل . ويسعى المركز الى القيام بدوره في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال استشراف الرؤى واقتراح الحلول لآفاق التنمية ودور الفرد والمؤسسات بها

ويقوم بأعمال المركز فريق عمل متخصص و متفرغ مؤلف من عدد من الباحثين والإداريين والتقنيين. كما يتعاون المركز مع عدد من الباحثين الأكاديميين والخبراء في مختلف مجالات العلوم السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية،و يمول المركز أنشطته من خلال بيع منشوراته – نتاج عمل الأبحاث ووقائع المؤتمرات والندوات وورش العمل، والأدلة،وكذلك دعم المؤسسات الوطنية و الدولية المانحة غير المشروطة والتي تنسجم مع أجندة المركز ورسالته، ومن خلال الاتفاقات والعقود الاستشارية التي يوقعها مع الشخصيات السياسية والنيابية والاقتصادية وبعض المنظمات الدولية،، فضلاً عن التبرعات والهبات غير المشروطة التي يتلقاها من بعض الأفراد.

اهتمامات المركز

يقوم مركز البديل للدراسات والأبحاث والتدريب بإجراء أبحاث وتنفيذ دراسات وتنظيم مؤتمرات وورش عمل ومحاضرات وإعداد البرامج والورش التدريبية، وينشر مؤلفات ذات علاقة بالقضايا التالية:

-الديمقراطية والبرلمان:

الانتخابات والأنظمة الانتخابية، النظم الدستورية، التنمية السياسية والديمقراطية، الحريات العامة وحقوق الإنسان، دور المجتمع المدني بفئاته المختلفة وتطوره، الرأي العام،

- القضايا الاقتصادية "الموازنة العامة للدولة، الاستثمارات والتجارة الخارجية و العمالة

-القضايا الدولية "السياسة الخارجية،العلاقة العربية - العربية، النزاعات الإقليمية، الصراع العربي - الإسرائيلي ومسار التسوية

-البيئة "حماية البيئة،الوعي البيئي، والتشريعات البيئية، المياه

يقوم المركز على عدد من الوحدات لمتابعة أنشطته وشؤونه وهي:

١. وحدة البرامج:

وتعنى هذه الوحدة بإعداد البرامج وبالتخطيط والمتابعة والتنسيق والتنفيذ وفق متطلبات العمل، وتقوم هذه الوحدة بتنظيم والإشراف على المؤتمرات والندوات وورش العمل ووضع المحاور المقترحة للإنشطة واختيار المتحدثين والمحاورين والمشاركين.

٢. وحدة المعلومات والبيانات:

وتعنى هذه الوحدة بتجميع وحفظ وتصنيف المعلومات والوثائق التي تخص عمل المركز وقد تم تأسيس مكتبة متخصصة وأرشيف لتعزيز البرامج، كم وتم اعتماد الأرشفة الإلكترونية لمواكبة تدفق المعلومات وثورة التكنولوجيا ومن شأن هذه الوحدة توفير المواد اللازمة للباحثين **.٣. وحدة الإعلام العلاقات الخارجية :**

وتعنى هذه الوحدة بالتعريف بالمركز والترويج له والتشبيك مع المؤسسات الوطنية والدولية والتنسيق مع المؤسسات الإعلامية، وكذلك إعداد التقارير ولأخبار والمقابلات ومتابعة تسويق إنتاج المركز بنشر البحوث والدراسات والكتب والتقارير، حصيلة عمل المركز من ندوات ومؤتمرات وورش عمل وحلقات نقاش، كما تقوم على رعاية الأبحاث ذات العلاقة بتوجيهات المركز للباحثين لتشجيع البحث. وتشرف على المطبوعات التي يصدرها المركز، كما تحرص على إيصال منشورات المركز إلى الجهات المعنية وتعمل على إقامة علاقات مع دور النشر والمؤسسات الإعلامية والمراكز الأخرى في إطار التعاون المشترك.

٤. وحدة التدريب:

وتعنى هذه الوحدة بإعداد البرامج التدريبية للفئات المختلفة،ومتابعة البرنامج التدريبي والتنسيق مع المدربين والخبراء،والمواد التدريبية والمشاركة في رسم السياسات التدريبية، وإعداد الأدلة التدريبية.

ملخص نشاطات المركز

- المشاركة إلى جانب مؤسسة المستقبل في تنظيم ندوة إقليمية حول المال السياسي والانتخابات في كانون أول ٢٠١٢ بمشاركة عربية .
- ينفذ المركز دراسة حول الحراك الشبابي في الأردن (النشأة والتكوين والمستقبل بالتعاون مع مؤسسة المستقبل ٢٠١٣
- في سياق التغيرات المحلية ومتابعة لقوانين (الأحزاب والعمل السياسي، الإصلاح البرلماني – النظام الداخلي لمجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الاجتماعات العامة) تم إعداد مقترحات لتلك القوانين بالتعاون مع مؤسسة فريدريك ايبرت، كما ونفذ دراسة استطلاعية حول توجهات الرأي العام – نحو قانون الانتخاب الأردني". اظهر إن الغالبية تفضل نظام القوائم، وذلك بالتعاون مع مؤسسة فريدريك ايبرت خلال عامي ٢٠١٢/٢٠١١
- تنفيذ مشروع بناء القدرات والمهارات للشباب والتشجيع على العمل العام .٢٠١٢
- نفذ المركز مشروع المشاركة السياسية وبناء القدرات للمرأة بالتعاون "كفينفو" الدبمناركية ٢٠١١
- تنظيم مؤتمر دولي تحت عنوان " نحو قانون الهيئة المستقاة للانتخابات " بالتعاون مع مؤسسة الفريد موزر الهولندية .
- تنفيذ مشروع النقابات المهنية – تحديات المشاركة والتغيير بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش ايبرت عام ٢٠٠٩، بمشاركة ونشطاء العمل النقابي في الأردن، وإعداد مقترح لآلية الانتخابات بالنقابات المهنية يعتمد النظام النسبي .
- نفذ المركز مشروع "حول اللامركزية والحكم المحلي في الأردن " بالتعاون مع الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)خلال ٢٠٠٩-٢٠١١، انتهى بإطلاق مقترح قانون البلديات والمجالس المحلية .

- نفذ المركز بالتعاون مع الصندوق الكندي لدعم المشاريع بتنفيذ مشروع الشراكة بين مجلس النواب وأعضائه وبين المجتمعات المحلية وذلك لـ خلق آلية رصد ومتابعة ومراقبة من قبل مؤسسات المجتمع المدني.وذلك في الفترة ما بين شباط – فبراير إلى كانون أول – ديسمبر ،٢٠٠٨ في محافظة مادبا والدائرة الرابعة بالعاصمة .

- تنفيذ مشروع تدريبي حول حقوق الخادمات في المنازل مع (سيداو) و(اليونيفيم) خلال عام ٢٠٠٨ .

- إعداد مادة توثيقية حول الحرب السادسة في لبنان٢٠٠٦ مع أحدى القنوات الفضائية (٦حلقات) تتضمن تداعيات الحرب الإنسانية

- يتعاون المركز مع العديد من منظمات المجتمع المدني وهو عضو بشبكة الإصلاح في العالم العربي وعضو بشبكة منظمات المجتمع الأردني .

نبذة عن الباحث

د. محمد تركي بني سلامه

- دكتوراه علوم سياسية، جامعة كلارك أتلانتا، جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٢.

- رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن.

- نائب رئيس مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية وخدمة المجتمع، جامعة اليرموك.

- عضو في عدد من الجمعيات العلمية الأردنية و العربية و الدولية .

- عضو في عدد من مؤسسات المجتمع المدني الأردنية .

- له عشرات المقالات في الصحف الأردنية و العربية .

- شارك في العديد من المؤتمرات العلمية العربية و الدولية في كل من : لبنان و اليمن و الكويت و مصر و ألمانيا و بريطانيا و السويد و الولايات المتحدة الأمريكية .

له العديد من الدراسات العلمية المنشورة في المجلات المحكمة العربية والأجنبية، تتناول موضوعات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان وجماعات الإسلام السياسي، وغيرها من الموضوعات السياسية .